جمهورية العراق

مجلس النواب العراقي

الدائرة البرلمانية

مكتب مجلس النواب في محافظة البصرة

الاتفاقية العراقية الصينية عام ٢٠١٩ من وجهة نظر اكاديمية

اوراق عمل بحثية نظمها مجموعة من الباحثين

الاكاديميين في جامعة البصرة

تدقيق علمي: أ.د فهد مزبان خزار

تدقيق لغوي: م. معتز قصي ياسين

تحرير: أ.م باسمه كزار حسن

تصميم الغلاف: الاستاذ عبد الحسين المدهوش

الأفكار الواردة في الاصدار لا تعبر عن رأي مكتب مجلس النواب في محافظة البصرة بالضرورة وإنما عن رأي أصحابها

(المحتويات)

كلمة مدير مكتب مجلس النواب في محافظة البصرة .....ص٥.

الأستاذ محمد كاظم حسن البزوني

قراءة اقتصادية في الاتفاقية العراقية – الصينية.....ص٦-١٥

الاستاذ الدكتور نبيل المرسومي -جامعة البصرة- كلية الادارة والاقتصاد –قسم الاقتصاد

الابعاد الجيو اقتصادية للاتفاقية العراقية – الصينية : (النفط مقابل البناء).....ص١٦-٢١

أ.د. فهد مزبان خزار / قسم الدراسات الجغرافية مركز دراسات البصرة والخليج العربي

الاتفاقية العراقية الصينية (النفط مقابل البناء والاعمار).....ص٢٢-٢٧

أ.م. د. وداد أدور الدبوني جامعة البصرة-كلية الادارة والاقتصاد-قسم الإحصاء

الاتفاقية العراقية -الصينية "رؤية اكاديمية".....ص٢٨-٢٩

أ.م.د. صفية شاكر معتوق جامعة البصرة- مركز دراسات البصرة والخليج العربي

الموقف الامريكي من الاتفاقية الصينية – العراقية عام ٢٠١٩.....ص٣٠-٣٤

أ.م.د. علاء رزاك فاضل النجار-مركز دراسات البصرة والخليج العربي- قسم الدراسات التاريخية

الابعاد التنموية للاتفاقية العراقية الصينية.....ص٣٥-٤١

أ.م.د. أسامة اسماعيل عثمان- جامعة البصرة /كلية الآداب

تنمية الامكانات الزراعية في ظل الاتفاقية العراقية الصينية ٤٢-٤٨

الاستاذ المساعد الدكتور ميثم عبد الحسين حميد الوزان- كلية التربية للبنات / قسم الجغرافية

مشاريع الربط البري والبحري للنقل في العراق مع طريق الحرير في الصين بموجب الاتفاقية الصينية - العراقية ص٤٩-٥٢

الاستاذ المساعد :- بان علي حسين – قسم الاقتصاد – كلية الادارة والاقتصاد - جامعة البصرة

مذكرات التفاهم لغرض ابرام الاتفاقيات بين العراق والصين وافاقها المستقبلية.....ص٥٣-٥٧

الاستاذ المساعد :- باسمه كزار حسن –جامعة البصرة-مركز دراسات البصرة والخليج العربي

توظيف الاتفاقية الاقتصادية بين العراق والصين لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العراق.....ص٥٨-٥٩

الاستاذ المساعد : اقبال جاسم جعفر -كلية الفنون الجميلة/جامعة البصرة

هل تسعى أمريكا لإفشال الاتفاقية الاقتصادية بين العراق والصين ؟.....ص٦٠--٦٢

المدرس: نادية علي عايد --قسم الإحصاء-كلية الادارة والاقتصاد -جامعة البصرة

اتفاقية العراق مع الصين : وجهة نظر اقتصادية.....ص٦٣-٦٥

المدرس. محمـــد حســـن عودة-جامعة البصرة/ كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

الاتفاقية الصينية العراقية الصينية في سطور.....ص٦٦- ٧٣

المدرس المساعد محمد حسن عبيد جامعة البصرة/ كلية التربية للبنات

الاتفاقية العراقية الصينية : رؤية تحليلية.....ص٧٤-٨٧

المدرس المساعد : عرفات ناصر جاسم -كلية الادارة والاقتصاد - جامعة البصرة

العراق يوقع اتفاقية مع بكين للأنضمام الى طريق الحرير.....ص٨٨-٩١

المدرس المساعد: سندس بندر خزعل: مركز دراسات البصرة والخليج- قسم الدراسات التاريخية رؤية تاريخية للعلاقات العراقية الصينية (الاتفاقية الاقتصادية ٢٠١٩ أنموذجا ص٩٢-٩٩

المدرس المساعد: وجدان جعفر غالب - مركز دراسات البصرة والخليج- قسم الدراسات التاريخية الاتفاقية العراقية الصينية ٢٠١٩.....ص١٠٠-١٠٥

المدرس المساعد: زينب شاكر عبد الرزاق -مركز دراسات البصرة والخليج- قسم الدراسات التاريخية مستجدات العلاقات العراقية الصينية.....ص١٠٦-١٢١

المدرس المساعد إنعام عبد العظيم الشاهين-جامعة البصرة/كلية التربية للبنات

الاتفاقيات العراقية الصينية ١٩٨١-٢٠١٩.....ص١٢٢-١٢٤

الاستاذ عبد الحسين المدهوش مديرية تربية البصرة

الإتفاقية العراقية – الصينية : الغلبة لمن ؟.....ص١٢٥-١٢٦

المساعد باحث دعاء شهيد حبيب- رئاسة جامعة البصرة – قسم ضمان الجودة والاداء الجامعي

كلمة مدير مكتب مجلس النواب في محافظة البصرة.....

في ظل الازمة التي يمر بها العراق والمتمثلة في انشغال الشارع العراقي بالتظاهرات تم توقع مذكرة تفاهم للتعاون مع الصين في مبادرة الحزام والطريق بعد إعلانها عام ٢٠١٣ بطبيعة الحال ان هذه المذكرة العراقية الصينية التي نلخصها هنا انما نقصد تقديمها الى المعنيين كنموذج عراقي صيني وربطها برؤيتنا الاستراتيجية في جعل العراق مركزاً اقتصادياً ومالياً عالمياً نامل من الحكومة العراقية إلى ضرورة المضي بتنفيذ الاتفاقيات العراقية– الصينية ، سيما وكونها توفر فرصاً كبيرة لإعمار العراق.

بالرغم من ان الاتفاقية الاقتصادية التي وقعها العراق مع الصين ،تثير جدلاً في الأوساط السياسية والشعبية ، بشأن إمكانية أن يقع العراق ضحية لما يعرف بفخ الدين الصيني.نبحث بدراسة هذه الاتفاقية من وجه نظر كل باحث ومناقشتها وتقديم هذه الدراسة العلمية (الاتفاقية الصينية من وجهة نظر اكاديمية)

واذا كان هذا الموضوع يستطيع ان يلفت نظر الطرف المعني، ويرغب في التواصل والتعاون معنا من خلال تأليف الابحاث والمؤلفات واقامة الندوات العلمية فمن الموكد انه سيعود بالنفع على تعميق الفهم المتبادل بين الطرفين واثراء محتويات حوارنا الحضاري في المستقبل.

الأستاذ محمد كاظم حسن البزوني

مدير مكتب مجلس النواب في محافظة البصرة

قراءة اقتصادية في الاتفاقية العراقية - الصينية

الاستاذ الدكتور نبيل جعفر المرسومي

جامعة البصرة- كلية الادارة والاقتصاد –قسم الاقتصاد

مقدمة

في اطار الجدم المحتدم حول الجدوى الاقتصادية للاتفاقية الاقتصادية بين العراق والصين الموقعة بينهما في ٢٠١٩/٩/٢٣ ومدى اهميتها في اعمار وتطوير الاقتصاد العراقي تدور اسئلة حائرة عديدة تبحث عن اجوبة محددة من صانع القرار السياسي والاقتصادي في العراق منها : ما الذي تضمنته الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعها العراق مع الصين ؟ ولماذا لم تنشر تلك الاتفاقيات على الموقع الرسمي للحكومة العراقية كما هو حال الاتفاقيات والعقود السابقة ابتداءا من عقود التراخيص النفطية والى اليوم ؟ وما هي آليات تنفيذ تلك الاتفاقيات ؟ وما هي مصادر تمويلها ؟ وما حكاية الضمانات السيادية التي تعهدت بها وزارة المالية ؟ وماهر سعر الفائدة على القروض الصينية ؟ وكم تبلغ فترة السماح ومدة تسديد القروض ؟ وما الذي يحصل عندما يعجز العراق عن تسديد ديونه للصين ؟ هل سيتم اعادة جدولتها ام انها ستعطي الصين حصة معينة في المشاريع الاستراتيجية التي سينفذها الجانب الصيني ؟ وهل ستنفذ الشركات الصينية مشاريعها بشكل مباشر ام انها ستحيلها الى شركات ثانوية بسبب رداءة البيئة الاستثمارية في العراق ؟ واخيرا هل سيوافق البرلمان على هذه الاتفاقيات ؟ وسنحاول على الرغم من شحة المعلومات المتاحة عن هذه

الاتفاقية الاجابة عن بعض الاسئلة التي تم طرحها لغرض توضيح الجوانب الايجابية والسلبية في هذه الاتفاقية .

بدأت تظهر بعض التسريبات لنصوص مجتزأة ومتباينة من الاتفاقية العراقية الصينية تعكس وجهات نظر اصحابها مما يضع الراي العام العراقي والمتخصصين في الشأن الاقتصادي في دوامة من القلق والارباك وعدم القدرة على اجراء تقييم علمي واقعي ودقيق لهذه الاتفاقية واستشراف آثارها المحتملة على الاقتصاد والمجتمع العراقي ولذلك تقتضي الضرورة نشر النص الاصلي لهذه الاتفاقية و عدم تكرار التجربة السيئة لعقود التراخيص النفطية عندما لم تنشر نصوصها الاصلية إلا بعد نحو سبع سنوات من توقيعها وظهر ما فيها من مساوئ كثيرة . وعلى الرغم من ذلك نحاول في ظل شحة المعلومات والبيانات عن الاتفاقية ان نلقي الضوء على بعض اساسيات هذه الاتفاقية

مؤشرات اقتصادية عن التنين الصيني

المساحة = ٩.٥٩٦ مليون كم ٢ وهي ثالث اكبر دولة في العالم بعد روسيا وكندا

عدد السكان = ١.٣٩٠ مليار نسمة

ثاني اكبر اقتصاد في العالم

حجم الثروة الصينية = ٢٢ ترليون دولار

الناتج الاجمالي في الصين = ١٢ ترليون دولار

حجم التجارة الخارجية = ١.٨٤٤ ترليون دولار

تدفقات الاستثمارات الاجنبية الداخلة الى الصين = ٤٤ مليار دولار

عدد الشركات الصينية = ١.٦٥٠ مليون شركة برأس مال ٥.٧ ترليون دولار

عدد الشركات الاجنبية العاملة في الصين = ٢٣.٦ الف شركة

تأتي الصين في المرتبة ٨٥ في دليل التنمية البشرية عام ٢٠١٨

تأتي الصين في المرتبة ٨٧ في مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية مما يعني تفاقم الفساد فيها

تصنف الصين ضمن الدول الحديثة التصنيع وهي تسعى الى ان ترتقي الى مصاف الدول الصناعية المتقدمة عام ٢٠٥٠

هل ستضحي الصين بمصالحها من اجل العراق ؟

يرتبط النجاح الاقتصادي المذهل في الصين الى حد كبير بعلاقتها الوثيقة بالولايات المتحدة الامريكية التي فتحت لها السوق الامريكية الواسعة لتصريف فائض الانتاج من السلع الصينية من جهة وتغافل الولايات المتحدة عن سرقة الصين لحقوق الملكية الفكرية للعديد من المخترعات المتوطنة في الدول الصناعية المتقدمة . والشواهد الاتية تدل على عمق العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين

استثمارات الصين في سندات الخزانة الأمريكية عام ٢٠١٩ = ١.١١٠ تريليون دولار ولا يشمل الاستثمارات الأخرى في الأوراق المالية والأصول والنقد بالدولار في الولايات المتحدة.

حجم التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة = ٦٠٨ مليار دولار عام٢٠١٧

حجم التبادل التجاري بين العراق والصين = ٢٧ مليار دولار

صادرات الولايات المتحدة إلى الصين عام ٢٠١٧ = ١١٦.٢ مليار دولار

صادرات الصين إلى الولايات المتحدة عام ٢٠١٧= ٤٩٢ مليار دولار

الاستثمارات المباشرة بين الصين والولايات المتحدة عام ٢٠١٧ = ٦٠ مليار دولار

حصة الاستثمارات الصينية بالولايات المتحدة = ٤٦ مليار دولار

قيمة الاستثمارات الأميركية في الصين = ١٤ مليار دولار.

مدة الاتفاقية ٢٠ سنة من دون شروط جزائية وفي حال حصول خلاف يتم اللجوء الى التحكيم الدولي

آلية عمل الاتفاقية

١.تأسيس حساب التسويات الذي يتضمن ايداع العراق ١٠% من صافي عوائد الصادرات العراقية النفطية الشهرية الى الصين وبصادرات نفط يومية تبلغ ١٠٠ الف برميل لحساب شركتين صينيتين حكوميتين (زنهوا وسينوك) ، ضمن حصة العراق في اوبك وليس خارجها ومن الممكن رفع سقف مبيعات النفط العراقي الى ٣٠٠ الف برميل يوميل يوميا وتقوم الصين بزيادة سقف الائتمان الى ٣٠ مليار دولار

٢.الحساب الثاني لأغراض التحوط ويخصص لخدمة الديون عند الاقتراض من المصارف الصينية في حالة عدم كفاية التمويل بصافي عائدات الصادرات النفطية المخصصة لتنفيذ المشروعات من قبل الشركات الصينية المنفذة أو التي سيجري تنفيذها بموجب الاتفاق في العراق. إن الآلية تقتضي بأن يضع العراق في الصندوق ما يعادل ١٥٠ ٪ من قيمة خدمة الديون المترتبة على المشاريع لفترة ٦ أشهر قادمة

٣.الحساب الثالث يمثل مساهمة الجانب العراقي كنسبة من مبالغ القروض التي سيتسلمها العراق من المصارف الصينية

اذ سيحصل العراق عند الحاجة دائما على ائتمانات تعادل١.٨ مليار دولار ضمن السقف الائتماني البالغ ١٠ مليارات دولار يساهم العراق فيها بنسبة ١٥ ٪ لتسديد الفائدة والاقساط على الديون المتحققة وان ٨٥ ٪ الاخرى المتبقية تمثل صافي الائتمان أو الاقتراض المقدم من الجانب الصيني من خلال قروض تقدمها المصارف الصينية إلى الشركات المقاولة بسعر فائدة تنافسي

٤.حساب الاستثمار إذ سيوضع في هذا الحساب اي اموال عراقية فائضة ستستخدم لتمويل مشاريع في العراق من جانب الشركات الصينية أو الشركات الدولية أو للتجهيز

الجوانب الايجابية للاتفاقية

١.تقدم الاتفاقية احد المفاتيح المهمة في تطوير الاقتصاد العراقي من خلال الاستفادة من حزم الادارة والتكنولوجيا الحديثة التي تقدمها الشركات الصينية .

٢.توفر الاتفاقية التمويل المطلوب لإنجاز حزمة من المشروعات الاستراتيجية في العراق

٣.تسهل عملية انضمام العراق الى طريق الحرير من خلال الاستثمارات الصينية في البنى التحتية ذات الصلة بالطريق

٤.تسهم في تنويع العلاقات الاقتصادية العراقية مع الخارج وتعزيزها من خلال الانفتاح والتعاون مع ثاني اكبر اقتصاد في العالم

٥.يتوقف مدى الاستفادة من هذه الاتفاقية على حسن اختيار المشروعات التي ينبغي ان تكون قادرة على تعزيز الناتج المحلي الاجمالي وتنويعه وتوفير فرص عمل للمواطنين .

الجوانب السلبية للاتفاقية

١.تفاقم المديونية الخارجية العراقية وزيادة اعبائها على الاقتصاد العراقي المثقل بالديون الذي يصل الى ١٠٤ مليار دولار اذ يسدد العراق حاليا نحو ١٣.٨ مليار دولار سنويا كأقساط لخدمة ديونه ستزداد كثيرا عند تنفيذ هذه الاتفاقية ، اذ ان الاتفاقية لا تعدو إلا دينا اضافيا تتحمله الاجيال القادمة في الوقت الذي لا نحتاج فيه الى اغراق البلد بالدين الخارجي خاصة وان هذا الدين مرتبط بدولة واحدة ولا يتيح باي قدر من المرونة لصانع القرار الاقتصادي اذ ان هذا الحجم الكبير من الدين المترتب على هذه الاتفاقية تنفذه شركتين صينيتين حكوميتين فقط وتديره المصارف الصينية المعروفة بعدم الرصانة

٢.احتكار الشركتين الصينيتين للعمل في العراق قد يؤدي الى انجاز مشروعات ليست بالمستوى المطلوب من حيث الجودة والاداء من جهة ويؤدي الى غياب المنافسة بين الشركات للحصول على افضل العروض للعراق من جهة اخرى .

٣. ان هذه الاتفاقية ستدخل العراق في حلبة الصراع الامريكي – الصيني اللذان يخوضان حربا تجارية مستعرة بينهما وربما ستدخله ايضا في السباق بين الكبار الاخرين يكون فيها العراق الخاسر الاكبر

٤. تحصل الشركات الصينية على ارباح ووفورات غير منظورة تكون اكبر بكثير من تنفيذ المشروعات من خلال التمويل المحلي وبأسلوب المقاولة المباشرة وهو ما سيحمل الاقتصاد العراقي كلف جديدة كان بالإمكان تفاديها لو احسن العراق استخدام عائداته الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية بدلا من تبديد وتبذير جزءا مهما منها في مجالات غير مهمة او تبديدها من خلال الفساد الكبير في العراق . والخلاصة ان هذه الاتفاقية قد تمثل خطوة الى الامام في تطوير الاقتصاد العراقي لو احسن صانع

القرار توظيفها غير انه يجب الابتعاد عن المبالغة والتهويل في توصيف هذه الاتفاقية وكأنها المنقذ الوحيد الذي سينقل العراق من حالة التخلف الى حالة النمو والتطور نظرا لما يترتب عليها كما يقال زيفا من تدفقات استثمارية الى العراق تصل الى ٥٠٠ مليار دولار . ان الاساس في تطور البلدان هو تفعيل الاستثمار المحلي مع الاستفادة من العوامل الخارجية ومنها هذه الاتفاقية لتعزيز وتائر النمو والتطور وليست بديلة عنها .

هل سيقع العراق في فخ الديون الصينية ؟

بحلول عام ٢٠١٨ ، بلغ حجم الإقراض الصيني الخارجي أكثر من خمسة تريليونات دولار بما يعادل ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي. ٥٠% من القروض الخارجية الصينية لا يسجلها البنك الدولي، وبالتالي لا تدخل ضمن إحصاءات الديون المُبلغ عنها رسميًا. لا تولي الصين اهتمامًا كبيرًا لتوثيق كل عمليات إقراضها، بل تُخفيها متعمدة! فلا هي تُقدم تقريرًا عن الإقراض الرسمي لها ولا يوجد هناك بيانات موحدة وشاملة عن أرصدة وتدفقات الديون الصينية الخارجية. كما أنها ليست عضوًا في نادي باريس، الذي يتعقب الاقتراض السيادي للدائنين الرسميين الأعضاء في النادي، وبالتالي لا تخضع لشروط الكشف القياسية الخاصة به. معدل الفائدة على القروض الصينية تتراوح ما بين ٦-٧% وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالبنك الدولي حيث تتراوح الفائدة بين ٠.٢٥ و٣% لكنها تعد منخفضة بالقياس الى القروض الامريكية التي يزيد معدل الفائدة عن ٢٠% ونتيجة لسياسة عدم المشروطية التي تتبعها الصين، لجأت العديد من الدول النامية إلى الترحيب بالصين كشريك اقتصادي مفضل، وفي مقابل تقليل الفوائد المستحقة على القروض . اعتمدت الصين على شروط ضمانات القروض التي تمنحها، مستخدمة نظام المقايضة، بمعنى أنه مقابل رأس المال الاستثماري، تمنح بعض الدول النامية الصين حصة ملكية فى مشروعات

بنية التحتية، أو تأمين القروض مقابل الحصول على مواردها الطبيعية كضمان. ووفق بيانات بنك الشعب (المركزي) الصيني، فإن دولا مثل زامبيا وأنجولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموزمبيق وإثيوبيا والسودان وكينيا وجيبوتي، حصلت على قروض ميسرة، وعندما فشلت هذه الدول في السداد، أصبحت الصين شريكة في العديد من المشروعات التي مولتها. وحسب معهد الدراسات الأمنية، فإن الصين تسيطر على شركة الإذاعة فى زامبيا، كما تستعد الحكومة هناك، لتقديم شركة الكهرباء الوطنية للصين كضمان مقابل القرض الذي حصلت عليه مؤخرا، كما تمتلك الصين أيضا حقوق ملكية مباشرة فى احتياطي النحاس والفحم والمنجنيز، وهي الحالة التي تنطبق علي مدغشقر التي رهنت جزءا كبيرا من أراضيها كضمان للقروض. أما فى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ففي مقابل الحصول على قرض بقيمة ٩ مليارات دولار لتحديث أنظمة الطرق والسكك الحديدية التى تربط الطرق بالصناعات الاستخراجية، حصلت الصين على حقوق لاستخراج ما يصل إلى ١٠ ملايين طن من النحاس و٤٢٠ ألف طن من الكوبالت على مدى ١٥ عاما. وفى جيبوتى، وقبل نهاية عام ٢٠١٦، كان ٨٢٪ من الديون الخارجية مستحقة للصين، فعملت جيبوتي على تسليم مينائها الذي يتميز بموقعه الاستراتيجى حيث يعمل كنقطة وصول رئيسية للقواعد الأمريكية والفرنسية والإيطالية واليابانية، وحصلت الصين على عقد إيجار لمدة ٩٩ عاما بحصة ٧٠٪، وهو نفس المصير الذي ينتظر ميناء لامو فى كينيا.

وفيما يتعلق بالاطار الائتماني ضمن الاتفاقية العراقية الصينية الذي سيوفر للعراق ١٠ مليار دولار سنويا لغرض تنفيذ الشركات الصينية لمشاريع في البنية التحتية فإن هذا يعني ان العراق سيسدد فوائد سنوية لن تقل عن ٦% وبقيمة لا تقل عن ٦٠٠ مليون دولار سنويا تتصاعد سنويا كلما اقترض العراق المزيد من الاموال كما ان

اقساط خدمة الدين لن تقل عن ١.٥ مليار دولار سنويا ستتصاعد هي الاخرى بسبب تزايد الاقتراض وبحسابات بسيطة سيضاف مالا يقل عن ٤٠ مليار دولار الى المديونية الخارجية العراقية خلال ٥ سنوات فقط وسيتضاعف هذا الرقم اذا ما ارتفعت القروض الصينية الى ٣٠ مليار دولار سنويا . علما ان ديون العراق الداخلية والخارجية بلغت ١٠٤ مليار دولار تشكل نحو ٤٠% من الناتج المحلي الاجمالي فيما بلغ اقساط خدمة الدين العراقي ١٣.٨مليار دولار عام ٢٠١٩ مما يعني ان مديونية العراق ستصل الى اكثر من ١٤٠ مليار دولار بعد خمس سنوات وستتضاعف ايضا اقساط خدمة الدين العراقي الذي يعتمد اساسا في تسديده على عائدات النفط العراقية التي يخصص معظمها الى رواتب الموظفين والمتقاعدين والمشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية . ومما سيفاقم الديون الصينية على العراق انها ستوظف معظمها في استثمارات في البنية التحتية فقط ومع اهمية هذا النوع من الاستثمارات في الحصول على وفورات اقتصادية إلا ان التركيز عليها فقط سيحمل الاقتصاد العراقي اعباء اضافية لان هذا النوع من الاستثمارات بخلاف الاستثمارات الانتاجية لا تتولد عنه ارباحا صافية يمكن ان تستخدم في تسديد اقساط خدمة الدين عند استحقاقها .

ما الذي يجمع بين التراخيص النفطية والاتفاقية الصينية ؟

عام ٢٠٠٩ عندما وقع الشهرستاني عقود التراخيص النفطية التي (لم يطلع عليها الناس في حينها) رافقها تسويق مثير وآمال ووعود كبيرة بأن هذه العقود ستجلب للعراقيين النمو والتطور الاقتصادي والعيش الرغيد وانها سترفع مستوى انتاج النفط الى ١٢ مليون برميل يوميا عام ٢٠١٧ وانها ستحقق لغاية عام ٢٠٣٠ اكثر من ٦ ترليونات دولار وستوفر ١٠ ملايين فرصة عمل كما جاء في استراتيجية الطاقة ٢٠١٢-٢٠٣٠ وبعد ذلك لم يقبض العراقيون سوى الريح . اليوم نعيش السيناريو ذاته الذي يرافق تسويق الاتفاقية العراقية – الصينية (المخفية عن انظار عامة

الناس) وإن مجرد اقتطاع ١٠٠ الف برميل يوميا من النفط وايداعها في حساب خاص واقتراض اموال اخرى سيؤدي الى قفزة اقتصادية مذهلة وتنمية اقتصادية حقيقية من خلال انشاء الملايين من الوحدات السكنية والاف المدارس ومئات المستشفيات والعديد من مشاريع الطرق السريعة والجسور والمطارات والموانئ وغيرها . ان هذا الطرح البسيط للكيفية التي تتحقق بها التنمية الاقتصادية ينم عن خلل فادح في الرؤية الاقتصادية وفي فهم اساسيات العمل الاقتصادي لماذا ؟ لسبب بسيط جدا مفاده ان البيئة الاستثمارية في العراق رديئة وطاردة للاستثمار لأسباب عديدة في مقدمتها فوضى السلاح والفساد وعدم الاستقرار السياسي والامني وعدم وجود دولة الحكم الرشيد التي من اهم عناصرها سيادة القانون وقد ترتب على ذلك احجام رجال الاعمال عن الاستثمار في العراق ليس الاجانب منهم فقط وانما حتى العراقيين الذين باتوا يستثمرون في الاردن والامارات وتركيا وغيرها .ان الاستثمارات الاجنبية المتواضعة خارج قطاع النفط في اغلبها الاعم كانت بأموال عراقية وتنفيذ شركات عراقية ثانوية . وعلى ذلك فإن الشروط الابتدائية لقيام استثمارات صينية كبيرة في العراق غير متوافرة وخاصة بالنسبة للمشاريع المتعلقة بالبنى التحتية كالمدارس والمستشفيات والطرق التي تنتشر على مساحات واسعة وتتطلب حماية امنية مكلفة جدا ولذلك من المتوقع جدا ان يتم احالة المشاريع من الشركات الصينية الى الشركات العراقية المقاولة لتنفيذها مما سيرفع كثيرا من مستوى كلف البناء والتشييد فضلا عن الفوائد التي سيدفعها العراق على المشاريع الممولة بالقروض الصينية ومن الممكن ان تكون للاستثمارات الصينية بعض الجدوى لو وجهت الى مشاريع استراتيجية عملاقة كالمطارات والموانئ اذ يمكن حينئذ توفير منطقة عمل آمنة للشركات الصينية .

(نحن ننتمي إلى آسيا، ونريد أن نكون جزءا" من نهضتها) ... ، بهذه الكلمات ابتدأ رئيس الوزراء العراقي (المستقيل) عادل عبد المهدي زيارته الى بكين في ١٩ أيلول / سبتمبر ٢٠١٩ على رأس وفد ضم (٥٥) مسؤولا" كبيرا" في زيارة تاريخية استمرت أربعة أيام للتوقيع على اتفاقيات للتعاون في قطاعات الأمن والصناعة والزراعة وبناء المدارس والمستشفيات والإسكان والطرق والقطارات والجسور ... .

وقد وقع العراق ثمانية اتفاقات مع الصين، خلال زيارة عبد المهدي، على رأسها اتفاقية إطارية بين وزير المالية العراقي وشركة الصين لتأمينات الائتمان والصادرات تشمل مشروعات متعلقة بالطرق وشبكات السكك الحديدية والمنازل والموانئ والمستشفيات والمدارس وسدود المياه والطاقة والمواصلات. وتنظر اتفاقية الائتمان الإطارية، التي تبدأ من عشرة مليارات دولار أمريكي، في تمويل مشروعات هيكلية كبيرة معتمدة على النفط العراقي المُصدر إلى الصين، وذلك وفقًا لما أوردته وكالة الأنباء الصينية الرسمية شينغوا. وبينما تعهد العراق بتزويد الصين بـ (١٠٠) ألف برميل نفط يوميا" مقابل مشروعات هيكلية تُنفذها الشركات الصينية، وافقت كلٌ من الشركة الصينية هيلونغ لخدمات البترول والهندسة وشركة الحفر العراقية على مشروع مشترك لاستغلال حقول النفط في البلاد بما في ذلك حقل نفط مجنون؛ أحد أكبر حقول النفط في العالم.

وعليه ، تُلزم الاتفاقية "العراق" بتصدير مئة ألف برميل من نفطه يوميا" إلى "الصين" مقابل دخول شركاتها لإعادة إعمار وبناء "العراق" ، وهو ما أخذ يعرف في الاوساط الصحفية والاكاديمية اصطلاحا" (النفط مقابل الاعمار والبناء) .

والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح ، ما الجدوى الاقتصادية المتوخاة للعراق من استراتيجية التوجه الاقتصادي تجاه الصين وعقد هذه الاتفاقيات ؟

تتطلب الاجابة عن هذا التساؤل توضيح بعض الحقائق :

الملاحظة الاولى ، لقد تم التوقيع على نفس هذه الاتفاقية عندما كان عادل عبد المهدي وزيراً للنفط في حكومة رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي قبل اربع سنوات، ولكن حيدر العبادي لم يرغب بإمضاء هذه الاتفاقية بسبب الفائدة العالية المترتبة على المبالغ التي ستكون بذمة العراق والتي تبلغ حوالي ال ٦٪ وهي نسبة عالية جداً.

الملاحظة الثانية : الاتفاقية بشكل مختصر عبارة عن قرض بمقدار ١٠ مليار دولار ويتم تسديدها بمقدار ١٠٠ برميل من النفط الخام العراقي قيمتها حوالي ملياري دولار في السنة، اما ما تبقى في ذمة العراق بحدود ثمانية مليارات دولار فيترتب على ذلك فوائد سنوية بحدود ٤٨٠ مليون دولار سنوياً، مع العلم انه يمكن للعراق اقتراض نفس المبلغ بفوائد تبلغ حوالي ١٦٠ مليون دولار من الكثير من المصارف العالمية ، أي ان خسارة العراق السنوية تبلغ حوالي ٢١٠ مليون دولار سنوياً، ويمكن زيادة مقدار القرض إلى ثلاثة اضعاف بزيادة مقدار براميل النفط إلى ثلاثة اضعاف ايضاً وفي هذه الحالة تبلغ الخسارة السنوية للعراق حوالي ٦٣٠ مليون دولار ...

الملاحظة الثالثة : لم يتم الافصاح عن نسبة الفائدة والتي تبلغ حوالي ال ٦٪ في زمن حيدر العبادي الآن في الاتفاق الذي جرى مع عادل عبد المهدي؛ لذلك يتوقف

تقييم مدى الفائدة او الجدوى الاقتصادية للاتفاقية من عدمه استنادا" على نسبة الفائدة، فإن كانت فائدة عالية فسيترتب على ذلك خسارة كبيرة للعراق، أما إذا تم الاتفاق على فائدة مقاربة للفائدة العالمية فستكون اتفاقية جيدة حيث يمكن من خلالها انجاز الكثير من مشاريع البنى التحتية بعيداً عن الفساد حيث يتم التعاقد مع الشركات الصينية الاهلية من خلال الحكومة الصينية التي ترفض دفع العمولات وترفض وجود وسطاء للحد من الفساد.

الملاحظة الرابعة : تتسم العلاقات الاقتصادية بين العراق والصين بأهميتها الاستراتيجية . ففي عام ٢٠١٨ بلغت الواردات العراقية من الصين (٨٩٥٥) مليون دولار. تليها من حيث الأهمية إيران والولايات المتحدة ، وبالمقابل يصدر العراق حوالي مليون برميل من النفط يومياً للصين أي ما يقارب ٢٦% من الصادرات العراقية النفطية الكلية. ويشكل النفط العراقي عُشر الحجم الكلي للنفط المستورد من قبل الصين. كما يبين الميزان التجاري بين الدولتين وجود فائض كبير لصالح العراق يتجاوز أحياناً عشرة مليارات دولار في السنة. سيبذل الصينيون إذن جهودهم في سبيل تحسين المركز التجاري لبلدهم مع العراق. وستتولى الاتفاقية تحقيق هذا الهدف.

يدل هذا الوضع على أهمية الصين في الاقتصاد العراقي والتي تحسنت بعد العقوبات الأمريكية ضد إيران ، الأمر الذي يفسر مدى اهتمام الصين بضمان حصولها على النفط بصورة مستمرة. للاتفاقية العراقية–الصينية علاقة وطيدة بهذه الأهمية من الزاويتين التجارية والمالية.

الملاحظة الخامسة : للاتفاقية العراقية – الصينية جوانب اقتصادية ايجابية عديدة اذا ما أحسن توظيف بنودها وتم استثمارها في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ، يمكن ايجاز ابرزها ، بالاتي :

١.تتيح الاتفاقية للعراق الاستفادة من حزم الادارة والتكنولوجيا الحديثة التي تقدمها الشركات الصينية ، مما يسهم في تطوير الاقتصاد العراقي .

٢.تهيء الاتفاقية التمويل المطلوب لإنجاز حزمة من المشروعات الاستراتيجية في العراق . من خلال إنشاء صندوق مشترك توضع فيه أموال عراقية قيمتها في المرحلة الأولى الحالية تعادل ١٠٠ ألف ب/ي. وهذا المبلغ يشكل ١٠% من الإيرادات التي يحصل عليها العراق من مبيعات النفط للصين. وعند القيام بمشروع معين في العراق من قبل شركة صينية تدفع لها أموال بواقع ١.٨ مليار دولار كحد أقصى لكل عملية. شريطة أن لا يزيد المجموع الكلي للعمليات على عشرة مليارات دولار في السنة. وفي كل عملية يدفع العراق ١٥% من كلفة المشروع. وتتحمل المصارف الصينية الكلفة المتبقية. ويمكن أن ترتفع المساهمة العراقية إلى ٣٠٠ ألف ب/ي. عندئذ يزداد المجموع السنوي لتمويل الاستثمارات ليصل إلى ٣٠ مليار دولار. وحددت مدة الاتفاقية بعشرين سنة. وعليه ، يتبين أن ٨٥% من كلفة المشاريع ستمول عن طريق القروض المصرفية الصينية. أما أسعار الفائدة فهي غير معلنة. الأمر الذي يثير مخاوف عديدة. ولكن انطلاقاً من مفاوضات سابقة عراقية–صينية في عام ٢٠١٥ يتضح بأن هذه الأسعار سوف لن تقل عن ٦%.

٣.تسهل عملية انضمام العراق الى مبادرة الحزام والطريق الصينية ، والذي يطلق عليه ايضا" طريق الحرير الجديد او مشروع القرن الاقتصادي ، من خلال الاستثمارات الصينية في البنى التحتية ذات الصلة بالطريق .

٤.تسهم في تنويع العلاقات الاقتصادية العراقية مع الخارج وتعزيزها من خلال الانفتاح والتعاون مع ثاني اكبر اقتصاد في العالم .

الملاحظة السادسة : سيترتب على الاتفاقية نتائج وتداعيات سلبية على العراق ، لاسيما عند مطالبة بكين الحصول على حقوقها المالية المترتبة على قروضها الممنوحة للعراق. وعند تعثر الدولة المدينة (العراق) عن الوفاء بالتزاماتها لسبب أو لآخر وتتعذر إعادة جدولتها ، حينئذ سيمارس الصينيون ضغطاً هائلاً للحصول على مكاسب سياسية وامتيازات اقتصادية. فعلى سبيل المثال عجزت سريلانكا عن سداد ديونها الناجمة عن استثمارات صينية. فاضطرت حكومتها إلى التنازل عن القسط الأكبر من اسهم مينائها للصين. ونفس المشكلة وقعت لجيبوتي وكينيا. وفي ماليزيا قدمت الحكومة طلباً للصين بإلغاء الاتفاقية التي تهتم بالبنية التحتية الماليزية نظراً للكلفة العالية للقروض الصينية. وقدمت باكستان طلباً مماثلا.

وأخيرا" ، لتفعيل العوامل الايجابية للاتفاقية والحد من أثارها السلبية ، يتطلب ذلك تبني الحكومة العراقية ثلاث استراتيجيات رئيسة :

الاستراتيجية الاولى : تبني الإدارة الرشيدة للمالية العامة. من خلال معالجة الفساد المالي المستشري في مفاصل الدولة والذي يقود إلى ارتفاع كلفة المشاريع وإلى تعثر تنفيذها. كما يجب إصلاح النفقات العامة المدنية والعسكرية. وستقود الإدارة المالية السليمة إلى إعادة التوازن إلى ميزانية الدولة فيهبط الدين العام. عندئذ يمكن اللجوء إلى الاقتراض للتنمية.

الاستراتيجية الثانية : تحديد الاولويات والتدرج في التنفيذ : إذ يتعين تحديد الحاجات قبل الاقتراض وليس العكس كما يجري حاليا. كما يجب تنفيذ مشروع ما وتسوية

كلفته ثم الشروع بمشروع آخر وهكذا. يتم الاختيار وفق الأولويات. الحكمة من ذلك تفادي تراكم الديون وما يترتب عليه من صعوبة الوفاء بالالتزامات الناجمة عنها.

الاستراتيجية الثالثة : التركيز على المشاريع الانتاجية واعطائها حصة الاسد في الاتفاق وليس المشاريع الخدمية كما هو معمول به حاليا" في الاتفاقية ، إذ يمكن العراق ذلك من المساهمة في تحسين الصادرات فترتفع الإيرادات غير النفطية ويتم سداد الديون الخارجية.

الاتفاقية العراقية الصينية (النفط مقابل البناء والاعمار)

أ.م. د. وداد أدور الدبوني

جامعة البصرة-كلية الادارة والاقتصاد-قسم الإحصاء

في ظل التدهور الاقتصادي والسياسي الكبير والعجز المتزايد في البنى التحتية وتفشي البطالة بسبب معاناة العراق بعد ١٦ عاما على انتهاء الحرب وسقوط نظام صدام حسين وانسحاب الولايات المتحدة الامريكية وحرب الدواعش وسيطرة الميليشيات وتفشي الفساد في مؤسسات الدولة كل هذا جعل الاقتصاد العراقي يواجه إخفاقات مؤسساتية واقتصادية كبيرة ناتجة عنى هذه الفوضى ، فهل هذه الأتفاقية مع دولة كبيرة مثل الصين لها قدرات هائلة في البناء والاعمار والتنفيذ والمواصفات يمكن الاستفادة منها في تنفيذ العديد من المشاريع العملاقة ،حيث تعد الصين واحدة من أكبر دول العالم المتقدمة اقتصاديا والمستوردة للنفط العراقي إذ بلغت الكميات المصدرة الى الصين حوالي مليون وثمانمائة ألف برميل يوميا سيخصص جزء من عائداتها لأعمار وبناء العراق من قبل الشركات الصينية ، فهل جاءت هذه الاتفاقية لأنعاش الاقتصاد العراقي؟ إذ سيتم تحديد المشاريع المهمة المراد انشائها من قبل مجلس الوزراء

بعد الإعلان عن توقيع الاتفاقية العراقية الصينية في ٢٠١٩/٩/٢٥ تعالت الصيحات من قبل خبراء وسياسيين عراقيين من أن هذا الاتفاق سوف يؤدي الى رهن النفط العراقي لمدة ٥٠ عاما قادمة ويعرض مستقبله الاقتصادي الى الخطر ، ومما عزز هذا الرأي الغموض الذي رافق الاتفاقية وعدم أعلان بنودها وتفاصيلها من قبل

الحكومة العراقية مع عدم بيان تفصيل المشاريع التي تعتزم الشركات الصينية القيام بها في العراق ،بينما أشار آخرون أنها خطة أنقاذ اقتصادية وضعتها دول مجاورة وفرضتها على الحكومة العراقية من أجل تمويل اقتصادها من المال العراقي بالباطن كما تفعل منذ سنوات .

ويشير رئيس اللجنة هيبت الحلبوسي أنه قد تم توقيع اكثر من ٨ اتفاقيات تتجاوز قيمتها ٥٠٠ مليون دولار للسنوات العشر القادمة تتضمن مشاريع لبناء ملايين الوحدات السكنية والمدارس والمستشفيات والطرق السريعة والمصانع الاستراتيجية وغيرها بمقابل تصدير ١٠٠ الف برميل يوميا من نفط العراق الى الصين ولمدة ٢٠ عاما.

ويشار أيضا الى أن هناك مشروعين دخلا حيز التنفيذ ضمن هذه الاتفاقية الأول مشروع بناء محطة كهربائية في شمال العاصمة بغداد وبسعة ١٤٠٠ ميغا واط والثاني في جنوب العراق ويتعلق بالخزن الاستراتيجي للنفط الخام والوقود والذي يتضمن الاستثمار النفطي والصادرات النفطية (تطوير تسويق النفط).

أما المشاريع الأخرى فسيتم إقرارها من قبل مجلس الوزارة في قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠٢٠ إذ أن هناك توجها لبناء مشاريع البنى التحتية متمثلة ببناء المدارس والطرق وسكك الحديد والسدود والمستشفيات في عموم العراق .

وعن أهمية هذه الاتفاقية وفيما إذا ستكون نتائجها إيجابية على أوضاع العراق الخدمية والاقتصادية، يقول الخبير الاقتصادي أحمد الهذال، إن العراق ومنذ عام ٢٠٠٣ كان في رحاب دول متعددة وفي رعاية الولايات المتحدة الامريكية قام بإبرام الكثير من العقود النفطية وعقود التسليح وغيرها، إلا أنه لم يتوجه بشكل مباشر

ورسمي إلى الصين في إبرام عقود البنى التحتية والتبادل التجاري الرسمي بين البلدين، وإنما كان مقتصر على تجارة القطاع الخاص .

وتبين أن هذه الاتفاقية مع الصين جاءت بعد أن فقد العراق أمله بشأن تنمية الولايات المتحدة الامريكية للإقتصاد العراقي ، لذلك توجه العراق إلى الصين كي تأخذ على عاتقها مسألة النمو الاقتصادي للقيام باستثمارات ضخمة ، إذ توجد لدى الصين جدية كبيرة في القيام باستثمارات داخل العراق، لسبب يختلف عن توجه الولايات المتحدة نحو العراق، حيث أن توجه الولايات المتحدة كان سياسيا وعسكريا غرضه خلق حالة من التوازن في منطقة الشرق الأوسط بعكس الصين التي كان لديها حلفاء تجاريين في المنطقة نتيجة سياستها الاقتصادية المرنة .

بنود الاتفاقية بين العراق والصين

حدد خبراء واقتصاديون أهمية اتفاقية التعاون مع الصين بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ حيث كانت تفاصيل الاتفاقية كالأتي :

١ – الأتفاقية بدون شروط جزائية وتندرج ضمن اتفاقيات الصداقة ، وفي حال حصول خلاف يتم اللجوء الى هيئات التحكيم الدولية المعترف بها.

٢ – مدة الاتفاقية ٢٠ سنة .

٣–ينشأ الصندوق العراقي الصيني للإعمار ، وتشرف عليه الحكومة العراقية وشركة استشارية ضامنة ويتم اختيارها من قبل البنك المركزي من بين أفضل ٥ شركات عالمية كبرى.

٤ – الطرف الصيني الضامن للاتفاقية هو مؤسسة التأمين الصينية (ساينو شور) وهي منظمة حكومية عليا.

٥ – تحجز ايرادات ١٠٠ الف برميل يومياً من النفط المباع للصين وبالتحديد لشركتي (زنهو وسينوك) الصينية الوطنية ، وتوضع ايرادات هذا النفط في الصندوق العراقي الصيني.

٦ – سقف ائتمان المصارف الصينية إلى الصندوق العراقي الصيني هو ١٠ مليار دولار ، وبفوائد مدعومة من الحكومة الصينية.

٧– إذا نجحت الحزمة الأولى من المشاريع، ورغب العراق بزيادة الاستثمارات، يتم رفع سقف مبيعات النفط العراقي الى ٣٠٠ الف برميل يومياً، وتقوم الصين بزيادة سقف الاقتراضات الى ٣٠ مليار دولار.

٨–يودع المبلغ بمصرف (ستك بنك) ، ثم يقوم البنك بتحويل الحساب الى البنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي في نيويورك والذي يشرف على مبيعات النفط العراقي الاجمالية ، ويوجد فيه حساب العراق من المبيعات، بعدها يحول المبلغ الى حساب جديد يسمى حساب خدمات (ويخصص لدعم نسبة investment account) ٩. يتم انشاء حساب الاستثمار باسم الفائدة ، وتستقطع مبالغه من حساب الاستثمار.

١٠ – يشمل الصندوق تغطية المشاريع التالية (المطارات ، بناء المدارس ، تعبيد الطرق الخارجية ، سكك الحديد ، معالجة تلوث دجلة والفرات وشط العرب ، بناء مجمعات سكنية ، مشاريع البنى التحتية ، مشاريع الطاقة وتحلية المياه ، مشاريع اخرى)حسب طلب الحكومة العراقية فاذا كانت كلفة احد المشاريع اعلاه مليار دولار، فأن المبلغ يؤخذ من الصندوق بواقع (٨٥٠ مليون دولار من الصين و ١٥٠ مليون دولار من مبيعات النفط العراقية.

١١ – يختار مجلس الوزراء المشاريع أعلاه، ويوقع على العقد لمرة واحدة .

نوايا الاتفاقية العراقية الصينية

في البداية لا يظن أحدا إن هذه الاتفاقية فيها غلبة للعراق على الصين أو بالعكس ، فالاتفاقية مفيدة للطرفين وبحدود مقبولة كما لا توجد فيها مخاوف كبيرة كما يتصور البعض الاخر .

في الحقيقة إن هذه الاتفاقية لا تخلو من أبعاد سياسية فضلا عن الابعاد الاقتصادية ، من غير الصحيح أن يعتقد البعض أ ن الصين تحمست لتوقيع اتفاقيتها مع العراق ودفعت الحكومة المستقيلة الى سرعة تنفيذها انطلاقا من باب الصداقة بين البلدين، او لمصلحة العراق واقتصاده والحرص على بناء بنيته التحتية فالصين ومن خلال هذه الاتفاقية ، تريد ربط العراق ورهن اقتصاده ضمن مشروعها العملاق الذي يعرف بمبادرة "الحزام والطريق"، الذي يقوم على انقاض طريق الحرير لبناء اكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية ،وتغطي مبادرة الحزام والطريق أكثر من (٦٨) دولة ، بما في ذلك ٦٥٪ من سكان العالم و ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، لذلك يقدر أنّها ستدرج ضمن أكبر مشاريع البنية التحتية والاستثمار في التّاريخ.

كما تحرص الصين المحافظة على أسواق التّصدير، وفتح أسواق تصدير جديدة، فتتحول هذه المبادرة تدريجياً إلى تحالفات تجاريّة ترسخ مكانة الصين تجارياً بشكل مستدام، ففي عام ٢٠١٧ بدأت الصين تجني أرباح هذه المبادرة فارتفعت صادراتها إلى الدول التي تقع ضمن المسارين "الحزام والطريق" بنسبة ١٦٪ ونمت وارداتها بنسبة ٢٧٪ وزيادة الواردات بدوره يؤدي لزيادة الإنفاق وتعزيز اقتصادها.

أما المحور المهم جداً، هو سعي الصّين لزيادة التبادل التجاري بالعملة الصينية، ومن فوائدها تقليل تكلفة التبادل التّجاري، وتقليل وقت التسوية (قياساً بالتّعامل باليورو أو بالدولار)، وتقليل مخاطر تقلبات أسعار الصرف بالنسبة لشركاتها.

وتروج الصين لاستخدام (اليوان) في مشاريعها وتعاملاتها التجارية ، حيث أن اتساع استخدام عملتها يجعلها عملة احتياطي وعملة صعبة.

وشكلياً، تهدف المبادرة إلى إحياء طرق التجارة القديمة البريّة والبحريّة، ولكن في باطنها فإن المسارات تستهدف كتلة بشريّة هائلة، والغريب في الأمر أنّ المسارين البري(الحزام)، والبحري(الطريق) تلاقيا إلى حد كبير المرور بمدن وموانئ عربية، وعلى الرغم من مرور المسار البحري من (قناة السويس والبحر الأحمر)، إلا أن المسار لا يقف عند أي من الموانئ الخليجية العربية ، لكن بعض الخرائط التفصيلية تشير إلى أن ميناء السويس المصري قد يكون من أحد المرافئ ضمن المسار، من هنا يأتي الاعتقاد أن المسار البحري وحتى البري تم تصميمه أيضاً لأهداف جيوسياسية قد تولد تحالفات من نوع آخر بعيداً عن التجارة.

أما الجانب العراقي فهو يبحث أيضا عن حلفاء لديهم قدرة تكنولوجية عالية و سيوله مالية كبيرة ودول لديها فرق في سعر الصرف أمام الدولار ، فضلا عن الاعتقاد السائد ان العراق بلد يحتاج الى قوى خارجية لها القدرة على الإنجاز بالسرعة القصوى وبأدنى التكاليف بسبب ما يعانيه العراق من تخلف كبير في جميع قطاعاته الاقتصادية والبنى التحتية والمنشأت الحيوية وعجز المنظومة العراقية والقطاع العام والبيئة التشريعية والتنفيذية والاستثمارية النهوض بالبلد في ظل ثقافة الفساد المستشرية ووجود المليشيات التي تمنع البلدان من النهوض وتحقيق النمو الإقتصادي.

الاتفاقية العراقية -الصينية "رؤية اكاديمية"

أ.م.د. صفية شاكر معتوق -جامعة البصرة-

مركز دراسات البصرة والخليج العربي/قسم الدراسات الجغرافية

تسهم الاتفاقيات في تعزيز سبل التعاون بين الدول للنهوض بالمستوى الاقتصادي والبيئي والثقافي ودعم التواصل والمشاركة الفعالة في المجالات ذات الأولوية والتي لها علاقة بمستقبل الشعوب في قطاعات التعليم والصحة والتجارة والنفط والطاقة والمياه على اساس المنفعة المتبادلة والتعاون الاقتصادي المشترك من اجل تحقيق المكاسب المشتركة ورفع مستوى الرفاه الاقتصادي وتعزيز سبل التقدم والتنمية.

ونتيجة تدهور الاقتصاد العراقي وتفشي البطالة وتدني مستوى خدمات البنى التحتية والمجتمعية، كذلك بسبب الاوضاع السياسية والحروب التي مرت بالبلد و ما يعانيه العراق من تخلف في قطاعاته الاقتصادية والاخفاقات المؤسسية بسبب تفشي الفساد وعجز في المنظومة البيئية والاستثمارية من النهوض بواقع البلد المتدهور، في ظل هذه الظروف اتجه العراق الى عقد اتفاقيات مع الصين اكبر دول العالم المتقدمة اقتصادياً والمستوردة للنفط العراقي لانعاش الاقتصاد العراقي وبالبدء بالمشاريع المهمة سيؤدي الى قفزة اقتصادية وخطوة نحو الامام في تطوير الاقتصاد ونقل البلد

من حالة التخلف الى حالة النمو والتطور، والبدء بتوفير المناخ الاستثماري الملائم لتنفيذ المشاريع التنموية التي تنعش بالاقتصاد العراقي.

تعد الاتفاقية تعاون كبير بين البلدين في تنفيذ مشروعات تطوير الصناعة النفطية وبنيتها التحتية بكافة منشآتها ومرافقها (المساكن والخدمات الطبية والتعليمية وتشغيل العمالة المحلية) في أغلب مناطق العراق كما تشمل مجالات اخرى منها مشاريع المطارات والموانئ السدود والمياه والزراعة والإعلام وتدريب الكوادر وتطوير الإدارة، وكل ما يتعلق بإعادة الاستقرار الاقتصادي والسياسي الى العراق ومكافحة ارهاب وكان لا بد من متابعة هذه الاتفاقات والتعهدات وتفعيلها والسعي لجني ثمارها، وتعزيز التواصل الاستراتيجية حول العلاقات الثنائية، بما يوسع الأرضية المشتركة ويرسخ الثقة الاستراتيجية المتبادلة بشكل مستمر، ويرفع مستوى العمل الإداري وإمكانيات الإنتاج بالعراق. ومد جسور التواصل عبر تعزيز التفاهم، والنشاطات التعليمية هامة جدا لدفع العلاقات الثقافية.

ان تنفيذ هذه الشراكة الاستراتيجية سيحقق تنمية حقيقية مستدامة من خلال الاستفادة من الطاقات البشرية والخبرات والعلماء الموجودة في العراق والتطور التكنولوجي الكبير الذي تمتلكه الصين مع تفعيل تبادل الخبرات والمهارات والتقنيات وتطوير الكفاءات ونشر المعرفة العلمية في جميع المجالات والتحول الى اقتصاد مبني على المعرفة يجعل العراق بيئة مشجعة للاستثمار ومركزاً تجارياً وصناعياً

الموقف الامريكي من الاتفاقية الصينية – العراقية عام ٢٠١٩

أ.م.د. علاء رزاك فاضل النجار

مركز دراسات البصرة والخليج العربي- قسم الدراسات التاريخية

بعد سقوط المعسكر الاشتراكي لم يتوانَ القطب الامريكي في بسط نفوذه على العالم بشراسة مدهشة. إذ استخدمت الولايات المتحدة الامريكية قواها العسكرية والاقتصادية لإحكام قبضتها على العالم، ولم يكن العراق بعيداً عن التوجهات الاستعمارية الامريكية التي توجتها باحتلال الاخير عام ٢٠٠٣، وسعت جاهدة للسيطرة المطلقة على كل مقدراته، لذلك كان الانفتاح على الدول الكبرى بما فيها الصين من قبل القطاع الخاص أكثر بكثير من الانفتاح الحكومي العراقي، الذي بات مقيداً داخلياً وخارجياً، ولم يكن بمقدوره التحرك بما يتعارض مع المصالح والرؤى الامريكية.

لذا من الطبيعي جداً ان تثير زيارة الوفد العراقي برئاسة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي في نهاية أيلول ٢٠١٩ إلى الصين، والتي استمرت لبضعة أيام، تساؤلات عدة في الشارع العراقي، والسياسي والإعلامي، بدءاً من العدد الكبير الذي رافق رئيس الوزراء عادل عبد المهدي في رحلته، مرورا بحجم الاتفاقيات وجديتها، وليس انتهاءً بالموقف الأمريكي على سبيل المثال، من هذه الاتفاقيات. فبالرغم من مرور أربعة أعوام على زيارة رئيس الوزراء العراقي السابق حيدر العبادي إلى الصين، إلا أن الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الصيني لم تُنفذ حتى ايلول من عام ٢٠١٩، ما يُزيد من عملية التشكيك بالفائدة العملية من زيارة عبد المهدي الأخيرة إلى الصين.

الا ان عبد المهدي لم يتأخر كثيراً في تفعيل بنود الاتفاقية، الامر الذي أثار حفيظة واشنطن وحلفائها نظراً لما تمثله من أهمية كبرى واستراتيجية تصب في صالح العراق مستقبلاً وبالمجالات كافة لاسيما الاقتصادية والأمنية، وما تمثله من نقلة نوعية كبيرة ضمن خطوات إشراك الشركات الصينية في إعادة إعمال العراق، مما ولد إستياءً كبيراً لدى الجانب الأميركي عبر إثارة الازمات ومحاربة العراق بشتى المجالات من خلال تحريك أدواتها داخلياً وخارجياً وصولاً إلى تحقيق مبتغاها بإثارة الفوضى بالبلاد.

لم تكن قرارات واشنطن مبنية على الاوهام، إذ نشرت مؤسسة مونيتر تفاصيل سفر عبد المهدي الى الصين للتوقيع على اتفاقية اقتصادية عملاقة لعشرين سنة قادمة تبلغ قيمتها الاولية حوالي ٤٣ مليار دولار. الأمر الذي جعل المختصين بالشأن السياسي والاقتصادي يرون بأن حكومة بغداد بدأت تدير ظهرها للشركات الامريكية بعد اتفاقها في مجال الكهرباء مع شركة سيمنس الالمانية بقيمة ١٥ مليار دولار لتأهيل البنى التحتية، تاركة شركة جنرال الكتريك الامريكية، فضلاً عن عدم التوصل الى اتفاق مع شركة اكسون موبيل الأمريكية ايضاً لتنفيذ مشروع الجنوب المتكامل الذي تبلغ قيمته ٥٣ مليار دولار.

وقد أوضح رئيس حكومة تصريف الأعمال العراقية، عادل عبد المهدي، في تصريح مقتضب يوم ٢٣ كانون الثاني ٢٠٢٠، أنه عقد اجتماعا خاصا بمشاريع الاتفاق العراقي الصيني، هدف إلى متابعة تنفيذ المشاريع الأكثر جدوى لتطوير البنى التحتية في مجالات عدة. واللافت أن الاجتماع عُقد بالتزامن مع تصاعد الخلاف العراقي الأمريكي حول تواجد القوات الأجنبية في البلاد، اذ قوبل طلب بغداد من واشنطن الانسحاب من أراضيها بالرفض، وصاحبه تهديدات الأخيرة بفرض عقوبات على العراق. وترافق مع هذا الخلاف الذي بلغ ذروته باغتيال الولايات المتحدة لقائد

فيلق القدس الإيراني، قاسم سليماني، وأبو مهدي المهندس، نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي ، مطلع كانون الثاني قرب المطار الدولي ببغداد، اتهامات لواشنطن بأن تصعيدها جاء لعرقلة تنفيذ الاتفاقيات الصينية العراقية. وفي سياق متصل روج سياسيون ونشطاء وإعلاميون عراقيون أن لدى واشنطن خشية من تزايد النفوذ الاقتصادي للصين في العراق الغني بالموارد النفطية. وأطلقوا دعوات تطالب الحكومة بالمسارعة في تنفيذ التفاهمات الاقتصادية مع بكين، وتوسيعها كرد على العدوان الأمريكي.

وبوصفها واحدة من القضايا الهامة في الشأن العراقي، قسمت الاتفاقية الصينية آراء السياسيين والبرلمانيين وعموم العراقيين بين مؤيد ومعارض لها، مع ان الجميع يدعون عدم اطلاعهم على تفاصيلها. وقد ادى انقسام الآراء الى فتح الابواب امام المحللين السياسيين الى تبني اراء تتجاوز في حدودها مساحة الاتفاقية وتنسبها الى انها جزء من الصراع بين واشنطن التي تقف ضد الاتفاقية، دون اعلانها عن ذلك، وبين طهران التي تريد ربط العراق ببكين المناصرة لإيران. بل ان هناك من ذهب لأبعد من ذلك، عندما عدَّ اقالة عبد المهدي جاءت بضغوط امريكية بسبب توقيعه على الاتفاقية مع الصين، متناسين ان الاقالة تمت بضغوط من الشارع العراقي.

وذهب سياسيون ومحللون إلى أن زيارة عبد المهدي إلى الصين تحمل معها الملف الأمني وتسليح القوات العراقية، وهو ما أشار إليه النائبان عامر الفايز، وعالية نصيف، اللذان شددا على وجود ضغوط أمريكية لمنع العراق من الذهاب نحو دول متعددة في مجال التسليح. وفي هذا الصدد، يقول مصدر مطلع رفض الكشف عن هويته لأسباب وظيفية، إن "القصف الإسرائيلي أثار حفيظة السلطات العراقية، لكنها غير قادرة على عقد اتفاق عسكري مع الصين دون رضا الولايات المتحدة"، مشيرًا إلى أن "واشنطن قد تغض النظر عن بعض العقود العسكرية، لكنها لا تقبل بالتسليح

الثقيل للعراق". ومن الجدير بالذكر، أن عبد المهدي، وبعد عودته من الصين، صرح في حديث متلفز بأن "التحقيقات في استهداف بعض مواقع الحشد الشعبي تشير إلى أن إسرائيل هي من قامت بذلك"، مبينًا أن "لا أحد يريد حربًا في المنطقة باستثناء إسرائيل".

فيما ذهب مراقبون إلى أن الحكومة العراقية وصلت إلى قناعة بأن الأمريكيين لن يتقدموا بعملية إعادة الإعمار والاستثمار في العراق طالما لم يحسم الأخير موقفه من العلاقة مع إيران، ودار حديث طويل على رفض الولايات المتحدة إعطاء سمات دخول (فيزا) لرئيس الوزراء العراقي في أكثر من مرة أراد بها زيارة واشنطن. ورغم ذلك قد تسعى الولايات المتحدة لمنع المزيد من الاستثمارات العراقية الصينية.

يبدو أن توجه العراق إلى الصين جاء بدوافع سياسية وبمشورة خارجية في إطار الصراع الدائر مع الولايات المتحدة، ويهدف إلى توجيه ضربة الى التواجد والهيمنة الأمريكية في العراق من جهة، ويعكس محاولات تخفيف ضغط العقوبات الاقتصادية الموجهة ضد إيران وبعض المؤسسات الصينية من جهة اخرى. إذ أن السياسة الاقتصادية الصينية بعد تحقيق معدلات نمو عالية ومنافستها للولايات المتحدة على المرتبة الأولى باعتراف ترامب في ملتقى دافوس الذي عقد في مطلع عام ٢٠٢٠، عندما ذكر "بأن بكين تحاول إحياء طريق الحرير البري الذي يمر عبر أفغانستان وإيران والعراق، والبحري عبر ميناء الفاو بأقل التكاليف والحصول على مردودات مالية هائلة بالمشاركة مع العراق ما يجعل اقتصادها يتجاوز الاقتصاد الامريكي في السنوات القادمة". ولا يخفى عن الجميع أن شركات دول العالم المتقدم ترنو إلى العراق لما فيه من الخير الكثير وأثره العظيم في تحقيق التنمية بالعديد من الدول ولهذا تجد الصراع يشتد في هذه المنطقة دون غيرها.

خلاصة القول: إن التخلص من هيمنة الشركات الامريكية التي تربح مليارات الدولارات، نتيجة العقود الضخمة التي تعقدها مع الجانب العراقي في ظل الفساد المستشري في العديد من المؤسسات العراقية، بما في ذلك الوزارة والبرلمان والجيش، واستبدال المصالح الامريكية بأخرى صينية قد تنجح بالمساعدة الفعلية لإيران والصين وروسيا، الا ان العراق سيكون مستفيدا ايضاً من تلك الخطوة لاسيما إذا كانت هناك توجهات عراقية فعلية للاستفادة من الشركات الصينية، على وفق دراسات وخطط استراتيجية تراعي شأن ومصالح البلد في المقام الاول.

الابعاد التنموية للاتفاقية العراقية الصينية

أ.م.د. أسامة اسماعيل عثمان

جامعة البصرة /كلية الآداب

تعد الاتفاقيات بين الدول واحدة من صور تعزيز التعاون الدولي للنهوض بالمستوى الحضاري والاقتصادي لمواطنيها كما تسهم الاتفاقيات في بعض انواعها في تعزيز الاطر السياسية والعسكرية بين دولتين او مجموعة من الدول للحفاظ على السلم والامن الاقليمي والدولي ، وبات العالم يبحث بشكل مستدام في تعزيز الاطر الاقتصادية بين الدول بالشكل الذي يسهم في تقليل حدة النزاعات السياسية والعسكرية فيما بينها كما تعمل على تقليل الفوارق الاقتصادية بين الدول، وتتم بلورة ذلك من خلال عقد اتفاقيات اقتصادية ثنائية او متعددة الاطراف تعمل على نقل الخبرات الاقتصادية والتقنية بين الدول.

الواقع العراقي السكني والخدمي:

ادت تراكمات الاحداث السياسية والاقتصادية في العراق طيلة العقود الخمس الماضية بدءاً من عام ١٩٨٠ الى تدهور كبير في حجم الرصيد السكني نتيجة لزيادة معدلات النمو السكاني فيه حتى بات يعاني اليوم من أزمة سكن غير ممكنة

الحل في ضوء عجز الاجراءات الحكومية في تلبية التمويل المالي اللازم لسد العجز السكني في العراق الذي يقدر بحوالي مليوني وحدة سكنية حسب تقارير الجهاز المركزي للإحصاء ، ورافق ذلك تدني في مستوى خدمات البنية التحتية (شبكة طرق ، كهرباء، ماء ، صرف صحي، خدمات بلدية) والخدمات المجتمعية (صحة ، تعليم ، ترفيه) بسبب بروز ظاهرتي الاكتظاظ والزحام السكني في الوحدة السكنية نتيجة لزيادة معدلات النمو الحضري من جهه وعجز الحكومة عن الايفاء بالمتطلبات المالية الضخمة لأنشاء وتطوير تلك الخدمات من جهة اخرى وبما يواكب تطلعات الناس بالشكل الذي باتت تؤثر بشكل سلبي على جودة الحياة للعراقيين خاصة في المدن نتيجة لارتفاع نسبة التحضر في العراق بسبب الهجرة المتزايدة لسكان الارياف باتجاه المدن، حيث بلغ عدد السكان الحضر في العراق عام ٢٠١٨ (٢٦٦٢٨٣٣ نسمة) اي ما يشكل (٦٩.٨%) من مجموع سكان العراق وتشير تقارير الجهاز المركزي للإحصاء ان عدد سكان العراق سيتضاعف خلال العشرين السنة القادمة فمن المتوقع ان يصل سكان العراق اكثر من (٥١ مليون نسمة ومن المتوقع ان تستمر وتيرة التحضر السريع في المجتمع العراقي .

وبحسب بعض المؤشرات الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء يتبين ان حجم الانفاق الحكومي من الموازنة العامة على خدمتي التعليم والصحة التي بلغت (٢٢.٦ % و٨.٧) على التوالي لعام ٢٠١٧ في حين كانت نسبة السكان الذين يحصلون

على مياه شرب بصورة مأمونه (٣٩.٢%) حسب احصاءات عام ٢٠١٨ و (٤٥%) هي نسبة الحصول على خدمة معالجة مياه صرف صحي آمنه في حين كانت نسبة السكان المشمولين بشكبة مجاري عامة (٣٤.٦) عام ٢٠١٧، كما رافق ذلك تدني واضح لمعدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي اذ بلغ (-٣.٥) في العام ٢٠١٨. وفي ظل هذا التزايد المستمر في اعداد السكان والاعتماد الكلي تقريباً في توفير الموارد المالية للموازنه العراقية على مورد النفط الذي تمتاز اسعاره في عدم الاستقرار بسبب الاوضاع السياسية في المنطقة بات من غير الممكن ان تتمكن الحكومة في الايفاء بالمتطلبات التنموية المتعلقة باحتياجات الناس كالسكن والخدمات على سبيل المثال لا الحصر.

الاتفاقية العراقية الصينية:

على الرغم من عدم نشر البنود الكاملة للاتفاقية الا ان بعض التقارير اشارت انها ستقوم بشكل اساسي على تنفيذ مشاريع مجمعات اسكانية وخدمات بنية تحتية (محطات توليد طاقة كهربائية ، محطات تحلية ومعالجة للمياه ، بناء شبكة طرق خارجية..) وبناء مدارس ومستشفيات ومطارات، كما اشارت تلك التقارير ان الصين ملتزمة بتنفيذ ما تقدمه لها الحكومة العراقية من احتياجات من المشاريع المشار اليها انفاً.

نستشف من ذلك ان محور الاتفاقية الرئيس هو الارتكاز على الابعاد التنموية كمرحلة اولى التي يمكن من خلالها وضع الحجر الاساس لمشاريع تنموية كبيرة يمكن لها ان تكون قائدة للاقتصاد العراقي في وقت لاحق بعد نجاح المرحلة الاولى من الاتفاقية .

ماذا نريد من الاتفاقية ؟

العامل المهم بالنسبة للعراق في الوقت الحالي هو تنفيذ اكبر قدر من المشاريع التنموية التي يمكن ان تحد من العجز الكبير في القطاعات التي تهم السكان بشكل مباشر كالسكن والخدمات لما لها من بعد اجتماعي ايضاً يسهم بشعور السكان بالاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي للبلد بشكل عام.

تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء ان عدد سكان العراق في عام ٢٠٢٥ سيبلغ (٤٥٥٢٠٥٠٠ نسمة) بمعنى ان عدد السكان سيزيد بحوالي (٦ مليون نسمة) عن تقديرات عام ٢٠١٩ البالغة حوالي (٣٩ مليون نسمة) وبالتالي يمكن من خلال هذه التقديرات ان نحدد مقدار الاحتياجات لبعض المشاريع التنموية التي يمكن ان تدرج ضمن المشاريع الموصي بتنفيذها وفق الاتفاقية وعلى النحو الاتي :

١_ مشاريع الاسكان :

حسب تقديرات حجم الاسرة في العراق ومع حساب تقديرات العجز في العراق للعام ٢٠١٤ والتي قدرت بأكثر من مليوني وحدة سكنية فإن العدد من المرجح ان يبلغ حوالي ٣ مليون وحدة سكنية اذ ان الحاجة الفعلية لعدد الوحدات السكنية حسب تقديرات السكان في العام ٢٠٢٥ سيبلغ (اكثر من ٦ مليون وحدة سكنية).

٢_ مشاريع التعليم :

ترتقي الامم بشكل طردي مع مقدار مستوى التعليم فيها بدءً من المبنى المدرسي مروراً بفاعلية المناهج ومواكبتها للتطور العلمي ومهارات وقدرات الهيئة التعليمية والتلاميذ والطلبة. وتشير العديد من الدراسات ان نسبة كبيرة من اسباب تدهور مستوى التعليم في العراق يعود الى عدم وجود مباني مدرسية كافية يتوافق مع عدد المدارس مما سبب ثنائية الدوام بل وثلاثيته احياناُ كثيرة .

ووفقاً للمعايير التخطيطية يمكن تحديد الحاجة التقديرية لعدد المباني المدرسية في عموم العراق للعام ٢٠٢٥ وللمراحل الدراسية كافة على النحو الاتي :

أ_ رياض الاطفال: على الرغم من عدم الزامية التعليم في هذه المرحلة الا انها تعد وفق مقاييس التنمية البشرية ومؤشرات الاهتمام بتنشئة الطفل تعد من اخطر المراحل التي تمر بحياة الطفل كونها تعمل على تهيئته لمراحل التعليم المتقدمة كما انها يمكن

ان تعزز بالطفل حب التعلم ، توجد في عموم العراق (٧٣٩ روضة حكومية) في حين ستكون الحاجة التقديرية لعددها حوالي ٩ الاف روضة مما يعني ان العراق بحاجة الى بناء اكثر من ٨ الاف روضة لسد الحاجة حتى العام ٢٠٢٥.

أ – المدارس الابتدائية : يوجد في العراق (١١٢٥٠) بناية في العام ٢٠١٩ في حين ستكون الحاجة التقديرية لعدد المباني حوالي (١٨٢٠٨) بناية بمعنى نحن بحاجة الى بناء حوالي (٧٠٠٠) مبنى لسد الحاجة منها.

ب_ المدراس الثانوية: يوجد في عموم العراق (٦٦٣٠) مدرسة ثانوية تشترك في بواقع (٣٤٦٩) بناية بمعنى ان اغلب تلك المدارس تنتظم بدوام ثاني في بناية واحدة او مع مرحلة اخرى ولا يخفى ما لذلك من اثار سلبية على المستوى التعليمي للطلبة ، ويظهر ان التعليم الثانوي يحتاج في الوقت الراهن الى (٣١٦١) بناية ليقدم خدماته بكفاءة ، علماً ان الحاجة للبنايات المدرسية للمرحلة الثانية في العام ٢٠١٥ ستبلغ حوالي (٩١٠٤) بناية مدرسية .

٣_ مشاريع الصحة:

الحفاظ على صحة الانسان وحمايتة من الامراض والاوبئة تعد احدى اهم أولويات الدولة فوجود مواطن صحيح البدن والعقل يسهم بشكل فاعل بخدمة المجتمع . تنتشر في عموم المحافظات العراقية (٢٧٣) مستشفي حكومي حتى عام ٢٠١٧ حسب

احصاءات الجهاز المركزي ووفقاً للعدد السكان ومقارنةً مع المعيار التخطيطي فإن العراق يعناي من عجز في عدد المستشفيات حوالي (٤٧٠) مستشفى ، في حين سيكون العراق بحاجة الى حوالي (٩١٠) مستشفى بحلول العام ٢٠٢٥ بمعنى ان العراق بحاجة الى بناء حوالي (٦٣٧) مستشفي خلال السنوات القادمة ليغطي العجز في تقديم الخدمات الصحية للسكان فضلاً عن اكثر من ٣_٤ اضعاف هذا العدد من المراكز الصحية بمختلف اصنافها.

خاتمة

ذكرنا آنفاً ان الاتفاقيات بين الدول تعد خطوه جيدة للاستفادة من الخبرات المتقدمة بين الدول ، ولاشك أن العراق في ظل ما مر به من ظروف بحاجة للتعاون مع الدول الاخرى ليستعيد عافيته خلال اقصر مدة ممكنة وتحقيق تنمية مستدامة من خلال استثمار امكاناته المادية الوفيرة المتوقعه والمستدامة في ضوء الاحتياطيات النفطية والغازية التي يتمتع بها ، ومن هذا المنطلق لابد على الجهات الرسمية ذات العلاقة باعداد الدراسات الخاصة بترتيب اولويات الحاجة من المشاريع التنموية الانفتاح على الجامعات العراقية وفتح نوافذ للتعاون المشترك مع اساتذتها لرسم خارطة طريق تحدد أطر تنفيذ بنود هذه الاتفاقية .

تنمية الامكانات الزراعية في ظل الاتفاقية العراقية الصينية

الاستاذ المساعد الدكتور ميثم عبد الحسين حميد الوزان

كلية التربية للبنات / قسم الجغرافية

يمتلك العراق امكانات متعددة تؤهله ليكون بلد منتج زراعي يدعم الاقتصاد الداخلي و يساهم في سلة الغذاء العالمية ، الا ان تلك الامكانات غير مستغلة بسبب الظروف غير المستقرة التي مر بها البلد خلال العقود السابقة والتي لم يواكب خلالها التطورات السريعة في مجال التنمية الزراعية و التكثيف المحصولي .

ان امتلاك العراق لمساحة زراعية مستثمرة بلغت ٢٣,٣ مليون دونم صالحة للزراعة ذات تربة متنوعة النسجة والتركيب والصرف مع توفر مياه عذبة متمثلة بنهرين كبيرين يمتدان من شمال العراق و حتى جنوبه و نهر ثالث يكمل المسيرة حتى الخليج العربي وامتداد الروافد والجداول التي ترسم شبكة تغطي معظم مساحة العراق بأستثناء الجهة الغربية منه فضلا عن المياه الجوفية الممتدة في احواض راكدة او جارية في التكوينات الجيولوجية الممتدة من الجنوب الغربي وصولا الى الحدود السورية الاردنية و امتدادها في الاراضي السعودية غربا .

الامكانات الزراعية المتوفرة

يمكن تقسيم الامكانات الزراعية في العراق الى ما يلي :

١- **الامكانات الطبيعية** و تتمثل بالنقاط التالية :

أ- الاراضي الزراعية : تبلغ مساحة الاراضي الصالحة للزراعة في العراق (٤٨) مليون دونم ، منتشرة في جميع الوحدات الادارية بما يعادل (٢٧)% من مساحة العراق،اذ بلغت مساحة الاراضي المستثمرة زراعيا (٢٣٤٤٦١٦٠) دونم بما يعادل (٤٨,٨)% من مجموع الاراضي الصالحة للزراعة في العراق توزعت تلك الاراضي بواقع(١٨١٤٢٨٠٠) دونم في المحافظات العراقية بأستثناء اقليم كردستان العراق ، تصدرت محافظة نينوى تلك المساحة بواقع(٥٥٣٩٠٠٠) دونم تلتها بالمرتبة الثانية محافظة ديالى بواقع (٢١٦٤٠٠٠)دونم بينما تخلفت محافظتي بغداد و كربلاء في المراتب الاخيرة بواقع (٤١٩٢٠)و(٧٤٨٨٠) دونم على التوالي ،اما مجموع المساحة المستثمرة في اقليم كردستان بلغت (٥٣٠٣٣٦٠) دونم تصدرت محافظة السليمانية المشهد الزراعي في الاقليم بواقع (٢٣٦٨٦٠٠) دونم بينما تضاءلت المساحة في محافظة دهوك لتصل الى (٥٨٩٦٨٠) دونم .

ب- الموارد المائية : تعد الموارد المائية من المعطيات الطبيعية المشجعة للنهوض بالواقع الزراعي اذ بلغ مجموع الايراد المائي السطحي للعراق (٤٩)مليار متر مكعب مقسمة على نهرين كبيرين و هما دجلة و الفرات و على الرغم من ان منابعهما خارج البلد الا ان معظم مسيرتهما تكون داخل العراق بلغ مجموع الايراد السنوي لنهر دجلة (٣٢) مليار متر مكعب بواقع (١٩) مليار متر مكعب من عمود النهر الرئيس و (١٣)مليار متر مكعب يأتي من الروافد التي تزود النهر بالمياه و القادمة من كل من تركيا و جمهورية ايران الاسلامية و رافد واحد من

داخل العراق ،اما الايراد السنوي لنهر الفرات بلغ (١٧) مليار متر مكعب الا ان حجم الضائعات الكبير في مياه هذا النهر تذهب بين الهدر في عمليات الري المفرط و الغوران في الاراضي الصحراوية التي يمر بها فضلا عن كثرة الجداول المتفرعة منه في وسط العراق كما ان عدم وجود روافد تسند مجرى النهر داخل العراق ادى الى تضاءل في كمية الايراد المائي الواصلة الى جنوب العراق اذ يكون مهددا بجفاف بعض الجداول خاصة عند مناطق الذنائب في موسم الصيهود كما يوجد نهر ثالث متمثل بشط العرب وهو وليد لالتقاء نهري دجلة و الفرات يروي الاراضي الزراعية في محافظة البصرة وصولا الى الخليج العربي .

ت- التربة : يمتلك العراق تنوعا ايجابيا في نوعية الترب فبالرغم من كونها جميعا ترب رسوبية منقولة عن طريق الرياح او فيضانات مجاري الانهار و السيول الواردة من المناطق المرتفعة في الجانب الشرقي و الغربي للسهل الرسوبي العراقي الا ان هنالك تباينا في طبيعة تلك الترب من حيث النسجة و التركيب اذ تظهر الترب المزيجية الطينية الرملية و الطينية الغرينية و المزيجية الطينية الرملية الغرينية متوزعة بشكل متباين وهذا التنوع يعمل على اختلاف خصائص الترب في امكانية احتفاظها بالمياه و كمية المواد العضوية المترسبة فيها مما يولد امكانية التنوع المحصولي و حسب الملائمة المحصولية للترب الا ان المنطقة المحصورة بين مجرى نهري دجلة و الفرات و المتمثلة في محافظات كربلاء و بابل و شمال القادسية و غرب محافظة واسط تعد اخصب المناطق الزراعية في العراق اذا ما قورنت بالمناطق الجنوبية كما تظهر محافظة ديالى في الشمال الشرقي لوسط العراق كقطب زراعي خصب منتج للفواكه .

٢- الامكانات البشرية : يمتلك العراق العديد من الامكانات البشرية وفيما يلي تفصيل لواقع البعض منها وهي :

ا- الايدي العاملة الزراعية :

تعد الايدي العاملة الزراعية احد المقومات المتغيرة ذلك بسبب عدم الاستقرار المطلق و النسبي اذ تعد حركة التغير المكاني المتمثل بالهجرة من الريف او التغير في العمل عاملان يؤثران بشكل سلبي على اعداد العمالة الزراعية في البلد .

تشهد القرى الزراعية في العراق تحولا كبيرا في نوع الحرفة والميل عن ممارسة العمل الزراعي اي هجر لحرفة الزراعة و التوجه الى الاعمال مضمونة الدخل مما يؤثر سلبا على كفاءة العملية الزراعية وفقدان الكثير من الايدي العاملة الماهرة المتخصصة مما ينتج عنها فقدان الخبرات المتوارثة خاصة في زراعة اخلاف النخيل واشجار الفاكهة والعناية بها .

بلغ مجموع اعداد العاملين في الزراعة و المسجلين في الدوائر الزراعية (٦٢٣٢٥٤)نسمة وهي اعداد مضللة اذا ما قورنت بالواقع الزراعي والمساحة الزراعية ونوع المحاصيل المستثمرة بالعراق .

ب- طرق النقل و وسائطه :

يقصد بطرق النقل مجموع الشوارع المبلطة وغير المبلطة المنتشرة في المناطق الريفية و الحضرية اما الوسائط فهي تتمثل بمجموعة المركبات مختلفة الانواع و الحمولات .

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ زيادة غير مدروسة في حجم المركبات التي وردت الى العراق ما ادى الى توليد ضغط على الشوارع ،الا ان المناطق الريفية لم تتأثر بهذه الكثافة بشكل كبير اذ تم تدعيم الاراضي الزراعية وملاكها بسيارات نقل

مختلفة الحمولات بين (١- ١٥) طن الا ان النقص ظهر واضحا في انشاء الطرق البديلة او تدعيم الطرق السابقة بالتبليط و التوسعة كما لم تؤخذ بنظر الاعتبار استيراد الجرارات و المعدات الزراعية الميكانيكية التي ترفد العملية الزراعية خاصة المحاريث الكبيرة بانواعها ومكائن نثر البذور و الحاصدات ومكائن الري .

ت-طرائق الري :

لا يزال المزارع العراقي يهدر كميات كبيرة من المياه اثناء استخدامه طريقة الري بالغمر مما يؤدي الى تغدق الاراضي الزراعية و تملحها و ظهور مشكلات عديدة تتعلق بكميات المياه الموزعة على الاراضي الزراعية خلال عمليات المراشنة على عمود النهر و اهمال التقنيات الحديثة في الري كالرش و التنقيط .

المقترحات التنموية للقطاع الزراعي :

مع الاقبال على مشروع حكومي ضخم و المتمثل بالعقد العراقي الصيني الذي يعمل على تنمية قطاعات متعددة في العراق و منها القطاع الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني يقترح الباحث المعالجات الاتية :

١- التوجه الحقيقي نحو الملائمة المحصولية اذ يتم دراسة الوحدات الادارية و امكاناتها الطبيعية و البشرية و زراعة المحاصيل التي يمكنها اعطاء نتائج ايجابية حسب تلك الملائمة ويتم ذلك من خلال اضفاء صفة التخصص المحصولي وعلى سبيل المثال تخصص محافظة البصرة بزراعة وانتاج محاصيل التمور و الطماطة و الثوم و البصل و البامية اما محافظات الشمال كنينوى واربيل و دهوك والسليمانية فيتم التوجه لزراعة محاصيل الحبوب على راسها الحنطة والشعير واعتماد محافظات الوسط بابل و كربلاء فضلا عن محافظة ديالى في شمال الوسط بزراعة الفواكه كما يمكن استثمار محافظتي واسط وكركوك

لزراعة محصولي القمح والذرة الصفراء اما محافظة ميسان وذي قار يمكن استثمارها لزراعة محاصل العلف وتنشيط استثمار الثروة الحيوانية ومنتجاتها وهكذا يتم الحصول على منظومة زراعية مترابطة يمكنها الوصول الى الاكتفاء الذاتي في سلة الغذاء العراقية .

٢- استصلاح الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة دون هدر اي الوصول الى نسبة ١٠٠% بدلا عن ٤٠% وهي نسبة الاراضي المستثمرة حاليا .

٣- انشاء المشاريع الاروائية بصورة مدروسة تعمل على ايصال كميات من المياه الى جميع الاراضي الزراعية في الجداول والذنائب وبنسب متساوية . مثال ذلك انشاء قناة اروائية تبدأ من ملتقى نهري دجلة و الفرات في قضاء القرنة و على شكل هلالي و الى الجانب الغربي من المحافظة وصولا الى ناحية ام قصر دون التأثير على القناة الاروائية الشرقية المارة بقضاء شط العرب .

٤- العمل على ايجاد منظومة اروائية تتناسب والتطور في مجال الري وتعميمها على الاراضي الزراعية مع الاخذ بنظر الاعتبار نوع المحصول ونوع الري .

٥- استثمار المياه الجوفية في المناطق البعيدة عن مجرى النهر والعمل على تحلية المالحة منها .

٦- تحفيز الأيدي العاملة على الرجوع الى حرفة الزراعة وتربية الحيوانات من خلال زرع الطمأنينة لديهم حول امكانية نجاح العملية الزراعية وتسويق المحاصيل بشكل انسيابي .

٧- تنظيم عملية التسويق للمنتجات الزراعية بما يواكب التطور في الدول المنتجة زراعيا واعتماد سياسة المزيج التسويقي و العمل على ايجاد مخازن ذات كفاءة عالية لتخزين الحاصل كما يجب اعتماد سياسة الفرز و التعبئة حسب الحجم و الجودة.

٨- التوجه نحو تهيئة الاسواق المحلية و الخارجية لاستلام المحصول المحلي وذلك من خلال وضع سياسة تسويقية حكيمة تعمل لتحديد مستقبل الزراعة في العراق.

٩- وضع سياسة اقتصادية تدعم المنتوج المحلي و القضاء تدريجيا على المنتج المستورد .

١٠- تدعيم الصناعات الغذائية و تهيئة مادة اولية من الزراعة العراقية و بشكل مستمر خلال السنة دون انقطاع و ذلك باستخدام الزراعة المكشوفة و المحمية و ادخال تقنيات التكيف المحصولي .

١١- توعية المزارعين من خلال الارشاد الزراعي الى حجم الارباح التي يمكن ان يجنيها المزارع اذا اتبع الانظمة و التقنيات و المعالجات الت يعطيها المرشد الزراعي .

١٢- المتابعة المستمرة من قبل دوائر الزراعة لجميع الحقول و البساتين بفرق عمل متكاملة مكونة من هندسة التربة و المحاصيل و الارشاد و الوقاية لشقي الزراعة النباتية و الحيوانية .

١٣- مع توفر المساحات الزراعية الواسعة في العراق يمكن للعقد العراقي الصيني انشاء مزارع متخصصة على نمط حديث كنماذج في جميع المحافظات ثم تطوير المشروع الى شكل اوسع باتجاه الحصول على هدف اكبر من سد الحاجة المحلية و هو التصدير الى خارج البلد .

١٤- انشاء قرى متخصصة للثروة الحيوانية (المواشي) مدعمة بمصانع الحليب و مشتقاته في مناطق الاهوار و المناطق المحيطة بها .

مشاريع الربط البري والبحري للنقل في العراق مع طريق الحرير في الصين بموجب الاتفاقية الصينية - العراقية

الاستاذ المساعد :- بان علي حسين – قسم الاقتصاد – كلية الادارة والاقتصاد - جامعة البصرة

تتضمن اتفاقية الصين الموقعة مع العراق تطوير البنى التحتية من تعبيد للطرق وجسور ومطارات وسكك الحديد ، وهذا يتم عن طريق انشاء صندوق مشترك للاعمار تشرف عليه الحكومة العراقية وشركة استشارية ضامنة ويتم اختيارها من قبل البنك المركزي من بين افضل من خمس شركات عالمية كبرى ، وطريق الحرير يتألف من مجموعة من الطرق البرية والبحرية التي كانت تسلكها السفن والقوافل بين الصين واوربا والذي أنشأتة الصين قبل نحو ٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد لنقل تجارة الصين خاصة الحرير الطبيعي والعطور والبخور والتوابل والبذور والفواكة والخضار وجلود الحيوانات والاحجار الكريمة والمشغولات الخشبية والمعدنية والقطع الفنية تنقل الى روسيا واوربا مروراً بآسيا الوسطى ، ويبلغ طوله ١٥٠٠٠ كم ويمتد من المراكز التجارية بشمال الصين وينقسم الى قسمين الفرع الشمالي يمر عبر شرق وشبة جزيرة القرم وحتى البحر الاسود وبحر مرمرة والبلقان وصولاً الى البندقية ، اما الفرع الجنوبي تركمانستان وخراسان ويعبر بلاد مابين النهرين وكردستان والاناضول وسوريا عبر تدمر وانطاكيا الى البحر المتوسط او عبر دمشق وبلاد الشام وصولاً الى مصر وشمال افريقيا ولقد توقف هذا الطريق عن العمل بسبب الحروب والصراعات الدينية والسياسية فضلاً عن غلقة من قبل الاتراك في ذلك الوقت وافتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ .

الاول :احياء طريق الحرير الجديد (مبادرة الحزام والطريق)

اطلق الرئيس الصيني شي جين بينغ عام ٢٠١٣ هذة المبادرة من اجل تطوير طرق تجارية وممرات اقتصادية تربط بين اكثر من ٦٥ دولة ، ومن اهداف الطريق الجديد هو مد خطوط انابيب الغاز الطبيعي والنفط وتشييد شبكات الطرق والسكك الحديدية ومد خطوط الطاقة الكهربائية والانترنيت وتستهدف الصين ان يخلق هذا المشروع نشاطاً تجارياً يفوق حجم ٢٥ تريليون دولار خلال العشر السنوات القادمة وتبلغ التكلفة الاجمالية للمشروع ٤٧ مليار دولار ويضم ٦٥ دولة في قارات اسيا واوروبا وافريقيا حيث يتكون الطريق البري للحرير من ست ممرات ويمتد من الساحل الصيني عبرسنغافورة والهند بأتجاه البحر المتوسط ، اما طريق الحرير البحري فيتكون من خطين الاول يبدأ من الساحل الصيني ويمر في مضيق ملقا وصولاً الى الهند ومنطقة الشرق الاوسط وشرق افريقيا ثم سواحل اوروبا .

الثاني يربط الموانئ الساحلية في الصين مع جنوب المحيط الهادئ .

وان تطبيق مبادرة الحزام والطريق في العراق ستجعل من العراق مركزا تجاريا ولوجستيا عالميا حيث يعتبر العراق نقطة اتصال مابين اسيا واوروبا وافريقيا ، وان هذا المشروع سيعظم من التجارة ومشاريع البنية التحتية وبناء المنشأت الاساسية لضمان سلاسة الشحن البري والبحري والجوي وسلامتة والحفاظ المشترك على امن انابيب النفط والغاز فضلاً عن توصيل كابلات الاتصال التي تسمى بطريق الحرير المعلوماتية . وسوف تستفيد الصين من هذا الطريق في التقرب من شركائها في وسط اسيا واوروبا فهذة المناطق غنية بالثروات الطبيعية اذا سيبتدء المشروع من شنغهاي الى برلين ويصل الى شبة الجزيرة الايبرية في اسبانيا للربط مابين اسيا واوروبا ، ويتم تمويل المشروع من قبل البنك الاسيوي للبنى التحتية الذي يعتبر احد ادوات النفوذ

الصيني والذراع المالي الجديد في بكين ، وبنك التنمية لدول البريكس (الهند وروسيا والبرازيل و الصين وجنوب افريقيا) ، وقروض من قبل البنوك الصينية واستثمارات من قبل ادارات وبنوك المقاطعات الصينية والشكل البياني التالي يوضح طريق الحرير البري والبحري للقرن الحادي والعشرين

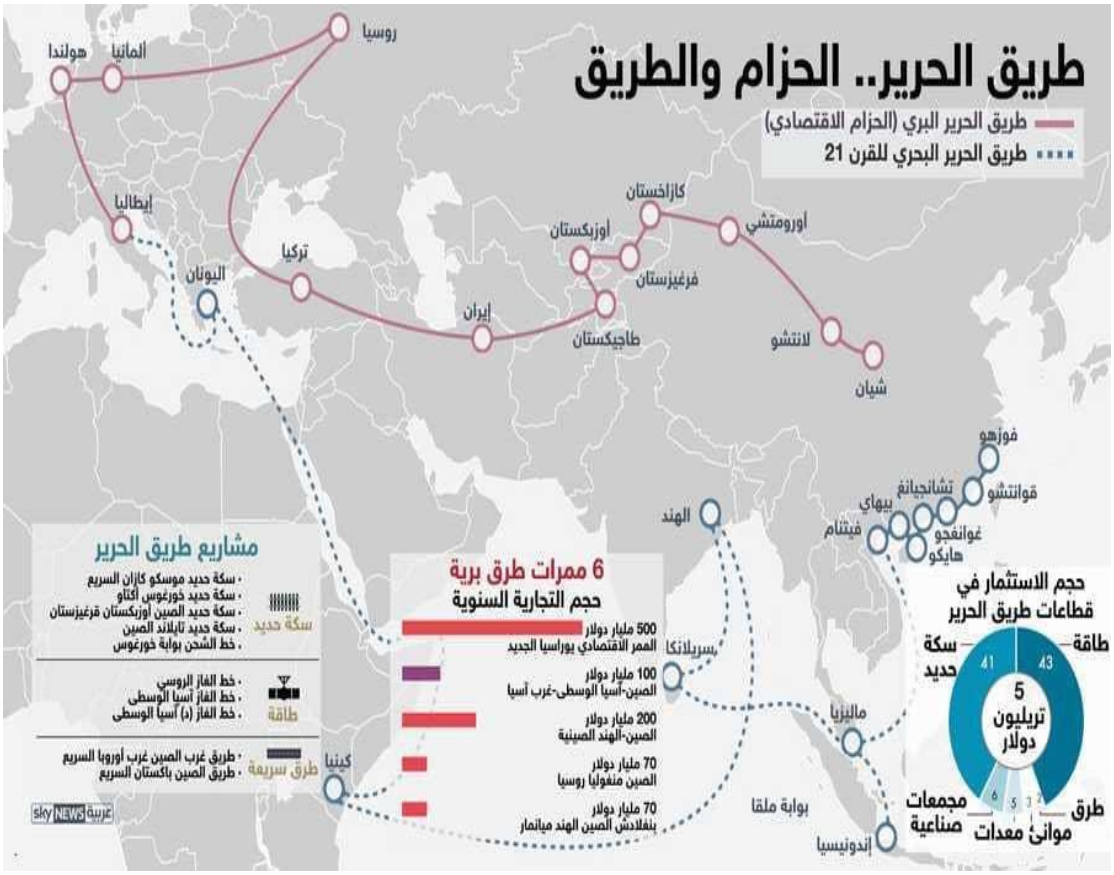

ومن اهم مشاريع الربط السككي والنقل البري مايعرف بالقناه الجافة في العراق حيث تبدء من الصفر الكيلومتر في الموانئ الجنوبية للبصرة وتتفرع الى الشمال بعد العاصمة بغداد الى خطين الاول يمر بالموصل وصولاً الى تركيا ثم اوروبا والثاني من الانبار الى سوريا ثم تركيا ثم اوروبا بالنسبة الى النقل البري ، اما النقل السككي كان العراق من اول الدول في الشرق الاوسط التي مدت فيها خطوط السكك الحديدية عام ١٩١٦ والعالم اليوم ينظر الى السكك الحديدية في العراق على انها خطوطاً استراتيجية لذلك اخذت دول مجلس التعاون الخليجي التفكير بصورة جدية بتحقيق

الربط السككي مع العراق الى اوروبا عبر الاراضي العراقية من اجل تسهيل نقل تجارتها لكونها اقصر طريق ولكزن السكك الحديدية بالعراق تتمتع بالمسافة القصيرة ويبدء الربط من ميناء ام قصر وحتى الحدود العراقية تبلغ ١٠٠٠كم وهي مسافة تقطع بطريقة امنة وقصيرة ، ويبلغ طول شبكة السكك الحديدية بالعراق ٢٥٠٠كم ، ويعتبر هذا الطريق هو امتداد لطريق الحرير القديم الذي كان يربط شرق اسيا بغربها ويمر بالكثير من الدول الاسيوية منها العراق وايران والصين .ومن الدول التي وقعت على معاهدة طريق الحرير الجديد مع الصين هي السعودية والامارات والكويت وقطر وسلطنة عمان والاردن ومصر حيث انضمت هذة الدول الى البنك الاسيوي للاستثمار الذي انشأتة الصين من اجل تمويل المشروع حيث تعتبر مصر من اهم المناطق المستهدفة للاستثمارات الصينية بهدف التصنيع من اجل التصدير ، اما السعودية فقد انتهت من من اقامة المناطق الاقتصادية وهي مدينة الملك عبدالله الاقتصادية كمنطقة حرة ، اما الكويت تخطط من اجل تأسيس منطقة جديدة هي مدينة الحرير بمبلغ ١٣٠ مليار دولار ، اما سلطنة عمان تخطط لانشاء منطقة الدقم الاقتصادية الخاصة في شمالي شرق عُمان ، اما دبي فقد اصبحت عاصمة الشرق الاوسط على طريق الحرير لكونها نقطة تجمع الاموال والافكار والتجارة ، واخيراً سيساهم هذا الطريق في تنشيط الاقتصاد الخليجي والبالغ حجمة ١,٦ تريليون دولار الى جانب كل من مصر والاردن والسودان .

مذكرات التفاهم لغرض ابرام الاتفاقيات بين العراق والصين وافاقها المستقبلية

أ.م باسمه كزار حسن -مركز دراسات البصرة والخليج العربي

مع تزايد الاختلال الهيكلي والاستمرار في تبديد الثروة النفطية في اطار برنامج وسياسات صندوق النقد الدولي، الجاري تطبيقها منذ عام ٢٠٠٣، والتي أدت إلى تفاقم أزمة الاقتصاد العراقي: ركود النمو، وزيادة البطالة، وانتشار الفقر، وتفشي الفساد، وزيادة التباين في توزيع الدخول والثروات بين المواطنين والمناطق، وزيادة الدين العام والقروض الأجنبية، وتبديد الموارد البشرية، وتآكل الثروات الوطنية من الموارد الطبيعية، وتقادم مشاريع البنية الأساسية المادية. إطلاق الوعود الفارغة في معالجة المشاكل الاقتصادية والمعيشية من خلال مشاريع وهمية، هامشية أو قليلة الإنتاجية، تُمَولُ من الثروة النفطية، ومن إتفاقيات التسهيلات الإئتمانية والقروض مع الدول الأجنبية بدون التَقيّد باستراتيجية وسياسات اقتصادية ومشاريع إنتاجية واضحة للحفاظ على المصالح الوطنية الحالية والمستقبلية .وقعت الحكومتان العراقية والصينية، اكثر من سبع مذكرات تفاهم لغرض ابرام الاتفاقيات مستقبلاً تتجاوز قيمتها ٥٠٠ مليار دولار للسنوات العشر القادمة منها:

١-مذكرة تفاهم بشأن إقامة آلية للتعاون بين حكومة دولة العراق وحكومة جمهورية الصين الشعبية

٢-الاطار العام للتعاون الثنائي بين دولة العراق وجمهورية الصين الشعبية.
٣-مذكرة تفاهم بين حكومة دول العراق وحكومة جمهورية الصين الشعبية في مجال التجارة الالكترونية،.

٤-بروتوكول بشأن التعاون في مجال الصناعة الدفاعية بين وزارة الدفاع بدولة العراق، وهيئة الدولة للعلوم والتكنولوجيا والصناعة للدفاع الوطني بجمهورية الصين الشعبية.

٥-الاطار العام لاتفاقية تعاون بين شركة النفط العراقية والمؤسسة الصينية للتأمين على الصادرات والائتمان.

٦- مذكرة تفاهم في مجال تشجيع الاستثمار المباشر بين هيئة تشجيع الاستثمار المباشر لدولة العراق والمجلس الصيني لترويج التجارة الدولية لجمهورية الصين الشعبية.

٧-مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات وشركة هواوي للتكنولوجيا، بشأن تطبيق المدن الذكية لمشروع مدينة الحرير.

تهدف هذه المذكرات الى ان تكون معبراً دولياً يربط الشرق بالغرب، لما تتمتع به الصين من علاقات وطيدة ومتميزة مع مختلف دول العالم ومن شأنها تأسيس مرحلة جديدة للعلاقات بين البلدين وتهدف الى تعزيز التعاون الاقتصادي وفتح مجالات أرحب واوسع ان هذا التعاون سيتمثل في مشاركة الصين من خلال خبراتها «الكبيرة والمتوفرة» في تطوير البنى التحتية، سواء في المشاريع القائمة او المشاريع التي سيتم انشاؤها كمدينة الحرير الى وجود رغبة لدى الصين في المساهمة بالمشاريع العراقية المختلفة، لاسيما مشروع مدينة الحرير ، لتكون تلك المساهمة ذات بعد اقتصادي، وتعمل على تعزيز العلاقات العراقية-الصينية.

على أهمية مذكرات تفاهم لغرض ابرام الاتفاقيات مستقبلاً التي تم التوقيع عليها مع الجانب الصيني لاسيما ما يتعلق منها بالقطاع النفط ان اتفاقية التعاون بين شركة نفط العراق والمؤسسة الصينية للتأمين على الصادرات والائتمان سوف يكون لها تأثير ايجابي على توفير الدعم المالي لمشاريع العراق الرأسمالية لاسيما المشاريع التي يكون الطرف الآخر فيها الشركات الصينية ،أن تطوير الشراكة والتعاون بين البلدين على أساس المنفعة المتبادلة والتعاون الاقتصادي المشترك يسهم في رفع مستوى الرفاهية للشعبين وتعزيز سبل التقدم والتنمية المشتركة بعمق علاقات التعاون بين العراق والصين التي بلغت مرحلة الشراكة الاستراتيجية، والعزم على تعزيز هذه العلاقات وتوطيد الشراكة الاستراتيجية في جميع المجالات.

ويتوقع أن تؤدي الصين دوراً داعماً في خلق منصة اقتصادية مشتركة تحقق التبادل التجاري والمصلحة المشتركة على أساس المنفعة المتبادلة بين العراق والصين، وذلك لأهمية ثقل الصين السياسي وشبكة علاقاتها الواسعة التي من شأنها أن تسهم في المساعدة على مواجهة التحديات الكبيرة في الإطار العراقي والعربي، وفيما يلي نص الاتفاقية

١- توطدت أواصر العلاقات الثنائية بين العراق والصين بصورة سريعة ومثمرة في شتى المجالات منذ أن أقام العراق علاقات دبلوماسية مع الصين في عام ١٩٨١ والتي أصبح معها العراق أول دولة يقيم علاقات دبلوماسية مع الصين.

٢-الأهمية التاريخية لمذكرات التفاهم لغرض ابرام الاتفاقيات مستقبلاً بالنسبة للبلدين والنتائج المتوقعة ،ترتبط دولة العراق بعلاقات صداقة تاريخية وطيدة مع جمهورية الصين الشعبية ازدادت رسوخاً مع مرور الزمن في جميع المجالات السياسية والاقتصادية التي أسست بين البلدين في جميع المجالات، لأهمية الصين على المستوى الدولي فهي العضو الدائم في مجلس الأمن إضافة إلى أهميتها وحجمها الاقتصادي العالمي وما تشكله من ثقل في هذا السياق.

٣-الأهمية الاقتصادية لمذكرات التفاهم لغرض ابرام الاتفاقيات مستقبلاً بالنسبة للبلدين والنتائج المتوقعة ، في مجالات السياسة والتجارة والمال وغيرها وكذلك آفاقها المستقبلية.

وقد تحققت أرقام قياسية لحجم التبادل التجاري بين البلدين، كما أن الصين تحتل مراكز متقدمة في حجم الصادرات العراقية من النفط الخام ومشتقاته، وفي الفترة الأخيرة ازداد مستوى التبادل التجاري بين الصين والعراق ليبلغ حدود الـ (٢٠) مليار دولار وهذا يشكل رقما كبيراً قد يعادل ميزانية بعض الدول بغية التخلي تدريجياً عن اقتصاد النفط وتحقيق اقتصاد متنوع ومستدام. وهذه المبادرة الصينية لاسيما في مشروعي مدينة الحرير من أجل دفع تحويل العراق إلى مركز مالي وتجاري في المنطقة.

قدمت الصين عدة عروض لإنشاء معامل ومحطات واطئة الكلفة وبسعات انتاجية كبيرة، اضافة الى رفد الأسواق بالمنتجات الصناعية وغيرها مما اسهم في انعاش الاقتصاد العراقي، ومن هنا تأتي اهمية التبادل التجاري بين الطرفين والحرص الدائم على تعزيزها وتطويرها بشكل جيد، كما يمكن الاستفادة من الصين في الحصول على المعلومات والتقنيات والخبرات وفي شتى المجالات والتحول التدريجي إلى اقتصاد متنوع ومبني على المعرفة يجعل من العراق بيئة مشجعة للاستثمار ومركزاً تجارياً ومالياً في الممرات الاقتصادية العالمية.

٤-وترى دولة العراق أنه من خلال تطوير الشراكة والتعاون الثنائي مع جمهورية الصين الشعبية على أساس المنفعة المتبادلة والتعاون الاقتصادي المشترك من أجل تحقيق المكاسب المشتركة لمشروع طريق الحرير في ما يحقق رفع مستوى الرفاه للشعبين الصيني والعراقي وتعزيز سبل التقدم والتنمية المشتركة.

يتوقع أن يكون الجانب الصيني شريكاً استراتيجياً ومستثمراً أساسياً في تطوير البنية التحتية لمدينة الحرير وإنشاء مناطق صناعية وتكنولوجية متقدمة في منطقة الفاو. كما نتوقع من الجانب الصيني التعاون مع شركاء اقتصاديين آخرين في تطوير هذه المنطقة الحيوية الاستراتيجية.

٥-يتوقع من الجانب الصيني منح دولة العراق أولوية وخصوصية استثمارية وتشجيع الشراكات التجارية والمؤسسات التمويلية الصينية في هذا السياق، وأن يكون التعاون الصيني العراقي الاقتصادي ذا طابع خاص وامتيازات خاصة.

٦-التنسيق لمواجهة التحديات :دائماً ما تتمسك الصين بمواقف سياسية متشابهة مع العراق التي تعد أحد أعضاء الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية فضلاً عن أنها دولة مهمة في الحفاظ على السلام والاستقرار إقليمياً وعالمياً .

توظيف الاتفاقية الاقتصادية بين العراق والصين لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العراق

الاستاذ المساعد : اقبال جاسم جعفر -كلية الفنون الجميلة/جامعة البصرة

يعيش عالمنا الحاضر في عصر رقمي والذي عبره يقاس مدى التطور الحاصل في المجتمعات ، إذ يمثل تحديا في ردم الفجوة الرقمية فيما بينها .اذ ظهرت مفاهيم جديدة كالتجارة الالكترونية والاقتصاد الرقمي وغيرها من المفاهيم التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعمدت الدول الى اعتماد سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمراقبة مجتمع المعلومات . وقياس مجتمع المعلومات وبحسب تقارير الاتحاد الدولي للاتصالات يعتمد على اكثر من ١٤ مؤشرا منها (استخدام الهاتف الثابت، الهاتف النقال ،استخدام الانترنت ،المهارات في استخدام التكنولوجيا والنطاق العريض الثابت ...).وتعد الصين من الدول التي احتلت المراتب الاولى في هذا المجال واحتلت المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة من الايرادات في مجال تكنولوجيا المعلومات فقد بلغت١٨٠.٩٩٦مليون دولار اميركي في عام ٢٠١٦ . وبحسب التقارير الدولية ومن دراسة واقع العراق فأنه يعاني من فجوة رقمية واسعة في مجال التكنولوجيا الحديثة. ان الاعتماد على القدرات المحلية في بناء البنية التحتية لمجتمع المعلوماتية دون الاستعانة بالشركات الخارجية سيحقق واردات كبيرة

للبلد وتنمية هذا القطاع فمن الممكن الافادة من الاتفاقية العراقية الصينية في نقل الخبرات والمعدات في بناء شبكات النطاق العريض الثابت (السلكي) او النطاق المتنقل (اللاسلكي) لإيصال خدمة الانترنت ، وشبكات الهاتف النقال والثابت وزيادة سرعة نطاق الشبكات وايصالها الى اكبر عدد من السكان اذ تدخل هذه الخدمة في مجال المال والاعمال ويخلق فرص عمل كبيرة وكذلك تطوير قطاع التعليم ، وايضا اكتساب الخبرات والمهارات في التكنولوجيا الحديثة عبر اتفاقية تبادل الخبرات مع الجانب الصيني . هذا يجعل العراق من الدول ذات المجتمعات المعلوماتية المتطورة التي تعمل على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وردم الفجوة الرقمية.

هل تسعى أمريكا لإفشال الاتفاقية الاقتصادية بين العراق والصين ؟

المدرس: نادية علي عايد --قسم الاحصاء

كلية الادارة والاقتصاد -جامعة البصرة

يعاني العراق من تدهور البنى التحية بجميع المحافظات طيلة الفترة السابقة لذلك أن دخول الاتفاقية حيز التنفيذ يعد انجازا كبيرا للبلد كونه سيسهم بتشغيل الآلاف من الأيدي العاملة العراقية ويسهم بانتعاش بالاقتصاد العراقي

إن هذه الاتفاقية تعد من أهم الاتفاقيات التي عقدتها الحكومة وذلك لأنها تمت وفق تسليم كمية من النفط إلى الصين بالمقابل دخول شركاتها إلى العراق .

برنامج النفط مقابل الأعمار والاستثمار:

ويجب على الحكومة أن تتعامل بحزم مع أمريكا لأنها تسعى جاهدة من اجل إفشال هذه الاتفاقية مع الصين كونها تمثل ضربة كبيرة لأمريكا لأنها تدرك جيدا إن هذه الاتفاقية ستنعش الاقتصاد العراقي وتستكمل أنشاء الموانئ خصوصا ميناء الفاو الكبير ناهيك عن تشغيل ألاف من الأيادي العاملة.

ان هذه الاتفاقية مهمة وحيوية ودخولها حيز التنفيذ يمثل مرحلة جديدة بتاريخ الاقتصاد العراقي وفي كافة المجالات لذلك سندعم بقوة هذه الاتفاقية وسنسعى لإنجاحها وتذليل اي صعوبات قد تواجهها بالتعاون مع الحكومة برلمانيا من خلال

تقديم الدعم الكامل لهيتضمن قيام الشركات الصينية بالعمل داخل العراق مقابل الحصول على مائة ألف برميل (من النفط) يومياً مع العلم أن العراق يحتاج إلى ٨٨ مليار دولار لتطوير بناه التحتية المتهالكة. أن الحكومة العراقية الحالية بدأت تدير ظهرها للشركات الأمريكية بعد اتفاقها في مجال الكهرباء مع شركة "سيمنس" الألمانية بقيمة ١٥ مليار دولار لتأهيل البنى النحتية تاركة شركة " جنرال الكتريك" (الأمريكية) فضلاً عن عدم التوصل الى اتفاق مع "اكسون موبيل" (الامركية ايضاً) لتنفيذ مشروع الجنوب المتكامل الذي تبلغ قيمته ٥٣ مليار دولار.

وبدأ العراق الشروع بإقرار قانون مجلس الأعمار وسيشرف على المشاريع الكبيرة التي تبلغ قيمتها أكثر من ٢١٠ مليون دولار الأمر الذي يعني أبعاد الوزارات والمحافظات عن تنفيذ هذه المشاريع لتقليل الفساد والروتين وتسهيل عمل الشركات الصينية. حيث وقعت الحكومة العراقية الاتفاقات مع الصين من دون علم البرلمان. بغية منع المجلس من تحريف الاتفاق لصالح أعضائها الفاسدين.

((لم يعاني العراق من ضعف في التمويل بعد عام ٢٠٠٣، اذ دخل إليه أكثر من تريليون دولار من إيرادات النفط، وإنما يعاني من المشاريع الوهمية والابتزاز التي أبعدت الشركات العالمية))

إن التخلص من بعض الشركات الأمريكية التي تربح البلايين من الفساد المتعمق في كل المؤسسات العراقية بما في ذلك الوزارة والبرلمان والجيش واستبدال المصالح

الأمريكية بأخرى صينية قد تنجح بالمساعدة الفعلية لإيران والصين وروسيا. ولكن أمريكا المحتل للعراق ترفض مثل هذه الخسارة بشدة. بالطبع يتمكن الجيش الأمريكي المحتل مستخدماً عملاءه الفاسدين في عرقلة المشاريع الصينية وإفشالها بل له القابلية حتى في إلغاء الدولة العراقية وتسليم كل الأمور لمندوبها السامي من أمثال بريمر . فالعراق قد يدخل مرحلة جديدة اتعس مما يمر به الأن.. من الضروري اذاً العمل على تشكيل منظمة جماهيرية واعية ذات قيادة حكيمة تعمل على محاربة الاحتلال الأمريكي وطرده.

إتفاقية العراق مع الصين : وجهة نظر اقتصادية

م. محمـــد حســـن عودة

جامعة البصرة/ كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

في ظل التدهور الاقتصادي الكبير وتفشي البطالة والعجز في البنى التحتية في العراق، جاءت زيارة رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي الى جمهورية الصين الشعبية في الـ ١٩-٢٤ من أيلول ٢٠١٩ وتم عقد ثماني إتفاقيات ومذكرات تفاهم وتعاون مع الصين ضمن سعي العراق لتحقيق قفزة تنموية واقتصادية تأريخية.

وهذه الاتفاقيات تمثل فلسفة (النفط مقابل البناء) بشكل استقطاع جزء من واردات النفط لتذهب في مسارات صحيحة عبارة عن مشروعات بنى تحتية . كما ان هذا الاتفاق لا يشكل أية قروض على العراق مادام العراق ملتزماً بالتزاماته النفطية مع الصين ، وانما هو ائتمان صيني بضمان حصة بسيطة من النفط لكي تعمل الشركات الصينية دون خوف بغطاء مؤسسة دعم الصادرات.

الاتفاق يمتد الى 20 سنة ويمكن زيادة الصادرات النفطية المخصصة لهذا الغرض لتزيد على 100 الف برميل يومياً.

وقد ابرم الوفد مذكرات تفاهم مع كل من وزارة التجارة والداخلية والخارجية والمالية والنفط والكهرباء والثقافة والصناعة الصينة . فضلاً عن مذكرات تفاهم في الجانب الدبلوماسي وتوقيع مذكرة تفاهم لتأهيل مطار الناصرية وكذلك اعلان العراق استعداده للتعاون مع الجانب الصيني لأنشاء طريق الحرير وتضمنت المذكرات أيضاً اعادة

لأعمار العراق ، وتعزيز قطاع الاتصالات وتخصيص أراضٍ للبعثتين الدبلوماسيتين للبلدين، وانشاء المكتبة الصينية في جامعة بغداد ، واعداد برنامج تنفيذي للتعاون الثقافي.

الرئيس الصيني(شي جين بينغ) أكد رغبة بلاده في الاستثمار بالعراق لتطوير وتأهيل الصناعات المحلية والحقول النفطية الجديدة وبناء المدن الحديثة والموانئ والسكك الحديدية والسدود وانشاء شبكة من الاتصالات من الجيل الخامس ، وخلاصة القول إن هذه الاتفاقية بمدى 20 سنة بدون شروط جزائية وتندرج ضمن اتفاقيات الصداقة وفي حال حصول خلاف يتم اللجوء إلى هيئة التحكيم الدولية المعترف بها .

وتجدر الاشارة إلى الطرف الصيني الضامن للاتفاقية هو مؤسسة التأمين الصينية (ساينوشور) وهي منظمة حكومية عليا ، وينشأ الصندوق العراقي الصيني للأعمار ، وتشرف عليه الحكومة العراقية وشركة استثمارية ضامنه ويتم اختيارها من قبل البنك المركزي من بين أفضل (5) شركات عالمية كبرى.

سقف ائتمان المصارف الصينية الى الصندوق العراقي الصيني هو ١٠ مليارات دولار وبفوائد مدعومة من الحكومة الصينية.

والصندوق العراقي الصيني يشمل تغطية المشروعات التالية المطارات ، بناء المدارس ، تعبيد الطرق الخارجية ، السكك الحديدية ، معالجة تلوث دجلة والفرات وشط العرب، بناء مجمعات سكنية ، مشروعات البنى التحتية ، مشروعات الطاقة والتحلية ، ومشروعات أخرى حسب طلب الحكومة العراقية.

فاذا كانت كلفة أحد المشروعات المذكورة آنفاً مثلاً مليار دولار ، فإن المبلغ يؤخذ من الصندوق بواقع (850) مليون دولار من الصين و(١٥٠) مليون دولار من مبيعات النفط العراقية.

إن من ايجابيات الاتفاقية هو الاتفاق مع الشركة الصينية التي نفذت تطوير ميناء شانغهاي الكبير لبناء ميناء الفاو ، حيث إذ وصلت أرباح شركة ميناء شانغهاي التي تدير الميناء الى (٥.٢٥) مليارات دولار أمريكي. كذلك توفر هذه الاتفاقية التمويل المطلوب لانجاز المشروعات الاقتصادية مما يؤدي الى تطوير الاقتصاد العراقي .

ومن ايجابيات الاتفاقية أيضاً يحق للعراق اختيار شركات عالمية أوربية وأمريكية لتكون شريكة مع الصين وحسب نوع المشروع.

اذا نجحت الحزمة الاولى من المشروعات ، ورغب العراق في زيادة الاستثمارات سيتم رفع سقف مبيعات النفط العراقي الى 300 الف برميل يومياً ، وتقوم الصين بزيادة سقف الافتراضات الى 30 مليار دولار.

أما فيما يخص سلبيات هذه الاتفاقية فهو تفاقم المديونية الخارجية وزيادة أعبائها على الاقتصاد العراقي الذي هو في الأساس مثقل بالديون ،وكذلك أماتت الاستثمار المحلي بدلاً من تفعيلة والاعتماد عليه في تعزيز وتائر النمو والتنمية .

واخيراً يمكن القول إن هذه الاتفاقية لا مثيل لها وتصب في صالح الاقتصاد العراقي الا ان هناك سؤالاً يطرح نفسه ماذا لو أن العراق تعثر في سداد ديون الصين هل هناك خطط بديله ؟ في حين نجد ان العراق يعيش حالة عدم الاستقرار السياسي والامني وفساداً كبيراً إذ يأتي في المرتبة 12 بين الدول الاكثر فسادا في العالم.

لذا على الجهات المعنية توفير المناخ الاستثماري الملائم المسبوق بالاستقرار السياسي والأمني ضماناً بالبدء بتنفيذ المشروعات التي تنهض بالاقتصاد العراقي لذا ستصبح هذه الاتفاقية وبالاً على الاقتصاد العراقي وتثقل كاهله بالديون والتبعية لدول اخرى.

الاتفاقية العراقية الصينية في سطور

م. م محمد حسن عبيد-جامعة البصرة/ كلية التربية للبنات

في عز إنشغال الشارع العراقي بقضيتين ساخنتين للغاية أولها التظاهرات الشعبية ضد النظام الحاكم بسبب الفساد ، منذ أكثر من ثلاثة أشهر ، وأزمة تشكيل الحكومة ، مرر رئيس الحكومة المستقيل والمنتهية دستورياً مهامه وولايته عادل عبد المهدي تنفيذ ما يسمى بالاتفاقية الاستراتيجية بين العراق والصين ، تلك الاتفاقية المثيرة للجدل ؛ بسبب ما يلفها من غموض ، وتم تنفيذها دون أن تمرر للبرلمان لمناقشتها والمصادقة عليها ، والأكثر غرابة أن البرلمانيين ذاتهم لا يعرفون بنود وتفاصيل هذه الاتفاقية التي وحسب خبراء اقتصاديين ، سوف ترهن النفط العراقي للصين على مدى أكثر من خمسين عاماً .

وكانت زيارة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي والوفد الكبير المرافق له في الثالث والعشرين من أيلول من العام الماضي إلى الصين ، قد أثمرت عن توقيع (٨) اتفاقيات ومذكرات تفاهم ، وقبل أسابيع تم الإعلان عن البدء بتنفيذ الاتفاقية ، إذ قامت الحكومة العراقية بتصدير (١٠٠) ألف برميل نفط لبكين من أجل انطلاق الإعمار ، في ما لم يعارض البرلمان العراقي على البدء بتنفيذ اتفاقية الحكومة مع الصين رغم عدم اطلاعه على بنودها .

من جانب أخر أعتبر بعض المراقبين المحايدين أن خطوة رئيس الحكومة المستقيل ببدء تنفيذ الاتفاقية بهذه الطريقة المفاجئة جاءت لإطالة عمر حكومته ، ولكي يستخدمها (الاتفاقية) كإنجاز شخصي وربما يدعم ذلك عودته إلى منصبه في وقت

عجزت فيه القوى السياسية عن اختيار رئيس وزراء بديل له ، قبل تبدد حلمه بتكليف محمد توفيق علاوي خلفاً له .

ومثل أي قضية عراقية ، مهما كانت مهمة أو اعتيادية ، فأن هذه الاتفاقية قسمت آراء السياسيين والبرلمانيين وعموم العراقيين بين مؤيد ومعارض لها ، مع أن الجميع يدعون عدم اطلاعهم على تفاصيلها .

انقسام الآراء فتح الأبواب أمام المحللين السياسيين إلى تبني أراء تتجاوز في حدودها مساحة الاتفاقية وتنسبها إلى أنها جزء من الصراع بين واشنطن التي تقف ضد الاتفاقية ، دون إعلانها عن ذلك ، وبين طهران التي تريد ربط العراق ببكين المناصرة لإيران ، بل أن هناك من ذهب لأبعد من ذلك عندما أعتبر إقالة عبد المهدي جاءت بضغوط أمريكية ؛ بسبب توقيعه على الاتفاقية مع الصين ، متناسين أن الاقالة تمت بضغوط من الشارع العراقي .

حسب تأكيد النائبة ندى شاكر جودت ، عضوة لجنة الإقتصاد والإستثمار النيابية ، المعنية الأكثر بدراسة هذه الأتفاقية ومناقشتها والتصديق عليها ، فأن اللجنة لم تتطلع على الأتفاقية العراقية الصينية التي أبرمتها حكومة عادل عبد المهدي ، مشيرة إلى أن المعلومات التي تمتلكها هي أن الأتفاقية قديمة ولها تفاهمات أبان حكومة حيدر العبادي ، مضيفة أن لجنة الإقتصاد والأستثمار النيابية لا تملك أي معلومات عنها وتجهل تماماً السياقات القانونية التي على ضوئها أبرمت تلك الإتفاقية .

من جهتها طالبت لجنة النفط والطاقة النيابية بالحصول على نسخة من أتفاقية التفاهم المبرمة بين العراق والصين ، وقال رئيس اللجنة هيبت الحلبوسي في بيان " إن هناك معلومات عن توقيع العراق أكثر من ثماني أتفاقيات ومذكرات تفاهم مع الصين تتجاوز قيمتها (٥٠٠) مليار دولار للسنوات العشر القادمة " .

وأضاف " أن الاتفاقية تتضمن إقراض الصين للحكومة العراقية أكثر من مئات المليارات من الدولارات على شرط ضمان ورهن النفط العراقي لمدة (٥٠) عاماً القادمة لتسديد القرض مع الفوائد المترتبة عليه " ويتابع " أن هذه الأتفاقية ستعرض أقتصاد العراق ومستقبل أجياله القادمة للخطر في حال ثبوت هذه البنود في الأتفاقية التي تم توقيعها " .

عدم إعلان الحكومة العراقية لبنود الأتفاقية أو تفاصيل المشاريع التي تعتزم الشركات الصينية القيام بها في العراق أشعل الجدل بين السياسيين والبرلمانيين أنفسهم ، ذلك أن مثل هكذا أتفاقيات مصيرية لا بد أن تمر عبر البرلمان العراقي ، وفقاً للنائب محمد إقبال الذي طالب بإرسال نسخة منها إلى أعضاء مجلس النواب لكي يطلعوا عليها .

وقال إقبال في تغريدة على حسابه في تويتر " أن إخفاء الوثائق بهذه الطريقة يعزز ما لدينا من التوقعات القاتمة حول هذه الاتفاقية " مشيراً إلى أن بعض الوزراء في الحكومة الحالية لم يطلعوا عليها أيضاً .

لكن هناك من ذهب أبعد من ذلك وربط هذه الأتفاقية بإيران والعقوبات المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية .

ووفقاً لزعيم حزب الحل جمال الكربولي الذي أكد بالقول " أن أتفاقية الصين هي خطة إنقاذ أقتصادية وضعتها دولة مجاورة وفرضتها على الحكومة العراقية من أجل تمويل أقتصادها من المال العراقي بالباطن كما تفعل منذ سنوات " على حد قوله ، ويضيف الكربولي في تغريدته " أن هذه الدولة المجاورة تسعى بكل طاقتها لتمديد عمر حكومة تصريف الأعمال لضمان تنفيذ تلك الأتفاقية " .

والملاحظ أيضاً أن جميع القوى العراقية المقربة من إيران بدأت مؤخراً حملة على وسائل التواصل الأجتماعي والقنوات الإعلامية التابعة لها للترويج لأهمية الأتفاقية مع الصين والآثار الإيجابية " الجبارة " التي يمكن تنعكس على العراق في حال مضى قدما في تنفيذها.

لكن التناقضات في التصريحات والمواقف تسود داخل البرلمان نفسه ، وعلى النقيض من آراء لجنتي الأستثمار والنفط البرلمانيتين أعتبرت لجنة الخدمات النيابية ، " أن المصلحة الأقتصادية العراقية وخدمة الأجيال تتحقق في الأتفاقية الصينية " ، مؤكدة " أن رأيها بالأتفاقية جاء بعد قراءتها " المتفحصة " لبنودها وتحققها من سمعة أسماء الشركات والمصارف التي تضمنتها " .

وبين مشكك ومؤكد ببدء تنفيذ الأتفاقية قبل أن يتعرف الشعب العراقي على بنودها ، أكد رئيس لجنة الخدمات والإعمار النائب وليد السهلاني في تصريحات صحفية " أن الحكومة العراقية شرعت بتنفيذ الأتفاقية الصينية النفطية " ، كما أعلن النائب حنين القدو عن " تحالف الفتح " ، عن البدء بتنفيذ الأتفاقية العراقية الصينية ، وقال القدو في تصريح صحفي " إنه على خلفية بدء تنفيذ الاتفاقية العراقية الصينية ، صدّرت الحكومة العراقية (١٠٠) ألف برميل نفط لبكين من أجل انطلاق الإعمار" ، كما نقلت وكالة الأنباء العراقية .

وكانت وسائل إعلام عراقية قد سربت مؤخراً كتاباً رسمياً يشير إلى أن العراق قام بإيداع مبالغ مالية لشحنات مصدرة وفقاً للإتفاقية العراقية الصينية في حساب لدى البنك الفيدرالي الأمريكي وبمجموع مبالغ تزيد على (٤٠٠) مليون دولار ، وذلك لشهري تشرين الثاني وكانون الأول فقط .

وتابع النائب " أن البرلمان لا يعارض البدء بتنفيذ أتفاقية الحكومة مع الصين رغم عدم عرضها قبل التنفيذ على البرلمان للإطلاع والتصويت عليها " .

وشكك السياسي المستقل ليث شبر ، المستشار السابق لعبد المهدي ، بنوايا تنفيذ الأتفاقية وقال عن توقيع الاتفاقية من قبل الحكومة المستقيلة وتنفيذها " أن هذا يعكس وجود شبهات فساد " .

من جهة أخرى كشف مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية ، مظهر محمد صالح ، عن " إن الاتفاقية التجارية المبرمة بين العراق والصين ستركز على تنفيذ مشاريع البنى التحتية وإعادة الإعمار في البلاد " ، مضيفاً " أن الأتفاقية تتضمن مبادلة عائدات النفط ، بتنفيذ المشاريع في العراق " ، لافتاً إلى " أن الحكومة فتحت حساباً ائتمانياً في أحد البنوك الصينية الكبيرة لوضع عائدات النفط البالغة (١٠٠) الف برميل يومياً " ، موضحاً " أن هذا الحساب سيقوم بالصرف للشركات التي تقوم بتنفيذ المشاريع والبنى التحية في العراق " .

وعن طبيعة المشاريع التي ستولى للصين في بلاده ، قال " إن الاتفاقية ستركز على مشاريع البنى التحتية كالمدارس والمستشفيات والطرق والكهرباء والصرف الصحي ، وسيتم تحديدها من خلال وزارة التخطيط وبالتنسيق مع مجلس الوزراء " .

وفي تصريح صحفي أخر أكد مستشار رئيس الوزراء للشؤون الأقتصادية مظهر محمد صالح أن تقديرات الخبراء تشير إلى أن الصين ستحتاج إلى النفط العراقي لغاية عام ٢٠٦٠ ، فيما أشار إلى " أن الاتفاقية الصينية تشمل العديد من المجالات ، مؤكد إن الأتفاقية مع الشركات الصينية الكبرى تشمل العديد من المجالات منها السدود والمياه والزراعة والبنى التحتية وستوفر هذه الشركات آلاف فرص العمل للعراقيين " .

وأوضح " إن العراق وقع مع الصين مذكرة تفاهم ، إذ كانت وزارة المالية العراقية هي الطرف الموقع من قبل العراق ، وكالة الضمان الصينية في ١١-٥-٢٠١٨ ، وصادق مجلس الوزراء على ذلك ، وتبع هذا الاتفاق توقيع ملحق مقابل تصدير (١٠٠) ألف برميل نفط عراقي إلى الصين " .

ولفت صالح إلى أن الصادرات النفطية العراقية إلى الصين تبلغ نسبة ٢٢ بالمئة ، وتعتبر الصين المستورد رقم واحد للنفط من العراق ، لذلك يعد العراق شريكاً حقيقياً للصين ، مؤكداً أن الصين تحتاج النفط العراقي لغاية ٢٠٦٠ بحسب تقدير للخبراء .

لكن الخبير الأقتصادي عبد الرحمن المشهداني ، أشار إلى " أن مظهر محمد صالح أفصح عن جزء من بنود الاتفاقية ولم يكشف عن جميع تفاصيلها " ، وأضاف " أن الحكومة لم تكن شفافة ولا واضحة لا بعرض الأتفاقية ولا الأسباب التي دفعت لإعادة تحريكها من جديد " .

ويشير المشهداني إلى " إن ما يتم طرحه حالياً في الإعلام عن نوعية المشاريع والحجم المبالغ فيه يحتوي جنبة سياسية ، لأن الحكومة المستقيلة تحاول الهروب للأمام من خلال حل أزمة بأزمة أكبر " ، ويضيف المشهداني في تصريحات صحفية " أن عادل عبد المهدي يريد أن يقول إن حكومته تقوم بأشياء مفيدة للشعب العراقي ، لأنه يطمح في البقاء بالسلطة " ، يستطرد قائلاً " ربما أيضاً هناك علاقة للاتفاقية بإحدى دول الجوار التي يمكن أن تستفيد من آلية تسديد العراق للمستحقات للصين " .

وعن أهمية هذه الأتفاقية وفيما إذا ستكون نتائجها إيجابية على أوضاع العراق الخدمية والاقتصادية ، يقول الخبير الاقتصادي أحمد الهذال " أن العراق ومنذ العام ٢٠٠٣ كان في رحاب دول متعددة وفي رعاية الولايات المتحدة الأمريكية في إبرام

الكثير من العقود النفطية والأسلحة وغيرها ، فالعراق ومنذ ذلك التاريخ لم يتوجه بشكل مباشر ورسمي إلى الصين في إبرام عقود البنى التحتية والتبادل التجاري الرسمي بين البلدين ، وإنما كان مقتصر على تجارة القطاع الخاص "

يضيف الهذال " هذه الاتفاقية مع الصين جاءت بعد أن فقد العراق أمله بشأن تنمية الولايات المتحدة الأمريكية لإقتصاد العراق ، لذلك توجه ، العراق ، إلى الصين ، كي تأخذ على عاتقها مسألة النمو الأقتصادي العراقي والقيام بأستثمارات ضخمة داخل البلد " ، مشيراً إلى " أنه توجد لدى الصين جدية كبيرة في القيام باستثمارات داخل العراق، لسبب يختلف عن توجه الولايات المتحدة نحو العراق، حيث أن توجه الولايات المتحدة سياسي غرضه خلق حالة من التوازن في منطقة الشرق الأوسط ، سواء سياسيا أو عسكرياً ، بعكس الصين التي لديها حلفاء تجاريين في المنطقة ، نتيجة سياستها المرنة " .

يتوهم من يعتقد أن الصين تحمست لتوقيع أتفاقيتها مع العراق ودفعت الحكومة المستقيلة إلى سرعة تنفيذها إنطلاقاً من باب الصداقة بين البلدين أو لمصلحة العراق وأقتصاده والحرص على بنيته التحتية ، بل أن الصين ، ومن خلال هذه الاتفاقية ، تريد ربط العراق ورهن أقتصاده ضمن مشروعها العملاق الذي يعرف بمبادرة " الحزام والطريق " ، الذي يقوم على أنقاض طريق الحرير لبناء أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية .

تغطي مبادرة الحزام والطريق أكثر من (٦٨) دولة ، بما في ذلك ٦٥٪ من سكان العالم ، و ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، لذلك يقدر أنّها ستدرج ضمن أكبر مشاريع البنية التّحتيّة والأستثمار في التّاريخ .

كما تحرص الصين المحافظة على أسواق التّصدير ، وفتح أسواق تصدير جديدة ، فتتحول هذه المبادرة تدريجياً إلى تحالفات تجاريّة ترسخ مكانة الصّين تجارياً بشكل مستدام ، ففي عام ٢٠١٧ بدأت الصّين تجني أرباح هذه المبادرة فارتفعت صادراتها إلى الدّول التي تقع ضمن المسارين " الحزام والطريق " بنسبة ١٦٪ ، ونمت وارداتها بنسبة ٢٧٪ ، وزيادة الواردات بدوره يؤدي لزيادة الإنفاق وتعزيز أقتصادها.

أما المحور الهام جداً هو سعي الصّين لزيادة التّبادل التّجاري بالعملة الصّينيّة ، ومن فوائدها تقليل تكلفة التّبادل التّجاري ، وتقليل وقت التّسويّة (قياساً بالتّعامل باليورو أو بالدولار) ، وتقليل مخاطر تقلبات أسعار الصّرف بالنّسبة لشركاتها .

وتروج الصّين لإستخدام (اليوان) في التّعاملات التّجاريّة والمشاريع ، إذ أن أتساع أستخدام عملتها يجعلها عملة أحتياطي وعملة صعبة .

شكلياً تهدف المبادرة إلى إحياء طرق التّجارة القديمة البريّة والبحريّة ، ولكن في باطنها فإن المسارات تستهدف كتلة بشريّة هائلة ، والغريب في الأمر أنّ المسارين البري (الحزام) ، والبحري (الطريق) تلافياً إلى حد كبير المرور بمدن وموانئ عربيّة ، وعلى الرّغم من مرور المسار البحري من (قناة السويس والبحر الأحمر) ، إلا أنّ المسار لا يقف عند أي من الموانئ الخليجيّة العربيّة ، لكن بعض الخرائط التّفصيليّة تشير إلى أنّ ميناء السّويس المصري قد يكون من أحد المرافئ ضمن المسار ، من هنا يأتي الأعتقاد أنّ المسار البحري وحتّى البري تم تصميمهم أيضاً لأهداف جيوسياسية قد تولد تحالفات من نوع أخر بعيداً عن التّجارة .

الاتفاقية العراقية الصينية : رؤية تحليلية

المدرس المساعد : عرفات ناصر جاسم

كلية الادارة والاقتصاد /قسم نظم المعلومات الادارية : جامعة البصرة

في إطار مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها جمهورية الصين الشعبية منذ العام ٢٠١٣، دخل العراق للمرة الأولى بسلسلة مذكرات تفاهم واتفاقيات وقعتها الحكومتان العراقية والصينية في بكين بتاريخ ٢٣ ايلول ٢٠١٩، ممثلةً لمرحلة اقتصادية جديدة في إعمار البنى التحتية للعراق ضمن برنامج يمكن تسميته النفط مقابل الإعمار، إذ يعد العراق أحد اهم مصادر تزويد النفط الخام إلى جمهورية الصين الشعبية وبواقع تصدير بين ٧٥٠ ألف برميل إلى ١ مليون برميل يومياً، كما أن الميزان التجاري بين البلدين لا يقل عن ٣٠ مليار دولار سنوياً بفضل زخم الاستيرادات السلعية من الصين.

وتأتي رغبة الصين في تطوير علاقاتها الاقتصادية مع العراق من منطلق إطار برنامجها العالمي المسمى مبادرة الحزام والطريقBelt and Road Initiative المشار إليه انفاً والمستوحاة من فكرة طريق الحرير القديم الذي يمهد إلى تعزيز التواصل والاستثمار والتجارة وتدفق رؤوس الأموال بين الصين وآسيا وأفريقيا وأوروبا. ويتكون (الحزام) من مشاريع ربط الصين بأوروبا عبر آسيا والشرق الأوسط براً في حين يشير (الطريق) إلى مشاريع ترتبط بطرق بحرية تربط الصين بأفريقيا والشرق الأوسط عبر جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا والدول الموقعة على المبادرة مع بكين كافة. منوهين بهذا الشأن أن المجموعة الدولية المرتبطة بمبادرة الحزام

والطريق تشكل اليوم حوالي ٦٦% من سكان العالم وقرابة ثلث الناتج المحلي الإجمالي العالمي

FrameworkCooperation بين العراق ومؤسسة ضمان الصادرات والائتمان الصينية الحكومية Sinosure

ثمة أربع مجموعات من الحسابات سيتولى البنك المركزي العراقي مسؤولية ادارتها لمصلحة وزارة المالية العراقية ضمن الاتفاق الحسابي الملحق بالاتفاقية الإطارية مع الصين المسماة اتفاقية إطار التعاون)Cooperation Framework(الموقعة اساساً في بكين بتاريخ ١١-مايس-٢٠١٨ وتم اعتمادها بالاتفاق الحسابي في ايلول ٢٠١٩ على النحو الاتي:

١-حساب التسويات Settlements account وهو الحساب الأول الذي يتولى تسلم صافي عوائد النفط التي ستخصص لتمويل مشاريع الإعمار التي يجري التعاقد عليها بموجب اتفاق إطار التعاون مع أفضل الشركات الصينية في مجال البنى التحتية أو غيرها وتقررها الحكومة العراقية وتعتمدها ضمن قانون الموازنة العامة الاتحادية. بعبارة أخرى، يتضمن هذاً الحساب ايداع صافي الايراد النفطي (بعد خصم تعويضات حرب الكويت البالغة حاليا ١،٥٪ من قيمة كل برميل مصدر لحساب الاتفاق للعام ٢٠١٩ أو ٣٪ من قيمة كل برميل نفط مصدر في العام ٢٠٢٠ وما بعدها) ليتم بعدها ايداع ما قيمته١٠٪ من صافي عوائد صادراتنا الشهرية إلى الصين في هذا الحساب، وهي القيمة المخصصة لتنفيذ الاتفاق ضمن آليات تصدير ولشركتين صينيين حكوميتين معروفتان وبصادرات نفط يومية وبنحو ١٠٠ ألف برميل يومياً وتصدر مناصفة لهما. علماً ان حساب التسويات account settlement سيحتفظ برصيد وديعة قدرها ١٠٠ مليون دولار تدفع عليها فائدة سنوية وعلى وفق معدلات السوق العالمية ضمن آلية الاتفاق على ان تودع في الحساب الثاني.

٢-مجموعة الحساب المسمى DSRA، وهو الحساب الثاني لأغراض التحوط ويخصص لخدمة الديون، وهو بالأحرى حساب تحوطي يتضمن مبالغ تقابل الحاجة المستقبلية لتسديد خدمة الديون عند الاقتراض من المصارف الصينية التي ستكفلها (ساينوشور) Sinosure لضمان تمويل مشاريع الإعمار المنفذة في العراق والتي تظهر الحاجة إلى التمويل الاضافي الفعلي لها (ولاسيما التحوط ازاء عدم كفاية التمويل بصافي عائدات الصادرات النفطية المخصصة لتنفيذ المشروعات من قبل الشركات الصينية المنفذة أو التي سيجري تنفيذها بموجب الاتفاق في العراق. إن الآلية تقتضي وضع مبالغ احتياطية في هذا الحساب تساوي بالحد الادنى ١٥٠٪ أو ١،٥ مرة من قيمة خدمة الديون المترتبة على المشاريع لفترة ٦ أشهر قادمة وباستمرار ازاء المبالغ التي قد تمول بقروض من المصارف الصينية وبضمان مؤسسة ضمان الصادرات الصينية (ساينوشور). وتتلقى مبالغ الاحتياطيات أو التحوطات في حساب DSRAعلى فائدة سنوية وعلى وفق اسس السوق المصرفية. كما سيتلقى البنك المركزي العراقي تقريراً شهرياً من مؤسسة ساينوشور يوضح الموقف الائتماني للعراق والاموال المطلوب دفعها أو التحوط لها خلال الاشهر الست القادمة. فاذا لم تحصل اية مدفوعات للأشهر الست القادمة فإن البنك المركزي العراقي سيحول كافة مبالغ حساب DSRA إلى حساب اعادة الدفع أو الحساب الثالث ولكن يبقى مبلغ ١٠٠ مليون دولار في حساب DSRA

٣-اما مجموعة الحساب الثالث، فهي مجموعة حساب إعادة الدفع Repayment Account، ويمثل الحساب ايضاً ايداع مساهمة الجانب العراقي كنسبة من مبالغ القروض التي سيتسلمها العراق من المصارف الصينية بضمان مؤسسة Sinosure اذ ستودع المبالغ التي سيساهم العراق فيها وتسجل في ذلك الحساب (حساب اعادة الدفع) البالغة ١٥٪ من قيمة كل قرض وتحول من الحساب الثالث أو الحساب الثاني

DSRA اذ سيحصل العراق عند الحاجة دائما على ائتمانيات تعادل ١،٨ مليار دولار ضمن السقف الائتماني البالغ ١٠ مليارات دولار يساهم العراق فيها بنسبة ١٥٪ تودع في حساب اعادة الدفع repayment account وذلك لتسديد الفائدة والاقساط على الديون المتحققة وان ٨٥٪ الاخرى المتبقية تمثل صافي الائتمان أو الاقتراض المقدم من الجانب الصيني من خلال قروض تقدمها المصارف الصينية إلى الشركات المقاولة وضمن السقف الائتماني وعلى وفق فائدة تنافسية عند الاستدانة أو الاقتراض وبموجب عرض أو tender تعرضه وزارة المالية في سوق الائتمان الصينية، وهو العرض أو العطاء المماثل للآليات التنافسية التي يجري التعاطي معها مع المصارف البريطانية أو غيرها ضمن كفالة قروض وكالة ضمان الصادرات البريطانية UKEF(UK Export Finance) في سوق راس المال في لندن في الوقت الحاضر. علماً ان مستحقات القروض

من المصارف الصينية سيتم تسديدها عند الاستحقاق من الحساب الثالث أو حساب اعادة الدفع. فضلاً ان الحساب الثالث يتولى مدفوعات الاجور والعمولات وغيرها التي تتقاضاها مؤسسة ساينوشور. مع العرض ان الاموال الائتمانية أو المقترضة التي ستديرها ساينوشور من جهتها والموجهة لتمويل المشاريع project finance ستكون في حساب ايتماني يسمى Export Credit Syndicate Account أي الحساب التجمعي لائتمان الصادرات.

٤-اما مجموعة الحساب الاخير فهو حساب الاستثمار: إذ سيوضع في هذا الحساب اي اموال عراقية فائضة لم تستعمل في حينها في الحساب الثالث، وتكون الاموال تحت تصرف الحكومة العراقية سواء لتمويل مشاريع (في العراق) من جانب الشركات الصينية أو الشركات الدولية أو للتجهيز، وذلك بموجب قانون الموازنة الاتحادية (سواء ستكون ضمن المشاريع الممولة بضمانة (ساينوشور) وهي الكفيل الضامن أو

مشاريع اخرى خارج الاتفاق الإطاري مع ساينوشور). ويمكن استخدام اموال الحساب لأغراض تخدم احتياجات الحكومة العراقية، كما ذكرنا، ولأي سبب كان ضمن تنفيذ قانون الموازنة العامة، سواء مع الشركات الصينية أو غيرها. مع العرض ان جميع الحسابات العراقية المفتوحة لدى مصرف China SITIC Bank International Ltd ستكون بالدولار وتحصل جميع الحسابات على فائدة وعلى وفق متوسطات الفائدة المدفوعة على حسابات الودائع الدولارين في الاسواق المالية الدولية. وكذلك تدفع فائدة (وعلى وفق معدلات الفائدة في السوق المالية الدولية

على القروض المتحصلة من المصارف التجارية الصينية عند الحاجة بموجب عطاء tender بغية الحصول على قرض تنافسي تعرضه وزارة المالية على المصارف (الصينية المشاركة) والاحالة على مصرف صيني أو مجموعة مصارف صينية syndicate وبأقل كلفة ائتمانية ممكنة لتمويل المشاريع في العراق عند الضرورة. في حين عندما تتولى ساينوشور التغطية التأمينية على القرض Insurance coverage. ختاماً، ستتولى شركة الحسابات الخارجية للاتفاق الحسابي آنفاً وهي ستكون من مجموعة Four Big Auditing Firms بالإشراف على حركة الحسابات وتقييم تدفق الاموال وتزويد العراق بتقارير اشرافية وتدقيقية دورية.

الصندوق السيادي الغاطس مسوغ لاتفاق إطار التعاون مع الصين

تعد الصناديق السيادية الغاطسة Sovereign Sinking Funds في المالية الحديثة وسيلة تُمكن المنظمات بموجبها وضع جانب من المال وتجميعه بمرور الوقت لإطفاء ديونها، ايً هي أموال أو نقود مودعة تستخدم عند الحاجة لإطفاء دين أو انها نقود تودع جانبا لإحلال كلفة المعدلات الرأسمالية عند اندثارها بما فيها الاندثار الفني أو التكنولوجي. كما تساعد الصناديق الغاطسة منظمات الاعمال من ان تعيد شراء ديونها أو سنداتها المصدرة كلا أو جزءاً بأسعارها السائدة أو بأسعار

تفضيلية. وتُحسب الميزانية العمومية للصناديق الغاطسة على اساس ان الصندوق الغاطس Sinking Fund يساوي الأصول assets وان الديون أو السندات المصدرة bonds تماثل الخصوم liabilities. ولما كانت البنية التحتية الوطنية تمثل اليوم صافي ثروات ذات نمو منخفض (صفري أو سالب) أو ما يمكن تسميته بالخزين المادي الحدي السالب negative marginal stock احياناً، فإن تدفق الدخل ولاسيما من عوائد النفط لا يكافئ الخزين الحدي السالب من الطاقة المنتجة للبلاد، وإن إعادة بناء خزين حدي مادي موجب يقتضي توافر تراكمات مالية عالية تفوق قدرة البلاد الراهنة على الادخار المرغوب بما

يوازي الاستثمار المرغوب. إن تحقيق ادخارات مرغوبة توازي الاستثمار اللازم في البنية التحتية المادية ومختلف طاقات الانتاج لابد من ان يدفع إلى آلية اقتراض ميسرة تساعد على إغلاق الفجوة التمويلية وتقوية الرافعة المالية للبلاد لقاء خيارين يمثلان المعادلة الصعبة في تنمية العراق وهما:

الأول: قبول العروض المقدمة من قطاع المقاولات الاجنبي المغامر الذي يتمسك بفرضية مخاطر البلدان country risk جراء افرازات الحروب الطويلة السابقة على العراق وهو الامر الذي يجعل قطاع المقاولات الخارجي يضيف كلفة على مقاولاته تسمى كلفة العراقIraq cost، وهي الكلفة الثابتة التي تفرض جزافاً على إجمالي كلفة المقاولة الواحدة لتبلغ من المغالاة أحياناً بين ٣٥-٤٥% من كلفة تنفيذ المقاولة الاجنبية في العراق في الظروف العادية نفسها.

الخيار الثاني: يأتي بغية تفادي قيود الخيار الأول، إذ يقدم قطاع المقاولات الاجنبية عروض تمويل مقاولاته عن طريق الدفع الآجل المشروط أو المربوط بتنفيذ المقاولة من خلال حلقة تكاملية تمثل كلفة تمويل غير امتيازي أو شبه امتيازي (اي منخفض الفائدة) مرتبط بقيام الشركات المقاولة المؤتلفة مع جهة التمويل بعمليات التنفيذ

المادي للمقاولة المحالة. حيث يوفر الانموذج الاخير وفورات أو ارباح غير منظورة للجهات المنفذة أو الممولة ربما تكون اقل كلفة حقاً من الخيار الأول (الضعيف في ضماناته والكبير في مخاطره). وعليه، فعند توافر ضمانات سائلة كافية فإن الخيار الثانيسيكون الخيار الاقل كلفة حقاً.

لما تقدم، فإن المخرج الصحيح في التنمية والاستثمار في البنية التحتية الوطنية يتطلب تخطي المعادلة الصعبة hard equation للمرحلة الراهنة التي مازالت تفرضها ذيول الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على العراق وُ مخلفات الارهاب الداعشي (السابق) وتبعاته على البنية التحتية للمدن المحررة وغيرها. لذا يقتضي العمل على:إنشاء صندوق سيادي غاطس sovereign sinking fund يغذى دوريا من التخصيصات السنوية لمشاريع البنية التحتية في الموازنات العامة الاتحادية ويعوض احياناً عند السحب منه وانخفاض رصيده بالقروض الجسرية bridge loans التي توفرها مؤسسات عالمية مثل مؤسسات تمويل ضمان الصادرات الحكومية الدولية CEA لتؤازر الشركات المقاولة الاجنبية المؤتلفة إذ سيحقق هذا الانموذج (التمويلي والتنفيذي) كفاءة في الانجاز بصورة متواصلة لمشاريع المقاولات في العراق.

آراء خبير تحدث عن اهمية اتفاقية التعاون مع الصين بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وهنا ابرز مجالاتها:

١- الاتفاقية بدون شروط جزائية وتندرج ضمن اتفاقيات الصداقة، وفي حال حصول خلاف يتم اللجوء الى هيئات التحكيم الدولية المعترف بها.

٢- مدة الاتفاقية ٢٠ سنة

٣- ينشأ الصندوق العراقي الصيني للإعمار ، وتشرف عليه الحكومة العراقية وشركة استشارية ضامنة ويتم اختيارها من قبل البنك المركزي من بين افضل ٥ شركات عالمية كبرى.

٤- الطرف الصيني الضامن للاتفاقية هو مؤسسة التأمين الصينية (ساينو شور) وهي المنظمة حكومية عليا.

٥- تحجز ايرادات ١٠٠ الف برميل يومياً من النفط المباع للصين وبالتحديد لشركتي (زنهوا وسينوك) الصينية الوطنية، وتوضع ايرادات هذا النفط في الصندوق العراقي الصيني.

٦- سقف ائتمان المصارف الصينية الى الصندوق العراقي الصيني هو ١٠ مليار دولار ، وبفوائد مدعومة من الحكومة الصينية.

٧- اذا نجحت الحزمة الاولى من المشاريع، ورغب العراق بزيادة الاستثمارات، يتم رفع سقف مبيعات النفط العراقي الى ٣٠٠ الف برميل يومياً، وتقوم الصين بزيادة سقف الاقتراضات الى ٣٠ مليار دولار.

٨- يودع المبلغ بمصرف (ستك بنك) ، ثم يقوم البنك بتحويل الحساب الى البنك الاحتياطي الفدرالي الامريكي في نيويورك والذي يشرف على مبيعات النفط العراقي الاجمالية ، ويوجد فيه حساب العراق من المبيعات، بعدها يحول المبلغ الى حساب جديد يسمى حساب الاستثمار:

٩- يتم انشاء حساب باسم حساب خدمات الديون (repay account) ويخصص لدعم نسبة الفائدة، وتستقطع مبالغه من حساب الاستثمار.

١٠- يشمل الصندوق تغطية المشاريع التالية:

(المطارات// بناء المدارس// تعبيد الطرق الخارجية// سكك// معالجة تلوث دجلة والفرات وشط العرب// بناء مجمعات سكنية// مشاريع البنى التحتية// مشاريع الطاقة والتحلية//مشاريع اخرى حسب طلب الحكومة العراقية)

فاذا كانت كلفة احد المشاريع اعلاه مليار دولار، فأن المبلغ يؤخذ من الصندوق بواقع (٨٥٠ مليون دولار من الصين و ١٥٠ مليون دولار من مبيعات النفط العراقية)

١١- يختار مجلس الوزراء المشاريع اعلاه، ويوقع على العقد لمرة واحدة ، مثال : يتم التوقيع لبناء الفين مدرسة بعقد مفتوح يسمى (pen contract)

١٢- تم البدء بإيداع اموال النفط العراقي بتاريخ ١/١٠/٢٠١٩، وتراكم مبلغ قدره نصف مليار دولار لغاية الان، مع جاهزية الصين لايداع ١٠ مليار دولار ، وكان من المؤمل ان يتم اختيار اول المشاريع هذه الايام ، لكن تحول الحكومة الى حكومة تصريف اعمال جردها من صلاحية التوقيع.

١٣- يحق للعراق اختيار شركات عالمية اوربية وامريكية لتكون شريكة مع الصين، وحسب نوع المشروع. وكان سياسيون مستقلون قد عدوا الاتفاقية تلحق غبناً بالعراق وترهن نفطه لمدة خمسين عاماً.

وقال السياسي المستقل ليث شبر ان (توقيع الاتفاقية من قبل الحكومة المستقيلة وتنفيذها يعكس وجود شبهات فساد).

سيظل الصندوق الغاطس يعمل بوظيفة الضامن والممول لمشاريع البنية التحتية. ويُعد الصندوق في الوقت نفسه أنموذجا مستحدثاً يولد تكاملاً تمويلياً تتوازى فيه الموارد المالية الحكومية المتدفقة إلى ارصدة الصندوق مع مقادير القروض الجسرية المقدمة من الجهات الدولية المؤتلفة وسحوباتها المستحقة لقاء المشاريع المنفذة وبصورة دورية. وبهذا سيقلل التدفق المالي من الطرف الحكومي كلفة الاقتراض

ويحولـه إلـى قـرض امتيـازي قصـير الأمـد عنـد الحاجـة وهـو أقـرب إلـى التسـهيلات المضـمونة بتـدفقات تعويضـية سـائلة يوفرهـا الصـندوق الغـاطس ومـن عوائـد الـنفط نفسها.

بغيـة النهـوض بالبنيـة التحتيـة العراقيـة فقد حـدد سـقف الاتفـاق مـع مؤسسـة ضـمان الصـادات الصـينية Sinosure بنحـو ١٠ مليـار دولار قابـل للزيـادة وان مـدة الاتفـاق هـي بنحـو ٢٠ عامـاً ويتم تصـدير نفـط خـام إلـى الشـركتين الصـينيتين لأغـراض تنفيـذ الاتفـاق بمعـدل ١٠٠ ألـف برميـل يوميـاً بالأسـعار العالميـة، ثـم تـودع عوائـد التصـدير بالـدولار فـي حسـاب مقدمـة يسـمى settlement account بعد تنزيـل تعويضـات حرب الكويت لدى البنـك الاحتيـاطي الفيـديرالي فـي نيويـورك ثـم ينقـل صـافي المـال فـي النهاية بحساب يسمى حساب الاستثمار investment account لقاء فائدة للعراق في حـال بقـاء الودائـع فـي ذلـك الحساب دون سـحب. وتقدر العوائـد السـنوية بنحـو ٢ مليـار دولار وعلـى وفـق معـدلات اسـعار الـنفط الحاليـة. وتقـوم الشـركات الصـينية بنـاء علـى رغبـة العـراق وموازنتـه العامـة الاتحاديـة السـنوية بتنفيـذ مشـاريع بنيـة تحتيـة أو استراتيجية يختارها العراق وعلـى وفـق المعـاير والاسـعار العالميـة التنافسـية والشـروع بتنفيذها.

وبالإمكـان عـدم الاقتـراض مـن المصـارف الصـينية بضـمانة Sinosure إذا كانـت المشـاريع المتعاقـد عليهـا مـع الشـركات الصـينية تغطـى بـأموال الـنفط المصـدر لوحـده. وعند ذلك سيكون تنفيذ المشاريع بعقد مقاولة عادي اي تعاقد من نمط EPC وليس EPC+F حسـب آليـات الاتفـاق الـذي تتـولى مؤسسـة ضـمان الصـادرات الحكوميـة الصينية Sinosure بموجبه ضمان القروض المقدمة للعراق من المؤسسات الماليـة الصـينية فـي حـال الحاجـة إلـى تمويـل اضـافي (اي بموجـب اتفاقيـة قـرض مـع وزارة الماليـة وبضـمان ساينوشـور نفسـها) وان كـل اتفاقيـة قـرض هـي بمعدل لا يزيـد علـى

١،٨ مليار دولار وبسقف اجمالي لا يزيد على ١٠ مليار دولار. كما يشارك العراق الصين عند تحصيل القروض توفيراً تمويل قدره ١٥٪ على غرار قروض البنك الدولي أو غيره، وتمول حصة العراق آنفا من حساب الاستثمار وتودع في حساب آخر ضمن الحسابات الاربع يسمى repayment account لقاء قرض بنسبة ٨٥٪ تقدمه المؤسسات المصرفية الصينية. ويوفر الجانب العراقي ضمانة نقدية قابلة للدفع في حساب يسمى debt service account يعادل مبالغها ١٥٠٪ من قيمة خدمة الدين debt serveses المتوقعة خلال الاشهر الستة القادمة. فعلى سبيل المثال، نفترض ان خدمة الدين في الاشهر الست القادمة سيكون ١٠ ملايين دولار فينبغي ان نسحب من حساب الاستثمار مبلغ ١٥ مليون دولار ليتم وضعه في حساب خدمة الديون بغية التحوط للدفع لقاء حصول العراق على فائدة انتظار بالمقابل ايضاً. وهكذا يتم تعديل حساب خدمة الديون شهرياً. واخيراً، ستتولى شركة تدقيق وحسابات عالمية مراقبة حركة التسديد والمدفوعات يعينها البنك المركزي العراقي. علماً ان جميع تلك الحسابات الاربعة ممسوكة من جانب البنك المركزي العراقي ومفتوحة لدى بنك صيني

يتوهم من يعتقد ان الصين تحمست لتوقيع اتفاقيتها مع العراق ودفعت الحكومة المستقيلة الى سرعة تنفيذها انطلاقا من باب الصداقة بين البلدين، او لمصلحة العراق واقتصاده والحرص على بنيته التحتية.

الصين، ومن خلال هذه الاتفاقية، تريد ربط العراق ورهن اقتصاده ضمن مشروعها العملاق الذي يعرف بمبادرة"الحزام والطريق"، الذي يقوم على انقاض طريق الحرير لبناء اكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية.

تغطي مبادرة الحزام والطريق أكثر من (٦٨) دولة، بما في ذلك ٦٥٪ من سكان العالم، وَ ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، لذلك يقدر أنّها ستدرج ضمن أكبر مشاريع البنية التّحتيّة والاستثمار في التّاريخ.

كما تحرص الصين المحافظة على أسواق التّصدير، وفتح أسواق تصدير جديدة، فتتحول هذه المبادرة تدريجياً إلى تحالفات تجاريّة ترسخ مكانة الصّين تجارياً بشكل مستدام، ففي عام ٢٠١٧ بدأت الصّين تجني أرباح هذه المبادرة فارتفعت صادراتها إلى الدّول التي تقع ضمن المسارين"الحزام والطريق" بنسبة ١٦٪، ونمت وارداتها بنسبة ٢٧٪، وزيادة الواردات بدوره يؤدي لزيادة الإنفاق وتعزيز اقتصادها.

اما المحور الهام جداً، هو سعي الصّين لزيادة التّبادل التّجاري بالعملة الصّينيّة، ومن فوائدها تقليل تكلفة التّبادل التّجاري، وتقليل وقت التّسويّة (قياساً بالتّعامل باليورو أو بالدولار)، وتقليل مخاطر تقلبات أسعار الصّرف بالنّسبة لشركاتها.

وتروج الصّين لاستخدام (اليوان) في التّعاملات التّجاريّة والمشاريع، حيث أن اتساع استخدام عملتها يجعلها عملة احتياطي وعملة صعبة.

شكلياً، تهدف المبادرة إلى إحياء طرق التّجارة القديمة البريّة والبحريّة، ولكن في باطنها فإن المسارات تستهدف كتلة بشريّة هائلة، والغريب في الأمر أنّ المسارين البري(الحزام)، والبحري(الطريق) تلافيا إلى حد كبير المرور بمدن وموانىء عربيّة، وعلى الرّغم من مرور المسار البحري من(قناة السويس والبحر الأحمر)، إلا أنّ المسار لايقف عند أي من الموانئ الخليجيّة العربيّة، لكن بعض الخرائط التّفصيليّة تشير إلى أنّ ميناء السّويس المصري قد يكون من أحد المرافئ ضمن المسار، من هنا يأتي الاعتقاد أنّ المسار البحري وحتّى البري تم تصميمهم أيضاً لأهداف جيوسياسية قد تولد تحالفات من نوع آخر بعيداً عن التّجارة

من ناحيته، كشف مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية، مظهر محمد صالح، عن إن الاتفاقية التجارية المبرمة بين العراق والصين ستركز على تنفيذ مشاريع البنى التحتية وإعادة الإعمار في البلاد.مضيفا ان "الاتفاقية تتضمن مبادلة عائدات النفط، بتنفيذ المشاريع في العراق"، لافتا إلى ان الحكومة "فتحت حسابا ائتمانيا في احد البنوك الصينية الكبيرة لوضع عائدات النفط البالغ ١٠٠ الف برميل يومياً".موضحا ان هذا الحساب "سيقوم بالصرف للشركات التي تقوم بتنفيذ المشاريع والبنى التحية في العراق". وعن طبيعة المشاريع التي ستولى للصين في بلاده، قال إن الاتفاقية "ستركز على مشاريع البنى التحتية كالمدارس والمستشفيات والطرق والكهرباء والصرف الصحي، وسيتم تحديدها من خلال وزارة التخطيط وبالتنسيق مع مجلس الوزراء".

لكن الخبير الاقتصادي عبد الرحمن المشهداني، أشار إلى أن "مظهر محمد صالح أفصح عن جزء من بنود الاتفاقية ولم يكشف عن جميع تفاصيلها"، واضاف أن "الحكومة لم تكن شفافة ولا واضحة لا بعرض الاتفاقية ولا الأسباب التي دفعت لإعادة تحريكها من جديد".

ويشير المشهداني الى إن "ما يتم طرحه حاليا في الإعلام عن نوعية المشاريع والحجم المبالغ فيه يحتوي جنبة سياسية، لأن الحكومة المستقيلة تحاول الهروب للأمام من خلال حل أزمة بأزمة أكبر"، ويضيف المشهداني في تصريحات صحفية، ان عبد المهدي يريد أن يقول إن حكومته تقوم بأشياء مفيدة للشعب العراقي، لأنه يطمح في البقاء بالسلطة". يستطرد قائلا "ربما أيضا هناك علاقة للاتفاقية بإحدى دول الجوار التي يمكن أن تستفيد من آلية تسديد العراق للمستحقات للصين".

وعن أهمية هذه الاتفاقية وفيما اذا ستكون نتائجها ايجابية على أوضاع العراق الخدمية والاقتصادية، يقول الخبير الاقتصادي أحمد الهذال، ان العراق ومنذ العام ٢٠٠٣ كان في رحاب دول متعددة وفي رعاية الولايات المتحدة في إبرام الكثير من

العقود النفطية والأسلحة وغيرها، فالعراق ومنذ ذلك التاريخ لم يتوجه بشكل مباشر ورسمي إلى الصين في إبرام عقود البنى التحتية والتبادل التجاري الرسمي بين البلدين، وإنما كان مقتصر على تجارة القطاع الخاص.

يضيف الهذال " هذه الاتفاقية مع الصين جاءت بعد أن فقد العراق أمله بشأن تنمية الولايات المتحدة لاقتصاد العراق، لذلك توجه، العراق، إلى الصين، كي تأخذ على عاتقها مسألة النمو الاقتصادي العراقي والقيام باستثمارات ضخمة داخل البلد."مشيرا الى انه ط"توجد لدى الصين جدية كبيرة في القيام باستثمارات داخل العراق، لسبب يختلف عن توجه الولايات المتحدة نحو العراق، حيث أن توجه الولايات المتحدة سياسي غرضه خلق حالة من التوازن في منطقة الشرق الأوسط، سواء سياسيا أو عسكريا، بعكس الصين التي لديها حلفاء تجاريين في المنطقة، نتيجة سياستها المرنة".

العراق يوقع اتفاقية مع بكين للأنضمام الى طريق الحرير

م.م سندس بندر خزعل:

مركز دراسات البصرة والخليج- قسم الدراسات التاريخية

لقد بلغت عائدات النفط الداخلة لميزانية العراق بين عامي ٢٠٠٣و٢٠٠٨نحو ٨٥٠ مليار دولار، والتساؤلات مستمرة عن مصير الاحتياطي الهائل للنفط العراقي الذي يعد ثاني احتياطي نفطي في العالم بعد الغزو الأمريكي للبلاد ما يعادل نحو ١١٢مليار برميل من النفط الخام .

وبما أن الولايات المتحدة فشلت في تحويل صناعة النفط العراقي الى شركات وطنية بعد إن كانت هذه الشركة تعود ملكيتها للدولة منذ عام١٩٧٢،كما أن الشركات الست الخاصة الكبرى التي تسيطر على نحو ١٥%من إنتاج السوق العالمي .وهذه الشركات مثل بي بي وريال داتش وإكسون ،تناضل من أجل احتكار هذا الانتاج في حين تسعى اغلبية حكومات الدول المنتجة(معظمها أعضاء في منظمة أوبك)التي تملك ٨٥./. من الأنتاج الى خصخصة هذه الصناعة.

بالإضافة الى أن واشنطن نجحت في جعل السعودية تبيع جزء من نفطها لكل من شركة أويل كاليفورنيا وشركة تكساس للنفط اللتين أسستا شركة ارامكو عام ١٩٣٣لأستغلال أحتياطها . أما بالنسبة للعراق لايستطيع نظام الحكم . حتى لو أراد ذلك. وأن ماحصل في المزاد الذي عقد في أبريل /نيسان ٢٠١٨لم يفز أي عضو من شركات الست الكبار بالمناقصة علاوة على ذلك لم يشارك فيه عدد كبير من

الشركات مثل إكسون موبيل وتوتال وزار وبيزنفت الروسية حتى تتمكن من الوصول الى اتفاقية سرية مع القادة العراقيين .

لقد منح العراق ثلاث مناقصات لشركة نفط الهلال التي مقرها في الأمارات المتحدة ومناقصتين الى جيو ـجاد الصينية وكتلة لصالح مجموعة الطاقة المتحدة مقرها هونغ كونغ اذ أن المخاوف الأمنية وعدم الأستقرار السياسي والأنقسام في الائتلاف الحاكم يمكن أن يؤدي الى تعطيل إنتاج النفط العراقي .

ونجد أن أقليم كردستان الذي يصدر حالياً نصف مليون برميل يومياً بمعزل عن الحكومة المركزية وأن الوضع الأمني هش للغاية حيث تواصل عشرات الجماعات المسلحة وبعضها تعمل لحسابها الخاص للسيطرة على حقول النفط وطرق النقل الخاصة بها .

وبما أن الأحتجاجات وصلت الى مدينة البصرة وهي مركز صناعة النفط في البلاد حيث يرسل العراق من ميناء المدينة ٩٠./.من صادراته النفطية أي نحو ٣.٥ملايين برميل يومياً،وكما أن البنية التحتية المتهالكة التي تتجلى في المصافي وخطـــوط الأنابيب والمنشأت في ميناء البصرة ،جعلها من المستحيل على العراق تحقيق هدفه المتمثل في رفع صادراته النفطية عام ٢٠٢٠.

علاوة على ذلك لا تعد طهران مهتمة في زيادة الانتاج العراقي . ليس فقط لأن ذلـــــك سيخفض الأسعار بل أيضاً لأنه سيحتل اسواقها التقليدية .ولذلك نجد أن زيارة رئيـــس الوزراء عبد المهدي قبل ثلاثة أسابيع من اندلاع الأحتجاجات وكان وفده يتألف من ٥٥عضواً ليصبح العراق البلد الأول في المنطقة فقد وقع لذلك اتفاقية مع بكين للأنضمام الى مشروع طريق الحرير الضخم .وقد حصلت من جهتها الصين على أمتيازات وخصومات طويلة الأمد على مبيعات النفط الايراني بمقتضى اتفاقية

ثنائية لمدة ٢٥ سنة القادمة . بعد أن فقدت استثمارها في جنوب السودان وجمهورية الكونغو وزيمبابوي وليبيا ،حيث اضطرت الى اجلاء ٣٥ الف عامل عشية هجوم حلف شمال الاطلس على العراق .وبسبب العقوبات التي فرضها الرئيس الامريكي ترامب على طهران عادت الصين الى العراق ،وهي على وعي بالمخاطر الكبيرة التي تواجهها مع أمريكا وأيران .

أن العراق دولة معروفة بالنسبة للصين ففي ثمانينيات القرن الماضي ، كانت للشركة الصينية للهندسة والأنشاءات البترولية تعمل بالفعل في البلاد ،رغم أنها اضطرت الى المغادرة في التسعينيات بسبب العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي على الشعب العراقي ،مع التصويت التي وافقت عليه الصين نفسها ، وبعد عودة بكين الى البلاد عام ٢٠٠٧كان عليها أن تبحث عن صيغ أخرى لكسل مكانة في البلد .وفي سنة ٢٠٠٨ كانت الشركة الصينية للهندسة أول شركة أجنبية تحصل على عقد نفط في العراق حيث استمرت نحو ٢مليون يورو في حقل الأحدب الذي يضم نحو مئة مليون برميل ومنذ سنة ٢٠١٤ تعد الصين أكبر مستثمر أجنبي في العراق .وتجاوزت التجارة الثنائية بين البلدين قيمة ثلاثين مليار دولار في مجال النفط ، فقد جعلت الصين التي تستورد ٧٠./.من إجمالي ٦١٠ملايين طن من النفط الخام الذي تستهلكه ويعد العراق المصدر الرابع لها بعد روسيا والسعودية وأنغولا .أما بالنسبة الى التكتيك الصيني فأنها وافقت على العفو بنحو ٨٠./. من الديون البالغة ٨٠٥ مليارات دولار التي تعاقد عليها النظام السابق مع بكين و الانضمام الى مبادرة الامم المتحدة الخاصة بوثيقة العهد الدولي مع العراق ،والوعد بمنحة قدرها ٦.٥ملايين دولار للأنفاق الاجتماعي مثل الصحة العامة والتعليم ،والاندماج مع المنظمة الحكومية لتسويق النفط العراقي من أجل حماية جهودها في جميع أنحاء البلاد ،وكما قدمت الصين أيضاً شروط ملائمة أكثر من ظروف منافسيها وقبول الشروط

الضريبية الأكثر صرامة فضلاً عن التخلي عن الارباح الكبرى مقابل عدم فقدان هذا السوق ومن التكتيكات التي اتخذتها الصين أيضاً.

١ـالامتثال لقوانين الحكومة العراقية وتجنب التدخل في شؤونها الداخلية .

٢ـالاسترشاد بمبدأ البراغماتية الاقتصادية .

٣ ـالتركيز على المناطق الاقل استكشافاً و الاكثر استقراراً.

٤ـ إقامة تعاون في مجال الطاقة مع شركات اخرى من أجل زيادة فرصها في الفوز بالمشاريع.

ونتيجة لذلك أنضمت شركة النفط الصينية (بتروتشاينا)الى شركة إكسون لتنفيذ مشاريع البنية التحتية .وكما عقدت شركة البترول الوطنية الصينية شراكة مع شركة بريتيش لتطوير حقل الرميلة النفطي .واخذت الصين تعمل على اطلاق مبادرة طريق الحرير بأستثمارات كبيرة في البنية التحتية للعراق ،وكما اخذت على عاتقها حماية نحو ١٢ الف عامل من الهجمات في المعسكرات المحصنة ، أي خلال هجمات تنظيم داعش فلم يتكبد العمال الصينيون خسائر في العراق بل تبرعت الصين بمبلغ قدره ١٠مليون دولار كمساعدات إنسانية لضحايا هذا التنظيم الخطير .

رؤية تاريخية للعلاقات العراقية الصينية (الاتفاقية الاقتصادية ٢٠١٩ أنموذجا)

م.م وجدان جعفر غالب -مركز دراسات البصرة والخليج- قسم الدراسات التاريخية

إن العلاقات بين العراق والصين تتمتع بآفاق مشرقة، منذ تأسيس الدولتين حيث لدى العراق سفارة في بكين وللصين سفارة في بغداد حيث ان تاريخ العلاقة بين سنة ١٩٥٨ وكلاهما لديه الرغبة الحقيقية في التعاون. العراق لديه رغبة واستعداد للتعاون البنّاء والصين مستعدة أيضاً ولديها إمكانيات هائلة بكافة المجالات، وهذه الإمكانيات تسعى للمنفعة المشتركة، والدخول في مشاريع تعاونية ثنائية المنفعة، أو حتى متعددة الأطراف، على أساس الاحترام المتبادل والتشاور والتنسيق. حيث هناك تعاون كبير جداً بين البلدين، يظهر في مشاريع تطوير الصناعة النفطية وبنيتها التحتية بكافة منشآتها ومرافقها(المساكن والخدمات الطبية والتعليمية وتشغيل العمالة المحلية)، في وسط وجنوبي العراق، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، تطوير حقل الأحدب في واسط منذ ٢٠٠٨، وتطوير حقول أخرى في البزركان والفكة وحلفاية في ميسان، ومشروع مصفاة النفط في ميناء الفاو، والذي تُجري شركتان صينيتان هما (الصين للطاقة China Power ونيركو(Nerco ، مفاوضات مع شركات أخرى من أجل تنفيذه.

وهذا يعني أن الشركات الصينية ما تزال المستثمر الأكبر في العراق في هذا المجال. وفي مجال الكهرباء، هناك تعاون كبير أيضاً، يتمثل في أن شركات الطاقة الكهربائية الصينية تولد أكثر من ٥٠% من الكهرباء المزودة لبغداد ونواحيها. ولكن، وفي ضوء علاقة الشراكة الإستراتيجية التي أقامها البلدان في ديسمبر/كانون الثاني عام ٢٠١٥، هناك الكثير من المضامين والاتفاقات والتعهدات الواردة في الشراكة الإستراتيجية، مازالت بحاجة لمزيد من التفعيل، وهذه طموحات مشروعة لاسيما في وقت تدخل فيه علاقات البلدين عامها الستين. والأمل يحدونا بأن تزداد التبادلات الرسمية بين البلدين على أعلى المستويات، وتتعزز الأواصر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفي التعليم والصحة والإعلام وتدريب الكوادر وتطوير الإدارة، وتتوسع مجالات التعاون الحالية المركزة على قطاعي النفط والطاقة، وتتعمق وتمتد لمجالات أخرى وردت أصلاً في اتفاقية الشراكة، ولا بد من متابعة هذه الاتفاقات والتعهدات وتفعيلها على طريق تنفيذها والسعي لجني ثمارها. وهذه المجالات تحديداً هي "زيادة التبادلات الرفيعة المستوى وتعزيز التواصل الستراتيجي حول العلاقات الثنائية، بما يوسع الأرضية المشتركة ويرسخ الثقة الستراتيجية المتبادلة بشكل مستمر، وسيواصل الجانبان تعزيز التواصل والتعاون من أجل تعزيز الفهم المتبادل. ويؤكد الجانب الصيني دعمه لإعادة الإعمار الاقتصادي في العراق والمشاركة الفعالة فيه خاصة بالمجالات ذات الأولوية والتي لها علاقة بحياة الشعب." إن هذه العبارة الواردة بين

قوسين صغيرين، مأخوذة من نص اتفاقية الشراكة الستراتيجية عام ٢٠١٥، بين البلدين.

وبعد أن تمكن العراقيون من دحر الإرهاب والعودة مرة أخرى على طريق البناء بكافة المجالات، أصبح بإمكان العراق أن يمد يد التعاون مع الجميع، وخاصة مع الصين. ومن حقه، وفي ضوء جوهر العلاقات الثنائية والمبادرة الصينية، أن يطرح أية رؤية أو مقترح أو أولوية تتناسب مع واقعه الحالي واحتياجاته الفعلية ومستوى تنميته.

ومن حق العراق أن يعتز بما حققه في حربه على الإرهاب البغيض، وطيّ تلك الصفحة المربكة، وأن يركز قواه الآن على البناء السياسي والمجتمعي، وأن يولي اهتماماً لتعاون المنفعة المتبادلة على أساس الاحترام المتبادل. وكل المنصفين بالعالم يعترفون بتعقيدات الظروف الحالية، وجسامة المهام الملقاة على عاتق العراقيين جميعاً وخاصة الحكومة.

ولكن التحرك المحدود وتكبيل الإمكانيات، لن يجدينا نفعاً، ولا ضير الآن أن يبذل العراقيون المعنيون بالنهوض بواقع البلاد، المزيد من الجهد ويركزون أكثر على المهمة العاجلة التي يعملون عليها حالياً، وهي وضع الرؤية الستراتيجية للتعاون مع العالم، وتحديد الأولويات وتنويع مجالات التعاون، ولا بد للعراق كله، من جهود جبارة توازي ملاحمه الكفاحية ضد الإرهاب، ليقف على قدميه بين دول العالم، التي تدرك جميعها أن عالمنا اليوم لا مكان فيه للضعيف. العراق والعراقيون جزء من النسيج

الإنساني الكبير، والعراقيون، مثل بقية البشر بالعالم، غالبيتهم ذوو عقلية وطبيعة لا تقبل التقوقع والفشل.

ورغم ما مرّ به العراقيون من معاناة قاسية وحروب ظالمة وحشية مفروضة عليهم وتعقيدات أنهكت البلاد، ولكن لا يمكن تجاهل حيوية أجيال رائعة من العراقيين حاليا. لدينا الأمل المتأصل في نفوس البشر، ولدينا القدرة على أن نسعى بأقصى ما نستطيع لتنويع أرضيات تعاوننا مع العالم، ولدينا الفرصة؛ وبما أن الصين مستعدة، فلا عقبات مستعصية أمام التعاون معها، وحتى لو وجدت عقبات، فمن المؤكد أنها سهلة الحل بفضل العلاقات الطيبة جدا. الصينيون يقولون صراحة إن لديهم الاستثمارات المالية والإمكانيات العلمية والتكنولوجية والخبرات والرغبات، وهم مستعدون أن يدخلوا في شراكات تعاونية مع دول العالم، ومنها العراق. وهذا يعني أن الفرصة مؤاتية لبلدنا أن يمد أكثر يدَ التعاون مع الصين، التي لا تضع أية شروط لهذا التعاون، عدا الرغبة الجادة من الجانب المقابل. فلماذا نتردد في تجربة يمكن أن نحسبها جيدا ونتفادى أية خسارة، إن كان هناك احتمال ولو ضئيلا!؟

من الجدير بالذكر هنا، أن مبادرة الحزام والطريق الصينية تحظى بدعم ومشاركة أكثر من ٧٠ دولة في العالم؛ وكل الدول العربية، وكذلك الدول المجاورة للعراق وفي محيطه الإقليمي، قد بدأت فعلاً مشاريع تعاونية مع الصين ضمن هذه المبادرة، والعراق لديه شراكة تعاون ستراتيجية مع الصين، ولديه اتفاقيات ومشاريع تعاون

فعلية على مستوى رفيع، ولكنها مازالت قليلة جداً ومحدودة على ضوء ما يتمتع به البلدان من علاقات طيبة وإمكانيات هائلة، وعلى ضوء ما أشعر به أنا شخصيا وأطمح إليه، حيث أعيش بين الصينيين وأعرف جيدا مشاعرهم تجاه العراق. هناك حقيقة مؤكدة وهي أن الصينيين يكنون مشاعر محبة واحترام للعراق وللعراقيين، وهناك حالة عامة بين الصينيين وهي أنهم حالما يعرفون أنك من العراق، فإنهم يرفعون إشارة الإعجاب بالإبهام دلالة على تقدير لحضارة وادي الرافدين، واحتراماً لقوة وجَلد وصبر وصمود العراقيين على مدى ٥ عقود مضت من التاريخ الحديث. وهذه المشاعر حقيقية، وأساسها هو العلاقات الودية التي لم تشبها شائبة بين البلدين.

وعلى صعيد التعاون الملموس، الصين حالياً هي أكبر شريك تجاري للعراق، وهو ثالث أكبر شريك تجاري لها بين الدول العربية، وكانت قيمة التبادل التجاري بينهما أكثر من ٢٢ مليار دولار في عام ٢٠١٧، بزيادة ٢١.٨% عن عام ٢٠١٦. وهناك ميزة إيجابية ملحوظة في هذه العلاقات، تجعلها مختلفة عن الكثير من العلاقات التجارية للصين مع معظم شركائها في العالم، وهذه الميزة هي التوازن النسبي في الميزان التجاري، وهي إشارة صحية لمزيد من تطور العلاقات. ورغم أن الأرقام مهمة جدا في الحديث عن مستوى العلاقات بين الدول حالياً، ولكن لم نركز عليها، لأن الإمكانيات الفعلية يمكن أن تكون أكبر من الأرقام بكثير. لقد بادرت الصين لإعفاء العراق من ديون باهظة متراكمة من عهد النظام البائد، تقدر بمليارات الدولارات، ولم

تخيّب أمل الرئيس العراقي الراحل مام جلال رحمه الله، عندما زارها في صيف ٢٠٠٧، وقال علناً في حفل استقبال له بالسفارة العراقية في بكين: "إن الصينيين كرماء جدا معنا؛ ورغم أنني لا أحبذ ذكر مبلغ الديون المُعفاة بالضبط، ولكنه كبير جدا".

وقبيل الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي للصين عام ٢٠١٥، تبادلت – شخصياً- الحديث مع إعلاميين وأكاديميين في بكين، وأكدوا على ضوء ما يعرفون ويتابعون من وسائل إعلامهم الرسمية، أن الصين تولي أهمية كبيرة للزيارة وتستعد وتتطلع لاستقبال رئيس الوزراء العراقي أحسن استقبال وبأقصى كرم الضيافة، وأتم الاستعداد للاستماع لما يصبو إليه العراق ويتطلع إليه، والعمل على تنفيذه.

حيث ان الصين هي البلد الوحيد الذي ظل مواطنوه يعملون بمشاريع متعاقد عليها في العراق، رغم المخاطر الناجمة عن احتلال الإرهابيين للموصل والمحافظات الغربية عام ٢٠١٤، ولم ينسحبوا أو ينقضوا تعهداتهم بأعمالهم، بعد أن غادر جميع الأجانب العراق.

وبما أننا نستقبل هذا العام الذكرى الستين لإقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين البلدين، لنعمل معا على توطيد هذه الصداقة والعلاقات الطيبة ونتقرب أكثر من الصين، التي تمد ذراعيها لنا، ونسعى للاستفادة من تجربتها التنموية.

,وبما ان العراق في موقع حيوي على طريق مبادرة الحزام والطريق الصينية، ومؤهل لأن يلعب دورا كبيرا فيها، والصين تدرك هذه الأهمية، وهي مستعدة تماما لدعم المشاريع بالعراق ضمن هذه المبادرة. العراق حاليا يمر بفترة حساسة، ويحتاج الكثير، وشبابنا يحتاجون لفرص العمل والتنمية. والانشغال بالعمل المثمر يغنينا ويبعد عنا مشاكل البطالة، وتعاوننا مع الصين يحفظ لنا الكثير من استقلاليتنا وشئوننا الداخلية، بحيث نعمل وفقا لواقعنا وعلى ضوء احتياجاتنا العاجلة وإمكانياتنا. هو تعزيز التعاون ودفع تنفيذ المشاريع المشتركة لا يعني زيادة فرص العمل فحسب، بل أيضاً تحريك المزيد من المجالات ومنها مثلاً زيادة الطلب على المترجمين باللغتين العربية والصينية، وهذا يحفز الشباب على تعلم لغة الجانب الآخر، ما يعني أيضاً المزيد من فرص التعارف والتبادل الثقافي بين الشعبين. حاليا، تقدم الصين ٤٠ منحة دراسية سنوياً للطلاب العراقيين، والعراق بدوره يخصص مقاعد دراسية في معهد اللغة العربية للطلاب الصينيين الراغبين بدراسة اللغة العربية؛ وإذا تعززت أكثر العلاقات الدبلوماسية والتعاونية، فستبرز بالتأكيد فرصة للحديث عن مزيد من المنح الدراسية للطلاب العراقيين، وكذلك الفرص التدريبية للموظفين والفنيين العراقيين في معاهد الإدارة والخدمات الفنية والتقنية بالصين، وهو ما يحدث فعلا سنويا، ولكن نتطلع للمزيد من أجل رفع مستوى إمكانيات الإنتاج بالعراق..

لكن من المؤسف جدا والمؤلم الان أنَّ هناك أكثر من طرف يسعى للحيلولة دون تطبيق تلك الاتفاقية التي ماكنّا نحلم بها يوما...اتفاقية تحقق لهذا الشعب المظلوم كل طموحاته وتحل له جميع مشاكله ولا ننسى ان الصين مشهود لها بالمصداقية وسرعة الانجاز...وانها لا تريد سوى النفط مقابل كل تلك الأعمال المهمة وهذا هو الحل الأمثل لإقامة مشاريع حقيقية بمدد زمنية قياسية كما ان الاتفاقية مهمة جداً للحيلولة دون السرقات من هنا وهناك ومن أحزاب السلطة التي نخرت كل مفاصل الدولة وأرهقت خزينة البلاد طوال تلك السنوات ..آن الأوان أن ينهض العراق من جديد ..آن الأوان أن تقام المشاريع الفعلية لا الوهمية تلك التي شاهدناها من قبل ..مشاريع ترى النور على أرض الرافدين بلد الحضارات.

الاتفاقية العراقية -الصينية ٢٠١٩

م.م زينب شاكر عبد الرزاق-مركز دراسات البصرة والخليج-
قسم الدراسات التاريخية

في إطار مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها جمهورية الصين الشعبية من العام ٢٠١٣ م ، دخل العراق للمرة الأولى بسلسلة مذكرات تفاهم واتفاقيات وقعتها الحكومتان العراقية والصينية في بكين بتاريخ ٢٣ أيلول ٢٠١٩ م ، ممثلة لمرحلة اقتصادية جديدة في أعمار البني التحتية للعراق ضمن برنامج يمكن تسميته النفط مقابل الأعمار ، إذ يعد العراق احد أهم مصادر تزويد النفط الخام إلى جمهورية الصين الشعبية وبواقع تصدير بين ٧٥٠ إلف برميل إلى ١ برميل يوميا ، كما إن الميزان التجاري بين البلدين لا يقل عن ٣٠ مليار دولار سنويا بفضل زخم الاستيراد السلع من الصين .

وتأتي رغبة الصين في تطوير علاقاتها الاقتصادية مع العراق من منطلق إطار برنامجها العالمي المسمى ((مبادرة الحزام والطريق)) والمستوحاة من فكرة طريق الحرير القديم الذي يمهد إلى تعزيز التواصل والاستثمار والتجارة وتدفق رؤوس الأموال بين الصين واسيا وإفريقيا وأوربا . ويتكون (الحزام) من مشاريع ربط الصين بأوربا عبر أسيا والشرق الأوسط برا في حين يشير (الطريق) إلى مشاريع ترتبط بطرق بحرية تربط الصين بإفريقيا والشرق الأوسط عبر جنوب شرق أسيا وجنوب أسيا والدول الموقعة على المبادرة مع بكين كافة. منوهين بهذا الشأن إن المجموعة الدولية المرتبطة بمبادرة الحزام

والطريق تشكل حوالي ٦٦ بالمائة من سكان العالم وقرابة ثلث الناتج المحلي الإجمالي العالمي بين العراق ومؤسسة ضمان الصادرات والائتمان الصينية الحكومية .

وقد أعلنت الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي ، عن الاتفاقيات المبرمة مع الصين، مبينة أنها تحقق قفزة تنموية واقتصادية تاريخية للعراق. وقالت الأمانة في بيان، إن زيارة الوفد العراقي برئاسة رئيس مجلس الوزراء عادل عبد المهدي إلى الصين أثمرت بعقد ثمانية اتفاقيات ومذكرات تفاهم وتعاون تضمن للعراق تحقيق قفزة تنموية واقتصادية تاريخية.

ابتدأ الوفد المكون من ثمانية وزراء والأمين العام لمجلس الوزراء، وأربعة مستشارين، وخمسة عشر محافظا جولته بزيارة مدينة (خيفي) التي تعد أهم مدن الصين الصناعية، وشهدت لقاء المسؤولين الحكوميين بالمدينة، وكبرى الشركات الصينية المختصة بالمكائن والطاقة والصناعات المتنوعة. كما شارك الوفد بمؤتمر التصنيع العالمي في مدينة (خيفي)، إذ شهد المؤتمر كلمة لرئيس الوزراء، أشاد فيها بالنهضة الصينية ومكانتها الاقتصادية، مؤكدا أن حجم التبادل التجاري بين العراق والصين يتصاعد سنويا لمصلحة العراق، مؤكدا أن العراق الذي عانى طويلا من الحروب والإرهاب، هو جزء من الشرق المزدهر وكانت له عبر التأريخ علاقات متميزة مع الصين والهند أيضا".

وفي اليوم التالي توجه الوفد إلى مدينة (شنغهاي)التجارية، وأطلع على أبرز مشاريع الشركات الحكومية والقطاع الخاص في مجالات توليد الطاقة، والنقل، وصناعة السيارات، والموانئ العملاقة، وبحث مع المسؤولين في

شانغهاي إمكانية الاستفادة من تجربة الصين في مجال الموانئ والنقل البحري والسكك الحديدية".

وفي اليوم الثالث: "توجه الوفد إلى العاصمة بكين، للمشاركة في أعمال منتدى التعاون الاقتصادي العراقي – الصيني الثالث بحضور رئيس مجلس الوزراء وأعضاء الوفد الرسمي من وزراء المحافظين وجمع كبير من أصحاب الشركات ورجال الأعمال والمستثمرين الصينيين، ورؤساء كبريات الشركات العاملة العديد من بلدان العالم، إذ وصف رئيس مجلس الوزراء المنتدى بالحدث المهم للغاية، لما له من أثر إيجابي على حاضر ومستقبل العلاقات بين البلدين والشعبين ، وفي ختام جولته، التقى الوفد "رئيس جمهورية الصين الشعبية ورئيس مجلس الدولة ، كما توصل الوفد العراقي "لاتفاقيات إستراتيجية ومذكرات تعاون وتفاهم مهمة مع الصين، أبرزها "الائتمان الحسابي"، الذي يكفل النفط مقابل الأعمار باستقطاع ١٠٠ إلف برميل يوميا إلى الصين .

ملخص الاتفاقية بحسب بعض أراء الخبراء ، وأبرز مجالاتها :

١- الاتفاقية بدون شروط جزائية وتندرج ضمن اتفاقيات الصداقة وفي حال حصول خلاف يتم اللجوء إلى هيئات التحكيم الدولية المعترف بها .

٢- مدة المعاهدة ٢٠ سنة .

٣- ينشا الصندوق العراقي الصيني للأعمار ، وتشرف عليه الحكومة العراقية وشركة استشارية ضامنة ويتم اختيارها من قبل البنك المركزي من بين أفضل ٥ شركات عالمية كبرى .

٥- تحجز إيرادات ١٠٠ إلف برميل يوميا من النفط المباع للصين وبالتحديد لشركتي (زنهوا وسينوك) الصينية الوطنية وتوضع إيرادات هذا النفط في الصندوق العراقي الصيني .

٦- سقف ائتمان المصارف الصينية إلى الصندوق العراقي الصيني هو ١٠ مليار دولار ، وبفوائد مدعومة من الحكومة الصينية .

٧- إذا نجحت الحزمة الأولى من المشاريع ، ورغبت العراق بزيادة الاستثمارات ، يتم رفع سقف مبيعات النفط العراقي إلى ٣٠٠ إلف برميل يوميا ، وتقوم الصين بزيادة سقف الافتراضات إلى ٣٠ مليار دولار .

٨ - يودع المبلغ بمصرف (ستك نبك)، ثم يقوم البنك بتحويل الحساب إلى بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في نيويورك والذي يشرف على مبيعات النفط العراقي الإجمالي ، ويوجد فيه حساب العراق من المبيعات ، بعدها يحول المبلغ إلى حساب جديد يسمى حساب الاستثمار .

٩ - يتم إنشاء حساب باسم حساب خدمات الديون ويخصص لدعم نسبة الفائدة ، وتستقطع مبالغه من حساب الاستثمار .

١٠ - يشمل الصندوق تغطية ، المشاريع التالية : المطارات ، بناء المدارس ، تعبيد الطرق الخارجية ، سكك ، معالجة تلوث دجلة والفرات وشط العرب ، بناء مجمعات سكنية ، مشاريع البنى التحتية ، مشاريع الطاقة والتحلية ومشاريع أخرى حسب طلب الحكومة العراقية .

فإذا كانت كلفة أحد المشاريع أعلاه مليار دولار ، فالمبلغ يؤخذ من الصندوق بواقع (٨٥٠ مليون دولار من الصين و ١٥٠ مليون دولار من مبيعات النفط العراقية) .

١١ – يختار مجلس الوزراء المشاريع أعلاه ، ويوقع على العقد لمرة واحدة : يتم التوقيع لبناء الفين مدرسة بعقد مفتوح يسمى (اتصال القلم) .

١٢ – تم البدء بإيداع أموال النفط العراقي بتاريخ ١٠/١ /٢٠١٩ ، وتراكم مبلغ قدره نصف مليار دولار تقريبا ، مع جاهزية الصين لإيداع ١٠ مليار دولار .

١٣ – يحق للعراق اختيار شركات عالمية أوربية أو أمريكية لتكون شريكة مع الصين ، وحسب نوع المشروع .

الجوانب الايجابية للاتفاقية :

١.توفر الاتفاقية التمويل المطلوب لإنجاز حزمة من المشروعات الإستراتيجية في العراق

٢.تسهل عملية انضمام العراق إلى طريق الحرير من خلال الاستثمارات الصينية في البنى التحتية ذات الصلة بالطريق

٣.يتوقف مدى الاستفادة على حسن اختيار المشروعات التي ينبغي ان تكون قادرة على تعزيز الناتج المحلي الإجمالي وتنويعه وتوفير فرص عمل للمواطنين

الجوانب السلبية للاتفاقية

١.تفاقم المديونية الخارجية العراقية وزيادة أعبائها على الاقتصاد العراقي المثقل بالديون اذ يسدد العراق حاليا نحو ١٠ مليارات دولار سنويا كأقساط لخدمة ديونه ستزداد كثيرا عند تنفيذ هذه الاتفاقية

٢ .احتكار الشركتين الصينيتين للعمل في العراق قد يؤدي إلى انجاز مشروعات ليست بالمستوى المطلوب من حيث الجودة والأداء

٣-تحصل الشركات الصينية على إرباح و وفورات غير منظورة تكون اكبر بكثير من تنفيذ المشروعات من خلال التمويل المحلي وبأسلوب المقاولة المباشرة وهو ما سيحمل الاقتصاد العراقي كلف جديدة كان بالإمكان تفاديها لو أحسن العراق استخدام عائداته الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية بدلا من تبديد وتبذير جزءا مهما منها في مجالات غير مهمة أو تبديدها من خلال الفساد الكبير في العراق .

والخلاصة إن هذه الاتفاقية تمثل خطوة إلى الإمام في تطوير الاقتصاد العراقي لو أحسن صانع القرار توظيفها غير انه يجب الابتعاد عن المبالغة والتهويل في توصيف هذه الاتفاقية وكأنها المنقذ الوحيد الذي سينقل العراق من حالة التخلف إلى حالة النمو والتطور نظرا لما يترتب عليها كما يقال زيفا من تدفقات استثمارية إلى العراق تصل إلى ٥٠٠ مليار دولار . إن الأساس في تطور البلدان هو تفعيل الاستثمار المحلي مع الاستفادة من العوامل الخارجية ومنها هذه الاتفاقية لتعزيز وتأثر النمو والتطور وليست بديلة عنها .

مستجدات العلاقات العراقية الصينية

المدرس المساعد إنعام عبد العظيم الشاهين

جامعة البصرة/كلية التربية للبنات

الجذور التاريخية للعلاقات العراقية- الصينية

التاريخ عامل هام لا يمكن تجاهله عند الحديث عن أية علاقات بين طرفين، ويمكن أن يكون أساسا تستند عليه العلاقات بمجملها. والعلاقات العراقية– الصينية تعود في تاريخها لنحو ١٠٠٠ سنة منها. وبفضل هذه الفترة التاريخية الطويلة، تمتلئ السجلات التاريخية بالكثير من الشواهد على عمق وودية العلاقات بين العراق والصين.

فالعراق مهد حضارة عريقة، وكذلك الصين معروفة بحضارتها القديمة العريقة، وكلتا الحضارتين لهما إسهامات بارزة في تاريخ البشرية، وهذه نقطة جذب بين الحضارتين. والعلاقات العراقية– الصينية قديمة جدا، والرسمية المُسجلة تاريخيا منها، يمكن أن تعود للقرن الثامن الميلادي. وجاء في بعض المصادر التاريخية الصينية الرسمية، أن الصينيين عرفوا المنطقة العربية منذ القدم في عصر أسرة هان، وأطلقوا على منطقة بلاد الرافدين (العراق حاليا) اسم "تياوجه"، أي بلاد النهرين. والسجلات التاريخية الموثقة تشير إلى أن العلاقات بين العراق والصين تعود إلى مطلع فترة الدولة العباسية، وعاصمتها بغداد ، وخاصة عصري أبو جعفر المنصور وهارون الرشيد، حيث بلغت ذروتها تجاريا وسياسيا واجتماعيا **حيث كان**

العراق مركزا بين الخلافة العباسية في العراق وبين الإمبراطورية الصينية . كما ساعد بناء مدينة بغداد على ازدهار الحركة التجارية مع الصين وهناك الكثير من الشواهد التاريخية التي تدل على عمق هذه العلاقات، ومنها ما ترويه سجلات التاريخ من أن إمبراطور الصين لي هنغ، ثامن أباطرة أسرة تانغ، قد طلب عام ٧٥٦ للميلاد، من الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور، دعما عسكريا لإخماد فتنة أثارها محليون. ولبّى المنصور الطلب، وأرسل له المئات من القادة والمقاتلين مع عائلاتهم. وبعد أن تم إخماد تلك الفتنة، استقر الكثير من المقاتلين في الصين، وتزوجوا وتكاثروا وأرسوا أساسا اجتماعيا جديدا في الصين.

ولم تكن للعراق علاقات سياسية مع الصين الشعبية إلا بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حينما قام الجنرال قاسم بانقلاب عسكري اطاح بالملك فيصل واسس لجمهورية العراق، اذ اعتبر الصينيون الانقلاب فرصة غير مسبوقة في العالم العربي ولاسيما بعد ان استمال عبد الكريم قاسم الشيوعيين وقربهم من اجهزة الدولة العراقية ولاجل هذا سارعت الصين للاعتراف رسمياً بنظام عبد الكريم قاسم وبدأت نشاطاً دبلوماسياً واقتصادياً مكثفاً معه وارسلت اول شحنة من البظائع الصينية الى العراق.

ولقد كانت هناك اسباب متعددة جعلت من عبد الكريم قاسم مقرباً من الصينيين اولهما خطابه المعادي للأمريكيين والغرب وانسحابه من حلف بغداد وثانيهما رغبة الصينيون في تشكيل نقطة ارتكاز قوية في العراق للتصدي للزعيم المصري جمال عبد الناصر وتوجهاته القومية والتي كللها بوحدة سوريا ومصر (١٩٥٨-١٩٦١) حيث تعامل ناصر مع الالحاد الشيوعي بكثير من الشكوك والانزعاج واضطهد الشيوعيين مقابل تسامح واضح بل وتشجيع من قبل قاسم للشيوعيين العراقيين.

وفي عهده اتسعت العلاقات العراقية الصينية وذلك بتوقيع العديد من الاتفاقيات التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي كانت نتيجتها توحيد المواقف السياسية حيال

القضايا الاقليمية والدولية وزيادة شحنات المساعدات الاقتصادية والصناعية الصينية للعراق فضلاً عن زيارات التبادل الثقافي والفني وظلت الحكومة العراقية تبدي قدراً من التوازن في علاقاتها مع الصين ولاسيما في مجال الصناعة وشراء الاسلحة وخصوصاً مع اشتداد الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ حيث بلغت قيام عقود الاسلحة نحو ٥ مليار دولار، كما ساعدت الصين على تطوير منظومة الدفاع الجوي من خلال تقديم المساعدة في مجال القابلوات الضوئية.

اخذت العلاقات العراقية الصينية بالاستقرار والتحسن بعد ٢ اب ١٩٩٠ وهو اجتياح العراق للكويت وذلك بسبب البعد الاقتصادي الذي كان حافزاً اساسياً لتقارب الطرفين فحاجة العراق لفك الحصار الاقتصادي الذي فرضته الامم المتحدة عليه جراء احتلاله للكويت وحاجة الاقتصاد الصيني المتنامي لمزيد من الاسواق ومصادر الطاقة لاسيما النفط والغاز كانت عاملاً رئيساً لتطور العلاقات بين الجانبين، فالصين بدأت منذ عام ١٩٨٥ سياسة الانفتاح الاقتصادي في عهد الرئيس دينج تشياو بينج، حيث لم يعد الانتاج الصيني من النفط يكفي لصناعاتها المتطورة ولاسيما بعد ان تبنت الصين ماسمي باشتراكية السوق، وقد باتت الصين منذ عام ١٩٩٦ من اهم مستوردي ومستهلكي النفط في العالم بعد ان تضخم اقتصادها ليصبح من اهم الاقتصاديات العالمية بعد الاقتصاد الامريكي والياباني وبنمو سنوي بلغ ٩% ونظراً لكون العراق يعد من اهم خزانات النفط في العالم كان لابد ان يحظى بأهمية بالغة في اهتمام الحكومة الصينية في مجال استيراد النفط وانتاجه عبر الشركات الصينية العاملة في العراق وكذلك في مجال انتاج واستيراد النفط والغاز الطبيعي.

وقد تراوح الموقف الصيني من قرارات مجلس الامن المتعلقة بالعراق بعد ٢ أب ١٩٩٠ بين التصويت لصالح قرارات اصدرتها الامم المتحدة لإدانة هذا الاجتياح مثل

القرار ٦٦١ وبين الامتناع عن التصويت لصالح قرارات تجيز استخدام القوة ضد العراق مثل القرار ٦٨٧ الداعي لخروج العراق من الكويت.

وبذلك تمكنت الصين بدبلوماسيتها الحصول على الموافقة الدولية واستئناف علاقاتها التجارية مع العراق من خلال شرائها للنفط على وفق برنامج النفط مقابل الغذاء محتلة المرتبة الاولى حتى عام ٢٠٠١ بواقع ٤٠٠ الف برميل من النفط الخام فاستطاعت بنجاح استغلال الثغرات القانونية والسياسية في القرارات الدولية ضد العراق بما يتيح لها استئناف وتقوية صلاتها التجارية والاقتصادية مع العراق.

وبعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ أعلنت الصين رفضها للعدوان الأمريكي على العراق فور بداية الحملة العسكرية في ٢٠ آذار ٢٠٠٣ ودعت الإدارة الأمريكية لوقف أطلاق النار، كما أعلنت الصين تأييدها لمبدأ " شعب العراق يحكم العراق"، وأكدت ضرورة احترام استقلالً لدور الأمم المتحدة في تطابق ٍ العراق وسيادته ووحدة أراضيه ورحبت الصين بتشكيل مجلس الحكم في العراق باعتباره أول آلية وطنية لصنع القرار في فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، كما تعهدت بتقديم ٢٥ مليون دولار كمساعدة لإعادة بناء العراق وأعماره. وفي مايس عام ٢٠٠٤ تقدمت الصين إلى الأمم المتحدة باقتراح لتحديد موعد للانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من العراق وهو المقترح الذي أيدته كل من روسيا وفرنسا وألمانيا، وفي حزيران ٢٠٠٧ قام فخامة رئيس جمهورية العراق جلال الطالباني بزيارة إلى الصين وهي أول زيارة يقوم بها رئيس عراقي. ووقع البلدان خلالها على أربع اتفاقيات من بينها اتفاقية حول إلغاء ٨٠ %من ديون العراق المستحقة للصين والبالغة ثمانية مليارات ونصف المليار دولار وتشمل الاتفاقيات الثلاث الأخرى التعاون بين وزارتي خارجية البلدين والتعاون الاقتصادي والفني وبرنامج لتدريب الموارد البشرية كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين وزيري

العلوم والتكنولوجيا في البلدين لإرسال العشرات من العراقيين للتدريب في مجال الطاقة وكيفية الاستفادة من الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء. هذا إلى جانب الاتفاق على إعادة النظر في العقود التي تم توقيعها بين الصين والعراق قبل احتلال العراق والخاصة بالاستثمار في مجال النفط بما يتفق مع قانون الاستثمار النفطي الجديد والأسعار الجارية للنفط الخام. فتم إحياء اتفاقية نفطية بقيمة ٢,١ مليار دولار كانت قد وقعت بين الصين والعراق عام ١٩٩٧ لتطوير حقل الأحدب النفطي إلى جانب إقامة خط لأنابيب النفط في مدينة الكوت على بعد ١٦٠ كم إلى جنوب العاصمة بغداد.

ومن هذا المنطلق، قدمت الحكومة العراقية العديد من التسهيلات والميزات للجانب الصيني، لتشجيعه على زيادة مشروعات الاستثمار في مجال الطاقة والنفط في العراق.

وكان هناك تعاون كبير جدا بين البلدين، ظهر في مشروعات تطوير الصناعة النفطية وبنيتها التحتية بكافة منشآتها ومرافقها (المساكن والخدمات الطبية والتعليمية وتشغيل العمالة المحلية)، في أغلب مناطق العراق وخاصة الوسط والجنوب، ومنها على سبيل المثال مشروعات تطوير حقل الأحدب في محافظة واسط منذ ٢٠٠٨، وتطوير حقول أخرى في البزركان والفكة وحلفاية في محافظة ميسان، ومشروع مصفاة النفط في ميناء الفاو بمحافظة البصرة، والذي تجري شركتان صينيتان هما (الصين للطاقة China Power ونيركو Nerco)، مفاوضات مع شركات أخرى من أجل تنفيذه وهذا يعني أن الشركات الصينية ما تزال المستثمر الأكبر في العراق في هذا المجال وفي مجال الكهرباء هناك تعاون كبير أيضا، يتمثل في أن شركات الطاقة الكهربائية الصينية تولد أكثر من ٥٠% من الكهرباء المزودة لبغداد ونواحيها.

والبضائع الصينية منتشرة بالعراق، خاصة الأجهزة المنزلية، وتحظى بالإقبال بفضل جودتها وملاءمة أسعارها مع الواقع المحلي.

وخلال السنوات الماضية، شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين قفزة نوعية وتطورا ونموا مزدهرا، حيث دخلت الصين السوق العراقية بقوة، وأخذت البضائع الصينية تنتشر في الأسواق العراقية وحظيت بسمعة طيبة بفضل جودتها وملاءمتها للقدرة المالية لأغلب العراقيين. وهذا الأمر شجع العديد من التجار العراقيين للتوجه للسوق الصينية بدلا من اعتمادهم السابق على سوقي تركيا وكوريا الجنوبية وغيرها من الأسواق والزائر لمدينة إيوو الصينية يلحظ هذا الأمر ويلمسه، حين يرى العديد من المحلات العربية والعراقية تحديدا، والعديد من العوائل العراقية المستقرة في تلك المدينة التجارية الأشهر لدى العرب.

وكانت الملامح الرئيسية لموقف الصين من الانتخابات لعام ٢٠١٠ ان الصين ترى بأن الانتخابات العراقية هي حدث هام في مسيرة الانتقال السياسي العراقي ينبغي أن تحقق ثلاثة أهداف:

أولا: الحفاظ على الاستقرار والسيادة ووحدةً و دفع المصالحة الوطنية العراقية واقامة برلمان.

ثانياً : الحفاظ على المصالح الأساسية للشعب العراقي.

ثالثا : مسيرة الديمقراطية في الشرق الأوسط يجب أن يجري بشكل مرتب مع مراعاة الخلفيات الثقافية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية التي تمتاز بها بلدان المنطقة، فالصين أيضا معنية باستقرار العراق.

وكانت الصين تتخوف من أن الانتخابات لن تستطيع أن تؤدي إلى استقرار الأوضاع الأمنية في العراق بل قد تزيد من الاضطرابات أكثر وذلك بسبب تعقد

خريطة القوى السياسية والفصائل الدينية والسياسية الأمر الذي يؤدي ربما إلى اشتباكات مسلحة وتصاعد العنف إلا أنها تقف موقف محايد من كافة هذه القوى، وقد تعاونت الصين مع الحكومة العراقية في تقديم دعم فني للانتخابات من خلال طبع ورق الاقتراع مع سجل أسماء الناخبين في الصين ونقلها إلى العراق إلى جانب تجهيز وتصنيع صناديق الاقتراع والأختام والأحبار التي تستخدم في الانتخابات.

وخلاصة القول: إن الصين في موقفها انه يبدو أكثر تجاه مختلف القوى السياسية العراقية حياداً في إطلاق تصريحات قد تعتبر تدخلات في الشأن العراقي وتبدي حذرا لحوظا الداخلي . ويحكم كل منها نمط تحالفاته وعلاقاته الإستراتيجية ورؤيته لمستقبل العراق والمنطقة ككل.

وقد أشاد وزير الخارجية الصيني(يانغ جير تشي) بتاريخ ٢٠١٠/٤/٥ بنجاح العملية السياسية والديمقراطية في العراق والانتخابات واكتفت الصين بدور المراقب وكانت تأمل إلى أن تكون الانتخابات حرة نزيهة وتؤدي إلى تحقيق التوازن المأمول والوفاق الوطني المنشود بين مختلف ألوان الطيف العراقي.

وهناك ميزة إيجابية ملحوظة في هذه العلاقات، تجعلها مختلفة عن الكثير من العلاقات التجارية للصين مع معظم شركائها في العالم، وهذه الميزة هي التوازن النسبي في الميزان التجاري، وهي إشارة صحية لمزيد من تطور العلاقات. لقد بادرت الصين بإعفاء العراق من ديون باهظة متراكمة من عهد النظام البائد، تقدر بمليارات الدولارات، ولم تخيّب أمل الرئيس العراقي الراحل جلال طالباني رحمه الله، عندما زارها في صيف ٢٠٠٧، وقال علنا في حفل استقبال له بالسفارة العراقية في بكين: "إن الصينيين كرماء جدا معنا؛ ورغم أنني لا أحبذ ذكر مبلغ الديون المُعفاة بالضبط، ولكنه كبير جدا". والصين هي البلد الوحيد الذي ظلت شركاته ومواطنوه يعملون بمشروعات متعاقد عليها في العراق.

ولقد طرحت الصين عام ٢٠١٣ مبادرة من رئيسها شي جين بينغ، أصبحت تعرف عالميا بمبادرة الحزام والطريق (الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الـ٢١)، والصين مستعدة للتعاون مع كافة دول العالم لتفعيل هذه المبادرة لتطرح ثمارها المشتركة للجميع. وبفضل العلاقات الودية التاريخية بين البلدين، فلا عقبات تعترض تعزيز التعاون ضمن إطار هذه المبادرة التي تحظى حتى الآن بدعم ومشاركة أكثر من ٨٠ دولة في العالم؛ وكل الدول العربية، وكذلك الدول المجاورة للعراق وفي محيطه الإقليمي. وقد بدأت فعلا مشروعات تعاون مع الصين ضمن هذه المبادرة، والعراق يتمتع بموقع حيوي على طريق مبادرة الحزام والطريق الصينية، وهو مؤهل لأن يلعب دورا كبيرا فيها، ولديه شراكة تعاون إستراتيجية مع الصين، ولديه اتفاقيات ومشروعات تعاون فعلية على مستوى رفيع، ولكنها مازالت قليلة جدا ومحدودة على ضوء ما يتمتع به البلدان من علاقات طيبة وإمكانيات هائلة، وعلى ضوء ما أشعر به أنا شخصيا وأطمح إليه، حيث أعيش بين الصينيين وأعرف جيدا مشاعرهم تجاه العراق. وهذا يعني أن الفرصة مؤاتية للعراق ليمد يدَ التعاون أكثر وأوثق مع الصين، التي لا تضع أية شروط لهذا التعاون، عدا الرغبة الجادة من الجانب المقابل.

ومن النقاط التي تصب في صالحنا تماما، علاقاتنا مع الشعب الصيني. وهناك حقيقة مؤكدة وهي أن الصينيين يكنون مشاعر محبة واحترام للعراق وللعراقيين، وهناك حالة عامة بين الصينيين وهي أنهم حالما يعرفون أنك من العراق، فإنهم يرفعون إشارة الإعجاب بالإبهام دلالة على تقدير لحضارة وادي الرافدين، واحتراما لقوة وجَلد وصبر وصمود العراقيين على مدى ٥ عقود مضت من التاريخ الحديث. وهذه المشاعر حقيقية، وأساسها هو العمق الحضاري والعلاقات الودية التي لم تشبها شائبة بين البلدين. ولا بأس هنا أن نروي قصة طريفة حقيقية حدثت بين العراق

والصين، ويتداولها الصينيون بتقدير كبير ولكن معظم العراقيين يجهلونها، وهي أنه خلال فترة نهاية الخمسينات من القرن الماضي، عانت الصين من ظروف اقتصادية صعبة، وعانى الكثير من مواطنيها من ظروف قاسية أشبه بمجاعة حقيقية. حينئذ، بادرت الحكومة العراقية برئاسة الراحل عبد الكريم قاسم، بإرسال باخرتين (على الأقل) محملتين بالتمور العراقية. وكانت تلك التمور نعمة كبيرة لا يمكن أن تنسى.

إن تعزيز التعاون ودفع تنفيذ المشروعات المشتركة لا يعني زيادة فرص العمل فحسب، وإنما أيضا تحريك المزيد من المجالات ومنها مثلا زيادة الطلب على المترجمين باللغتين العربية والصينية، وهذا يحفز الشباب على تعلم لغة الجانب الآخر، ما يعني أيضا المزيد من فرص التعارف والتبادل الثقافي بين الشعبين. حاليا، تقدم الصين ٤٠ منحة دراسية سنويا للطلاب العراقيين، والعراق بدوره يخصص مقاعد دراسية في معهد اللغة العربية للطلاب الصينيين الراغبين في دراسة اللغة العربية؛ وإذا تعززت العلاقات الدبلوماسية والتعاونية أكثر فأكثر، فستبرز بالتأكيد فرصة للحديث عن مزيد من المنح الدراسية للطلاب العراقيين، وكذلك الفرص التدريبية للموظفين والفنيين العراقيين في معاهد الإدارة والخدمات الفنية والتقنية بالصين، وهو ما يحدث فعلا سنويا، ولكن نتطلع للمزيد من أجل رفع مستوى العمل الإداري وإمكانيات الإنتاج بالعراق. التبادلات الثقافية عنصر هام في تعزيز العلاقات وتوطيد الصداقة ومد جسور التواصل عبر تعزيز التفاهم، والنشاطات التعليمية هامة جدا لدفع العلاقات الثقافية. الصين حاليا تفتح كثيرا من معاهد كونفوشيوس لتعليم اللغة الصينية في العالم، وهذه المعاهد موجودة حاليا في معظم عواصمنا وحواضرنا العربية، وقد حان الوقت لنرى معاهد كونفوشيوس تفتح بالعراق، ولاسيما في العاصمة بغداد وفي البصرة والموصل وأربيل، فهذه المدن أضحت أكثر استقرارا لاحتضان مثل هذه المعاهد. ثم إن معظم شعوبنا العربية، لديها جمعية صداقة مع الشعب الصيني،

والعراق من الدول التي أسست مبكرا جمعية صداقة مع الشعب الصيني، ولكنها تجمدت بسبب الظروف. ولا بد من الاهتمام بدفع السياحة؛ فالأوضاع في العراق أضحت الآن أفضل كثيرا، وفيه الكثير من المواقع التاريخية والمنظرية الجديرة بالزيارة، والعراقيون أيضا يرغبون كثيرا في زيارة الصين التي يصفونها بـ"كوكب الصين".

وعلى الرغم المخاطر الناجمة عن احتلال الإرهابيين للموصل والمحافظات الغربية عام ٢٠١٤ لم تنسحب الشركات الصينية وطواقمها، أو ينقضوا تعهداتهم بأعمالهم، بعد أن غادر جميع الأجانب العراق.

و كان العراق يمر بفترة حساسة ويحتاج إلى الكثير ولاسيما في مجال التعافي الاقتصادي وإعادة البناء والإعمار. وشبابنا يحتاجون لفرص العمل والتنمية، والانشغال بالعمل المثمر يغنينا ويبعد عنا مشكلات البطالة، وتعاوننا مع الصين يحفظ لنا الكثير من استقلاليتنا وشؤوننا الداخلية، بحيث نعمل وفقا لواقعنا وعلى ضوء احتياجاتنا العاجلة وإمكانياتنا.

وفي ٢٢ و٢٣ ديسمبر عام ٢٠١٥، زار رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي الصين، والتقى كبار المسؤولين الصينيين، وعلى رأسهم الرئيس شي جين بينغ، وأعلن البلدان إقامة شراكة إستراتيجية بينهما، وهي خطوة يمكن اعتبارها تتويجا للعلاقات الودية المتنامية بينهما. وهذه الشراكة تتضمن الكثير من التعهدات والاتفاقات، ومنها ما يتعلق بتعاون المصلحة المتبادلة، وهو تعاون حيوي متنامٍ بين الجانبين. العراق الناهض مهتم بتقوية علاقاته مع الصين، والصين مهتمة أيضا بعلاقاتها مع العراق، وتأكيدا للأهمية التي توليها الصين لعلاقاتها مع العراق، قال الرئيس شي لدى استقباله العبادي في بكين في ديسمبر ٢٠١٥: "إن الصين تقدر

علاقاتها مع العراق، وتراه شريكا يستحق الثقة وشريكا هاما للتعاون في الشرق الأوسط."

ومع الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين العراق والصين، لا بد أن يتمسك المهتمون بدفع هذه العلاقات، بضرورة العمل وتفعيل مضامين هذه الشراكة، وخاصة تعهدات الصين بالمشاركة الفعلية والفعالة في إعادة الإعمار الاقتصادي بالعراق، ثم الانطلاق من هذه المناسبة لتمهيد الطريق لمزيد من التعاون والتبادلات الرسمية والشعبية لترقية هذه الشراكة إلى شراكة إستراتيجية شاملة، بحيث تكون أوسع وأعمق وأطول مدى.

ولكن، وعلى ضوء علاقة الشراكة الاستراتيجية هذه، هناك الكثير من المضامين والاتفاقات والتعهدات الواردة فيها، مازالت بحاجة إلى مزيد من التفعيل، وهذه طموحات مشروعة لاسيما في وقت تدخل فيه علاقات البلدين عامها الستين. والأمل يحدونا بأن تزداد التبادلات الرسمية بين البلدين على أعلى المستويات، وتتعزز الأواصر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، كذلك في مجالات التعليم والصحة والإعلام وتدريب الكوادر وتطوير الإدارة، وتتوسع مجالات التعاون الحالية المركزة على قطاعي النفط والطاقة، وتتعمق وتمتد لمجالات أخرى وردت أصلا في اتفاقية الشراكة،كان البعض منها ذات مضمون سياسي يتعلق باهتمام الصين باعادة الاستقرار السياسي الى العراق ومكافحة ارهاب داعش وكان لا بد من متابعة هذه الاتفاقات والتعهدات وتفعيلها عن طريق تنفيذها والسعي لجني ثمارها،وهذه المجالات تحديدا هي "زيادة التبادلات الرفيعة المستوى وتعزيز التواصل الإستراتيجي حول العلاقات الثنائية، بما يوسع الأرضية المشتركة ويرسخ الثقة الإستراتيجية المتبادلة بشكل مستمر، ويواصل الجانبان تعزيز التواصل والتعاون من أجل تعزيز الفهم المتبادل. ويؤكد الجانب الصيني دعمه لإعادة الإعمار الاقتصادي في العراق والمشاركة الفعالة فيه خاصة في

المجالات ذات الأولوية والتي لها علاقة بحياة الشعب." كما ورد في نص اتفاقية الشراكة الإستراتيجية عام ٢٠١٥ بين البلدين.

وفي يوم الثلاثاء المصادف ٢٤ ايلول عام ٢٠١٩ وقعت الحكومتان العراقية والصينية في بكين ثمانية اتفاقات ومذكرات تفاهم بحضور وإشراف رئيس مجلس الوزراء عادل عبد المهدي ورئيس مجلس الدولة الصيني لي كه تشيانغ، في ختام جولة المباحثات الموسعة بين الوفدين الرسميين العراقي والصيني.

وقال رئيس مجلس الوزراء ان "العلاقات العراقية الصينية تمر بأفضل حالاتها ونتطلع الى تقدمها مستقبلا وان الاقتصاد الصيني مفخرة للشرق والشعوب النامية".

واضاف "دخلنا مرحلة جديدة وهي تقديم الخدمات والإعمار ومحاربة الفساد والبيروقراطية بعد الانتصار على داعش والتضحيات الجسيمة التي قدمها الشعب العراقي الذي عانى ويلات الحروب والدكتاتورية وحرمانه من مقومات الحياة الكريمة في حصار مزدوج خارجيا وداخليا، مرورا بالإرهاب والدمار الذي رافقه، ونتطلع اليوم لتحويل التعاون الى فرص استثمار يقطف شعبنا ثمارها".

كما جرى بحث الاوضاع في المنطقة والمواقف المتطابقة للبلدين ازاءها وعلاقات العراق الجيدة مع جميع دول الجوار والمنطقة والعالم والتي تخدم امن واستقرار البلاد وعموم المنطقة.

ووجه عبد المهدي دعوة لنظيره الصيني لزيارة بغداد واضافة واستكمال العمل ببقية مذكرات التفاهم، وتم قبولها والاتفاق على موعدها عبر القنوات الدبلوماسية.

وخلال جلسة المباحثات المشتركة قال رئيس مجلس الدولة الصيني ان للعراق مساهمات جلية في الحضارة الانسانية وسيقدم مساهمات للأمن والسلام والتنمية في العالم، وعلاقات البلدين عميقة وتعود الى اكثر من ستين عاما ولها مزايا كثيرة وتعاوننا المتواصل سيحقق مصالحنا المشتركة ويوفر فرصا كبيرة لإعمار العراق، والصين مساهمة في إعمار العراق وستواصل معكم هذا التعاون في جميع المحالات.

واضاف ان "تعاوننا سيأتي بثمار ونتائج ايجابية"، مشيدا بالدور الذي يلعبه العراق في المنطقة وابعاد شبح الحرب عنها والتأكيد على اهمية اعتماد لغة الحوار والحلول السلمية".

وبناءً على مقترح رئيس مجلس الوزراء رحب رئيس مجلس الدولة الصيني بتشكيل لجنة مشتركة لدفع التعاون وتحقيق نتائج عملية للاتفاقات الموقعة لتدخل حيز التنفيذ وتحقق اهدافها .

وشملت الاتفاقات ومذكرات التفاهم المجالات المالية والتجارية والأمنية والإعمار والاتصالات والثقافة والتعليم والخارجية.

وفي مقدمة الاتفاقات ومذكرات التفاهم الموقعة، اتفاق تنفيذ آليات الاتفاقية الاطارية بين وزارة المالية والوكالة الصينية لضمان الإئتمان (ساينه شور)، واتفاق التعاون الاقتصادي والفني، ومذكرة تفاهم بين وزارة المالية العراقية ووزارة التجارة الصينية بشأن التعاون لاعادة الاعمار بعد الحرب في العراق، ومذكرة تفاهم بين وزارة الاتصالات والمكتب الصيني للملاحة الجوية في الاقمار الصناعية، ومذكرة تفاهم امني بين وزارة الداخلية العراقية والامن العام في الصين، ومذكرة تفاهم بين وزارتي الخارجية العراقية والصينية بشأن الاراضي المخصصة للبعثتين الدبلوماسيتين، ومذكرة تفاهم بين وزارة التعليم العالي ومكتب الإعلام في مجلس الدولة لإنشاء المكتبة الصينية في جامعة بغداد، ومذكرة تفاهم البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي .

واختتم رئيس مجلس الوزراء والوفد المرافق له زيارته الرسمية الى جمهورية الصين الشعبية عائداً الى بغداد.

<u>وبنود الاتفاقية هي:</u>

١- الاتفاقية بدون شروط جزائية وتندرج ضمن اتفاقيات الصداقة، وفي حال حصول خلاف يتم اللجوء الى هيئات التحكيم الدولية المعترف بها.

٢- مدة الاتفاقية ٢٠ سنة

٣- ينشأ الصندوق العراقي الصيني للإعمار ، وتشرف عليه الحكومة العراقية وشركة استشارية ضامنة ويتم اختيارها من قبل البنك المركزي من بين افضل ٥ شركات عالمية كبرى.

٤- الطرف الصيني الضامن للاتفاقية هو مؤسسة التأمين الصينية (ساينو شور) وهي المنظمة حكومية عليا.

٥- تحجز ايرادات ١٠٠ الف برميل يومياً من النفط المباع للصين وبالتحديد لشركتي (زنهوا وسينوك) الصينية الوطنية، وتوضع ايرادات هذا النفط في الصندوق العراقي الصيني.

٦- سقف ائتمان المصارف الصينية الى الصندوق العراقي الصيني هو ١٠ مليار دولار ، وبفوائد مدعومة من الحكومة الصينية.

٧- اذا نجحت الحزمة الاولى من المشاريع، ورغب العراق بزيادة الاستثمارات، يتم رفع سقف مبيعات النفط العراقي الى ٣٠٠ الف برميل يومياً، وتقوم الصين بزيادة سقف الاقتراضات الى ٣٠ مليار دولار.

٨- يودع المبلغ بمصرف (ستك بنك) ، ثم يقوم البنك بتحويل الحساب الى البنك الاحتياطي الفدرالي الامريكي في نيويورك والذي يشرف على مبيعات النفط العراقي الاجمالية ، ويوجد فيه حساب العراق من المبيعات، بعدها يحول المبلغ الى حساب جديد يسمى حساب الاستثمار.

٩- يتم انشاء حساب باسم حساب خدمات الديون (repay account) ويخصص لدعم نسبة الفائدة، وتستقطع مبالغة من حساب الاستثمار.

١٠- يشمل الصندوق تغطية المشاريع التالية:

- المطارات.
- بناء المدارس
- تعبيد الطرق الخارجية

- سكك
- معالجة تلوث دجلة والفرات وشط العرب
- بناء مجمعات سكنية
- مشاريع البنى التحتية
- مشاريع الطاقة والتحلية
- مشاريع اخرى حسب طلب الحكومة العراقية

فاذا كانت كلفة احد المشاريع اعلاه مليار دولار، فأن المبلغ يؤخذ من الصندوق بواقع (٨٥٠ مليون دولار من الصين و ١٥٠ مليون دولار من مبيعات النفط العراقية)

١١- يختار مجلس الوزراء المشاريع اعلاه، ويوقع على العقد لمرة واحدة ، مثال : يتم التوقيع لبناء الفين مدرسة بعقد مفتوح يسمى ((pen contract))

١٢- تم البدء بإيداع اموال النفط العراقي بتاريخ ١/١٠/٢٠١٩، وتراكم مبلغ قدره نصف مليار دولار لغاية الان، مع جاهزية الصين لايداع ١٠ مليار دولار ، وكان من المؤمل ان يتم اختيار اول المشاريع هذه الايام ، لكن تحول الحكومة الى حكومة تصريف اعمال جردها من صلاحية التوقيع.

١٣- يحق للعراق اختيار شركات عالمية اوربية وامريكية لتكون شريكة مع الصين، وحسب نوع المشروع.

وقد تضاربت الآراء والمعلومات المتعلقة باتفاقية العراقية الصينية الى حد جعل البرلمان العراقي يلجأ الى دعوة السفير الصيني في بغداد لشرح الاتفاقية الوقعة بين البلدين وبالرغم على ان مسؤولية ايضاح الاتفاقية التي باتت اقرب الى اللغز تقع على عاتق حكومة تصريف الاعمال التي كانت قد ابرمتها قبل نحو اربعة شهور لايضاح بنود الاتفاقية الاقتصادية.

وقال النائب الاول لرئيس مجلس النواب حسن الكعبي في بيان صحفي " ان المجلس بصدد استضافة السفير الصيني في بغداد فضلاً عن ممثلين عن الحكومة العراقية لايضاح بنود مذكرة الاتفاقية الاقتصادية العراقية – الصينية وانعكاساتها على الواقع العراقي" وكان سياسيون مستقلون قد عدوا الاتفاقية تلحق غبناً بالعراق وترهن نفطه لمدة خمسين عاماً.

الاتفاقيات العراقية -الصينية ١٩٨١-٢٠١٩

الاستاذ عبد الحسين المدهوش-مديرية تربية البصرة

في السادس عشر من آب ٢٠١٨ تكون قد مرت ستون عاما على اقامة العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية العراق. حيث لم تكن هناك علاقات سياسية بين البلدين الا بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، اذ اتفق البلدان على اقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما اعتبارا من ١٦/٨/ ١٩٥٨ الصين من انصار حركة عدم الانحياز والتحرر ومن المنتقدين للسياسة الأمريكية وهي من مؤيدي استقلال الشعوب وحقها في تقرير مصيرها واختيار طريقها.

منذ إقامة العلاقات الديبلوماسية بين جمهورية الصين الشعبية ودولة العراق في ١٩٨١ تعززت الثقة السياسية المتبادلة وتعمقت الصداقة التقليدية بينهما باستمرار، حينما عقدت مجموعة من الاتفاقيات منها:

١-اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بكين / ١٩٨١/٥/٨

٢-اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والفني بكين / ١٩٩٧/٨/٦ سارية المفعول انبثقت عنها لجنة مشتركة وعقدت (١٢) دورة كان أخرها في ٢٠٠٧/٦/٢٠ وعقد الدورة (١٣) خلال شهر نيسان من عام ٢٠١٦

٣-اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بكين / ٢٠٠٧/٦/٢١

٤-اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بغداد / ٢٠١١/١/١٨

٥-مذكرة تفاهم للتعاون الفني بين وزارة الزراعة العراقية وجامعة فوجين للزراعة والغابات الصينية مدينة فوجو الصينية / ٢٠٠٦/٨/٣٠

٦-مشروع مذكرة تفاهم بين الهيئة الوطنية للاستثمار والجانب الصيني

لقد تعززت العلاقات الصينية العراقية عندما امتنعت الصين عن التصويت لصالح قرار مجلس الأمن المرقم ٦٧٨ في ١٩٩٠/١١/٢٩ والذي بموجبه اصبح بإمكان الدول المتحالفة ضد العراق استخدام القوة ضده. كما رفضت الصين العدوان الأمريكي على العراق عام ٢٠٠٣ ودعت الادارة الأمريكية لوقف اطلاق النار مؤكدة على ضرورة احترام استقلال العراق وسيادته ووحدة اراضيه وافساح المجال كاملا لدور الأمم المتحدة. كما رحبت الصين بتشكيل مجلس الحكم في العراق لإمكانية صنعه القرار العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وتعهدت الصين بتقديم ٢٥ مليون دولار كمساعدة لإعادة بناء العراق، والغت بموجب الاتفاقية التي وقعها الرئيس الراحل جلال الطالباني خلال زيارته للصين عام ٢٠٠٧ (٨٠ في المائة) من ديون العراق المستحقة للصين والبالغة (٨) مليارات ونصف المليار دولار، كما تم توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني وبرنامج تدريب الموارد البشرية والاستثمار في الحقل النفطي

لقد اكدت الصين وعلى لسان رئيسها (شي جين بينغ) على تطوير العلاقة مع العراق وابدت استعدادها لتطوير التعاون المفيد للجانبين وتعميق العلاقات الثنائية والشراكة الاستراتيجية لصالح البلدين والشعبين. وتحرص الصين على اقامة علاقات الشراكة الاستراتيجية القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة ولمستقبل افضل.

لقد شهدت العلاقات العراقية الصينية منذ تأسيسها في عام ١٩٥٨ نموا حينا وتراجعا حينا آخر بسبب الظروف التي مر بها العراق والتي انعكست بشكل مباشر على

العلاقة مع الصين، ففي فترة الحرب العراقية الايرانية شهدت العلاقات تراجعا واستمر الحال في فترة الحصار الدولي المفروض على العراق، ثم عادت العلاقات مع الصين الى بداياتها في النمو والتطور خاصة بعد اتفاقية النفط مقابل الغذاء. ثم انتعشت العلاقات بين البلدين لتشمل جوانب مهمة في الجانب الاقتصادي والسياسي والعسكري.

وبعد احداث عام ٢٠٠٣ في العراق شهدت العلاقات العراقية الصينية قفزة ملحوظة خاصة بعد دخول الصين الى السوق العراقية بقوة كبيرة، اذ غزت البضاعة الصينية على اختلاف انواعها الأسواق العراقية بشكل كبير وتوجه التجار العراقيون الى عقد الصفقات التجارية الكبيرة مع الصين ونشطت السوق العراقية وتحولت من استيراد المواد اليابانية والغربية والأمريكية الى المواد الصينية لكونها رخيصة الثمن ومناسبة لأوضاع العراقيين المالية وخاصة لأصحاب الدخل المحدود، ان بعض انواع البضاعة الصينية تتميز بجودتها العالية التي اثبتت نوعيتها الرفيعة في الأسواق الغربية عموما، الا ان التجار العراقيين مع الأسف اتجهوا الى جلب بضائع بدرجات ادنى نوعية ورديئة في محاولة منهم لجني ارباح كبيرة دون الاهتمام بجودة المنتج ومطالب المستهلكين وهذا ما يسيء للصناعة الصينية ما لم تتخذ الحكومة الصينية موقفا من ذلك.

كما دخلت الصين صناعة النفط والغاز ولها استثمارات في هذا المجال في العراق واصبحت منافسة للشركات العالمية العاملة في مجال الصناعة النفطية.وفي الفترة الأخيرة ازداد مستوى التبادل التجاري بين الصين والعراق ليبلغ حدود الـ (٢٠) مليار دولار وهذا يشكل رقما كبيرا قد يعادل ميزانية بعض الدول.

ان اقامة علاقات الشراكة الاستراتيجية بين الصين والعراق عام ٢٠١٩ اصبحت صفحة جديدة في تاريخ الصداقة الصينية العراقية.

الإتفاقية العراقية – الصينية : الغلبة لمن ؟

المساعد باحث دعاء شهيد حبيب

رئاسة جامعة البصرة – قسم ضمان الجودة والاداء الجامعي

في البداية لا يمكن القول ان الاتفاقية فيها غلبة للعراق على الصين أو غلبة للصين على العراق ، الاتفاقية مفيدة للطرفين بحدود مقبولة ولا توجد مخاوف كبيرة كما يتصور البعض ، فبالنسبة للصينين القضية لا تخلو من بعد سياسي كون الصين تبحث عن حلفاء في المنطقة ،اما البعد الاقتصادي من الجانب الصيني فهو واضح ، فالأموال الصينية تبحث عن استثماراتها ، والتكنولوجيا تحتاج الى سوق تصريف ، اما من ناحية الجانب العراقي يبحث ايضاً عن حلفاء لديهم قدره تكنولوجيه عالية، وسيولة كبيرة ودول لديها فرق في سعر الصرف امام الدولار ، يجعل قيمة العمل اكبر من القيمة الورقية للنقود المحلية ، نظراً لما يعانيه البلد من تخلف كبير في جميع القطاعات والبنى التحتية والمنشأت الحيوية الكبرى ، حيث ان الاعتقاد السائد هو عجز المنظومة العراقية والقطاع العام والبيئة التشريعية والاستثمارية عن النهوض بالبلد من هذه الناحية خلال المدة القصيرة خصوصاً في ظل منظومة الفساد وثقافته المستشريه ووجود قوى ومنظومات للابتزاز تمنع البلد من النهوض والوقوف على قدميه وانجاز المشاريع الكبرى .

وعن اهميه هذه الاتفاقية وفيما اذا ستكون نتائجها ايجابيه على اوضاع العراق سواء أكانت خدميه و اقتصاديه ، يمكن القول ان العراق ومنذ العام ٢٠٠٣ كان في رحاب دول متعددة وفي رعاية الولايات المتحدة في ابرام الكثير من العقود النفطية والأسلحة وغيرها ، فالعراق ومنذ ذلك التاريخ لم يتوجه وبشكل مباشر ورسمي الى الصين في

ابرام عقود البنى التحتية والتبادل التجاري الرسمي بين البلدين ، وانما كان هذا مقتصر على تجارة القطاع الخاص ، وقد جاءت هذه الاتفاقية بعد ان فقد العراق امله بشأن تنمية الولايات المتحدة لاقتصاد العراق ، لذلك توجه الى الصين كي تأخذ على عاتقها مسألة النمو الاقتصادي العراقي والقيام باستثمارات ضخمه داخل البلد ، حيث توجد لدى الصين جديه كبيره في القيام باستثمارات داخل العراق يختلف عن توجه الولايات المتحدة نحو العراق ، حيث ان توجه الولايات المتحدة سياسي غرضه خلق حاله من التوازن في منطقة الشرق الاوسط ، سواء أكان سياسياً أم عسكرياً ، خلافاً لتوجه الصيني الذي لديهم حلفاء تجاريين في المنطقة نتيجة لسياستها المرنة.

ويقول الكاتب (سايمون واتكينز) في تقريره بالموقع الامريكي ان العراق تماماً مثل ايران يمتلك احتياطات ضخمه من النفط والغاز تنتظر استغلالها وتطويرها بشكل الامثل ، كما يتمتع هذا البلد بموقع استراتيجي مميز خاصة بالنسبة لمشروع (حـــزام واحد وطريـــق واحد) الذي تسعى الصين لتنفيذه ، وذكر الكاتب ان هذا الاتفاق يأتي في اطار تفاهم اوسع بين الطرفين (العراق والصين) تم التوصل إليه في سبتمبر/ايلول من عام ٢٠١٩ أثناء زيارة رئيس الوزراء العراقي السابق الى بكين بهدف رفع حجم الاستثمارات الصينية في العراق فـــوق (عشـرين مـــليار دولار) وزيادة حـــجم الـــمبادلات التجارية السنوية بينـــهما الـــى (ثلاثة مليار دولار) .

وتحرص الصين المحافظة على اسواق التصدير ، وفتح اسواق تصدير جديده ، فتحولت هذه المبادرة تدريجياً الى تحالفات تجاريه ترسخ مكانة الصين تجارياً بشكل مستدام ، ففي عام ٢٠١٧ بدأت الصين تجني ارباح هذه المبادرة فارتفعت صادراتها الى الدول التي تقع ضمن المسارين (الحزام والطريق) بنسبة ١٦% ونمت وارداتها بنسبة ٢٧% وان وزيادة الواردات بدوره يؤدي الى زيادة الانفاق وتعزيز اقتصادها.